الدفاع الوطني اللبناني

عدد خاص (٧)

يعدّه مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية

القطاع التربوي في لبنان بين الواقع والمرتجى

ندوة حوارية ٢٦ أيّار ٢٠١٦

HOPITAL LIBANAIS GEITAOUI
Centre Hospitalier Universitaire
المستشفى اللبناني الجعيتاوي الجامعي

٩٠ سنة من العطاء ومستمرون في خدمة المرضى من كل لبنان

مشروع توسيع و تطوير

عراقة في الخدمات الطبية

أحدث التقنيات الطبية

١٩٦٩	أول مركز لغسيل الكلى في لبنان
١٩٨١	أول جهاز تصوير مقطعي في لبنان
١٩٨٨	أول جهاز لتفتيت البحص في لبنان
١٩٩١	أول جهاز للتصوير عبر الرنين المغناطيسي في لبنان
١٩٩٢	أول مركز لمعالجة الحروق في لبنان
١٩٩٦	افتتاح قسم التمييل وقسم علاج الامراض السرطانية للاطفال
٢٠١٣	تحول الى مستشفى جامعي بالتعاقد مع الجامعة اللبنانية
٢٠١٥	افتتاح مركز متخصص لمعالجة الضغط
٢٠١٦	افتتاح مركز متخصص لتشخيص الأمراض العصبية

ISO 9001:2008
CERTIFIED
Safety
Functionality
Quality
TÜVRheinland
CERTIFIED
www.tuv.com
ID 0000000888

القطاع التربوي في لبنان:
بين الواقع والمرتجى

شرف. تضحية. وفاء

برنامج الندوة بتاريخ ٢٦ أيار ٢٠١٦

التوقيت	النشاط
٨,٣٠- ٩,١٥	- الاستقبال وتسجيل الحضور.
٩,١٥- ٩,٣٠	- النشيد الوطني اللبناني. - كلمة الافتتاح: مدير مركز البحوث والدّراسات الاستراتيجية، العميد الركن فادي أبي فرّاج.
٩,٣٠- ٩,٤٠	- كلمة معالي وزير التربية والتعليم العالي، الأستاذ الياس بو صعب.
٩,٤٠- ١٠,٠٠	- كلمة ملتقى التأثير المدني، الدكتور نزار الأعور. - كلمة مدير عام التربية، الأستاذ فادي يرق.
١٠,٠٠- ١٠,١٠	- كلمة نقيب المعلمين في المدارس الخاصة، الأستاذ نعمة محفوض.
١٠,١٠- ١١,٣٠	- كلمة أمين عام مؤسّسة العرفان التوحيدية، الشيخ سامي أبو المنى. - كلمة رئيس مجلس أمناء جامعة العزم والسعادة، الدكتور عبد الإله ميقاتي. - كلمة جامعة البلمند، الدكتور إيلي ضناوي. - كلمة جامعة الروح القدس – الكسليك، الدكتور جورج يحشوشي. - كلمة الجامعة اللبنانية – كلية التربية، الدكتور سيمون عبد المسيح.
١١,٣٠- ١٢,٠٠	- إستراحة.
١٢,٠٠- ١٢,٣٠	- كلمة المجلس الوطني للبحوث العلمية، الدكتور جورج طعمه. - كلمة معهد باسل فليحان المالي، السيدة سوزان أبو شقرا. - كلمة مدير ثانوية الجديدة – المتن، الأستاذة هدى سعادة.
١٢,٣٠- ١٣,٣٠	- مناقشة مفتوحة للأكاديميين والمدعوين وذوي الاختصاص.
١٣,٣٠- ١٥,٠٠	- مناقشة التوصيات وإقرارها.

كلمةالعميد الركن فادي أبي فرّاج

حضرة معالي وزير التربية والتعليم العالي الأستاذ الياس بو صعب،

أيها السادة الحضور،

أيها المشاركون الكرام،

إذا كانت البيئة النظيفة من الحاجات الأساسيّة التي تحمي الإنسان وتحافظ عليه، فالتعليم هو الدعامة الأولى لبناء شخصيّته، وممّا لا شكّ فيه أنّ تقدّمًا كبيرًا حصل في المؤسّسات التعليميّة ولا سيّما لجهة زيادة قدراتها الإستيعابية واعتمادها أساليب حديثة ووسائل تكنولوجية متطوّرة، فالتعليم يتعدّى تشييد الحجر إلى بناء البشر والحصول على المعرفة النوعيّة التي تنمّي الشخصية وتصقلها، وتواكب متطلّبات العصر، وهذا هو جوهر العملية التربويّة التنمويّة.

من هذا المنطلق نؤكّد أنّ التعليم ليس عمليّة تخزين المعلومات في العقول من دون استثمارها أو الإفادة منها، بلّ هو العنصر الأساس في تكوين الشخصية وتحصينها، والغذاء السليم للعقل المُبتكر والفكر الناقد، كما أنّه كلمة السر في التنمية المستدامة لأنّ رأس المال المعرفي هو الرأسمال الحقيقي.

يشكّل التعليم جهاز المناعة في كل دولة أو مجتمع، وهذا لا يعني في أي شكل من الأشكال الانغلاق على الذات أو الذّوبانِ في الآخر وإلغاءِ الهوِية. فالسياسة التربوية يجب أن تُعطى القدوة والمثل لإنتاج منظومة معرفية جديدة توازن بين التراث والمعرفة العصرية من خلال عملية تشاركية تَحْتَكِم إلى النخب العلمية في كل ما من شأنه أن يرتقي بالمجتمع والوطن.

أيها الحضور الكريم،

يجب أن لا يغيب عن أذهاننا في أي وقتٍ من الأوقات أنّ التعليم والتربية، هما حجر الزاوية في ترسيخ الأمن القومي اللبناني وأن لغة العلم تحتّم علينا أن نضع نصب أعيننا معايير الانجاز، لكي نحدّد على أساسها مقدار ما تحقق، وأيضًا مقدار ما نريد تحقيقه.

وفي هذا الإطار وبُغية مواجهة التحدّيات لا بدّ من القيام بخطواتٍ فعلية، لجهة تشجيع التعليم الرسمي وتضييق الفجوة بينه وبين التعليم الخاص، بحيث يتمّ التركيز على المدرسة أو المعهد أو الجامعة المُنتجة القادرة على الدّمج بين النظريّ والتطبيقيّ، وبالتّالي إعداد الطلاّب للدّخول مباشرةً إلى سوق العمل.

أيها الحضور الكريم،

إنّ انعقاد هذ الورشة تحت عنوان "القطاع التربوي في لبنان بين الواقع والمرتجى"، إنّما ينطلق من تسليمنا بالدور الحيويّ لهذا القطاع في بناء مستقبل الوطن وأجياله، وإنّي على يقينٍ بأنّ حضوركم ومشاركتكم سيسهمان في ترسيخ التعاون بيننا بخاصّةٍ وأنّ مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش اللبناني، قد حقّق بالتنسيق والتعاون مع الجامعة اللبنانية والمؤسّسات التربويّة الوطنيّة، خطواتٍ نوعية في هذا المجال كان منها مؤخّرًا افتتاح برنامج الماستر "للدراسات الاستراتيجية" بالتعاون مع الجامعة اللبنانية.

أيها السيدات والسادة،

إذا كان وجود السلطة السياسية في الأساس يهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الشعب والمصلحة العامة للبلاد، فالتعليم والتربية هما بمنزلة سلطة فكرية ومعنويّة تهدف إلى تحصين المجتمع والإرتقاء به إلى مصاف المجتمعات المتحضّرة المستقرّة.

وفي هذا اليوم يحدوني الأمل، أن تكون المناقشات والمداخلات مجدية وبنّاءة تُفضي إلى توضيح الحقائق وتصويب المفاهيم للخروج بتوصياتٍ ومقترحاتٍ مفيدة وواقعيّة، لتكون خلاصة عمل هذه الورشة ركيزة متينة يُبنى عليها مستقبلًا في دراسات الباحثين والمتخصّصين في هذا الشأن.

وأخيرًا أثمّن عاليًا جهود كلّ الجهات والأشخاص الذين أسهموا في التحضير لهذه الورشة، وأتقدّم بخالص الشكر إلى حضرة العماد جان قهوجي قائد الجيش على دعمه المركّز، وتشجيعه المستمرّ على إقامة المزيد من ورشات العمل والنّدوات التي تكون في خدمة المصلحة العامّة وتنير طريق المعرفة. هذه المعرفة التي تشكّل جزءًا لا يتجزّأ من منظومة الكفاءة العسكرية في الجيش، وعاملًا رئيسًا من عوامل استقرار المجتمع ونهوضه وتطوّره.

عشتم، عاش الجيش، عاش لبنان.

وزير التربية والتعليم العالي
الأستاذ الياس بو صعب

حضرة العماد قائد الجيش،

حضرة مدير مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية،

أيّها المشاركون الكرام،

بدايةً أشكر العميد الركن فادي أبي فرّاج على هذه الدعوة، كما أفتخر بالمؤسّسة العسكرية التي على الرغم من جميع انشغالاتها تبقى التربية عندها من الأولويات، والمؤسّسة العسكرية على درايةٍ بأنّه كما هي مؤسّسة وطنية تحمي لبنان، كذلك التربية هي رديفة لبناء الوطن. وأشكر العماد جان قهوجي قائد الجيش، وضباط القيادة، على اهتمامهم بكلّ ما يعني وزارة التربية، ومواكبتهم لنا في كلّ الأوقات، وبخاصّةٍ في مراحل الامتحانات الرسمية عبر تأمين الحماية لمدارسنا.

القطاع التربوي في لبنان الذي كان مفخرة القطاعات التربوية في المنطقة العربية، وموضع تقدير كبريات مؤسّسات التعليم العالي في العالم، يعاني صعوبات متنوّعة، ليس لتراجع أدائه أو لتواضع كفاءاته، بلّ لرغبة القائمين على القطاع بجناحيه الرسمي والخاصّ، في أن تبقى التربية ومنظومة التعليم نقطة مشعّة ومَنصّة ترتفع بالأجيال إلى أرقى المراتب علميًا وثقافيًا واقتصاديًا وإبداعيًا.

إن آليّة التطوير التربوي تتطلّب دينامية مستمرّة من التحديث والعصرنة لمواكبة التطوّر الذي يجتاح سوق العمل ومراكز إنتاج التكنولوجيا وتطبيقاتها على مختلف قطاعات الحياة وعلى حركة الإبداع.

إن إقدام المؤسّسة العسكرية من خلال مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبناني على تنظيم هذه الورشة المتخصّصة في هذا القطاع بالذات، هو دليل على اهتمام بالغ بمستقبل الوطن من خلال الرغبة في تحديث مصنع الموارد البشرية وهو القطاع التربوي.

في أزمنة الأزمات الوطنية والإقليمية وفي عزّ التقاتل الدولي على بيع الجلد العربي وتقاسم الحصص، يصبح من الضروري والحتميّ أن تتعاون المؤسّسات الثابتة التي صنعت تاريخ لبنان والتي سوف تصنع المستقبل، وهي الجيش العسكري الذي يحمي الحدود ويحفظ البلاد والجيش التربوي الذي يُعِدّ الأجيال للترقّي بالبلاد، من أجل صَوغ خارطة الطريق نحو بلوغ النور في آخر النّفق الذي تمرّ به المنطقة.

أمام هذه التحدّيات الوجودية، انطلقنا بعد مؤتمرنا التربوي الوطني في ورشة تطوير المناهج التربوية في ظلّ غياب الموارد المالية، وقمنا بتحويل أزمة النازحين السوريين إلى فرصة نستفيد منها كمجتمع متضرّر من الإنفاق على ورشة المناهج، ومنها ينبثق التقويم التربوي وتجديد فلسفة الامتحانات الرسمية بحسب الأسّس التي تجعل منها وسيلة صالحة للتقويم وليس حاجزًا يمنع تقدّم المتعلّمين في العلم والحياة.

باختصار، عند مواجهة أزمة النزوح السوري إلى لبنان وحجمها وارتداداتها على قطاع التربية، وكما يعلم معظم الحاضرين، أنّ في المدارس الرسمية اللبنانية حوالى ٢٥٠ ألف تلميذ لبناني، و٤٥٠ ألف تلميذ من النازحين السوريين. فالواقع يفرض، والجميع مؤمن بأنّ لكلّ طفل الحقّ بالتعلّم، والحقّ بدخول المدرسة، بغضّ النّظر عن الاختلافات السياسية حول وضع النازحين، عمّا إذا كان يجب أن يبقوا في لبنان أو أن يعودوا في أسرع وقت إلى بلدهم عندما يصبح الوضع آمنًا هناك. لكن، طالما هم مقيمون على الأراضي اللبنانية فمن واجبات أي منّظمة إنسانية أو أي مؤسّسة تربوية، وعلى رأسها المؤسّسة العسكرية تأمين الحماية لهم، ومن ثم تقديم الخدمات الإنسانية لهم وبخاصّةٍ التعليم. لأنّه في حال بقيت هذه الأجيال من دون "تعليم"، سوف تشكّل خطرًا على المجتمع والأمن والاقتصاد... إلخ. من أجل ذلك، من المهم أن نحوّل هذه الأزمة إلى فرصة.

بعد انتهاء أعمال المؤتمر التربوي، قمنا بوضع خطّة تعرب عن استعداد لبنان لتعليم الأطفال النازحين ولكن بتمويل من المجتمع الدولي، كون لبنان لا يستطيع تحمّل الأعباء المالية والاقتصادية لهذا الموضوع، وطالبنا بتمويل كامل قطاع التربية في لبنان، ليس فقط على صعيد تعليم الطلاب النازحين، بل أيضًا على صعيد الطلاب اللبنانيين والمدارس بالإضافة إلى تطوير المناهج الدراسية كإحدى الأولويات. وبالفعل تمّت الموافقة على تطوير وزارة التربية والمناهج والمدرّسين وبناء مدارس إضافية، وكلّ ذلك بتمويل من المجتمع الدولي. الأمر الوحيد الذي لم نستطع تحقيقه، لأنّ المجتمع الدولي لا يستطيع تحمّل أعبائه، هو إقرار سلسلة الرتب والرواتب للأساتذة وللعسكرين، فهذا الموضوع لا يزال بِيَد الدولة اللبنانية التي وللأسف لا تعرف قيمة الاهتمام بهذين القطاعين بالذات.

نسمع كثيرًا السياسيين كلّهم في لبنان يتغنّون بالجيش وبتضحياته، وكذلك بالمدارس الرسمية، ويقولون بأنّهم مهتمّون جدًا بقطاع التربية، ولكن عند المطالبة بحقوق هاتين المؤسّستين

وحقوق جميع موظّفي الدولة الذين يعملون في الإدارات العامة، نجد أنّ الكلام المعسول فجأةً يختفي ويزول، لأنّ الاهتمام ليس فعلًا بالقطاع التربوي، وكذلك لا تُعطى الأهمية الكافية للمؤسّسة العسكرية. سأعطي مثالًا للمقارنة، عندما استلم الرئيس "وي كيم وي" الحكم في سنغافورة في العام ١٩٨٥، كانت الأخيرة من أفقر بلدان العالم، فأولى الحاكم المذكور قطاع التربية والتعليم الاهتمام الكبير واستثمر معظم أموال الدولة فيه، وحاليًا تعتبر "سنغافورة" أحد أقوى اقتصادات العالم. لقد حان الوقت كي يعي القيّمون على القرار في لبنان أنّ الاستثمار في قطاعي التربية والأمن يشكّل الأساس في بناء الوطن.

إنّ التقدّم في الميدان التربوي عملية شاملة وبطيئة لكن نتائجها تظهر بعد سنوات، وهي مسألة تستحق أن تتضافر من أجلها جهود الخبراء على مستوى المجتمعين هنا والذين يشاركوننا المناهج في المركز التربوي للبحوث والإنماء، والذين يلمعون في الجامعات وفي المؤسّسات البحثية في العالم، وذلك لكي تكون مساعينا على مستوى تطلّعاتنا نحو تطوّر تربوي يؤمّن للبنان موقع الريادة في منطقته ويحاكي العالم المتقدّم.

في هذه المسيرة تتداخل عناصر كثيرة تلقي بظلّها على أصحاب القرار التربوي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، القدرة على اتّخاذ القرار الصائب في الوقت المناسب لجهة المواضيع الآتية:

- ترشيق المناهج وتسهيل فهمها وقبولها في العصر الرقمي، فقمنا بإعطاء أولويّة لجعل المناهج تفاعليّة ومتطوّرة يستطيع الطالب الاستفادة منها بغضّ النّظر عن مستوى الأساتذة الذي قد يختلف من منطقة إلى آخرى، أو إذا كان المدرّس مؤهّلًا أو متمرّسًا في كليّة التربية أم لا، فالمنهج المتطوّر التفاعلي يساعد هؤلاء الأساتذة، ويوحّد مستوى التعليم على مستوى لبنان بأكمله، فيستطيع الطالب بأيّ وقتٍ من الأوقات أن يدخل عن طريق الإنترنت ومتابعة جميع الدروس.
- تحديث برامج إعداد المعلمين في كلية التربية لتتماشى مع الفكر التربوي الجديد.
- تجهيز المدارس بالتقنيات الحديثة وتوفير الطواقم الإدارية والتربوية والرياضية والفنية.
- تغيير النظرة لجهة الإنفاق على التعليم، لأنّه لا يوجد قناعة حتى اليوم لدى الدولة اللبنانية بأهمية الإنفاق على التعليم.
- الحاجة إلى مؤتمر شامل لتحديث التعليم المهني والتّقني لجهة المناهج والشهادات.
- اقفال المدارس الخاصة غير المُجدية التي تعمل كدكاكين عديمة المستوى، ونحن نكتشف في كلّ يوم مدرسة جديدة. فعلى سبيل المثال هناك مدرسة تسجّل الطلاب وهميًا في الدولة اللبنانية وتُنجّحهم وتُرفّعهم من عامٍ إلى عام، لكي يصلوا إلى الشهادة الثانوية، وهم أصلًا مقيمون خارج لبنان. فعندما يحصلون على إفادات في أواخر العام الدراسي يستعملونها في بلدهم ويصادقون عليها. هذه حالات قائمة فعلًا. هناك مدارس شبه مجانية تستفيد من الدولة اللبنانية بقيمة ٨٦ مليار بالعام، أي ما يزيد عن خمسة ملايين دولار سنويًا. معظم

هذه المدارس جدّي وتابع لمؤسّسات محترمة وهذه المؤسّسات تهتمّ بتعليم الطلاب ومن حقّها أن تستفيد من مساعدات الدولة، ولكنّ هناك جزءًا يستفيد من هذه الحالة ويهدر الأموال. مثلًا هناك مدرسة قائمة بمبنى وفي هذا المبنى نفسه طابق للمدرسة الرسميّة والطلاّب أنفسهم في المدرسة الرسمية مسجّلون على لوائحها. أيّ هم يتعلّمون في المدرسة الرسمية ولكن هذه المدرسة الخاصّة تقدّم هذه اللوائح من أجل أن تستفيد. اسمحوا لي أن أقول للجيش اللبناني عن أزمة في بعض الأماكن، من أجل أن تستفيد المدرسة أكثر وأكثر وتعطي فواتير وهميّة، تُهدر أموال الجيش المخصّصة للتعليم. هذا موضوع يجب دراسته والتنبّه له والبحث عن طريقة للمعالجة، لأنّنا نريد أن يستفيد الشخص الذي هو فعلًا بحاجة إلى ذلك.

- وقف الترخيص لمدارس خاصة جديدة، وهذا قرار اتّخذته باستثناء المدارس الجدّية المعروفة، فلقد أوقفنا التراخيص الجديدة من أجل أن يتوافر قانون، يحمي المدارس، ويقيّم مستوى المدارس المطلوب، بناءً على هذا القانون، ويرفع مستوى المعايير المطلوبة للمرحلة المقبلة.

- تطبيق قانون تنظيم التعليم العالي الجديد بكلّ دقة والعمل الدؤوب لترسيخ نظام الجودة والاعتماد الدولي.

- إقفال فروع مؤسّسات التعليم العالي المخالفة للقانون، وتطبيق معايير الجودة على الجميع، فاتّخذ القرار بإقفال بعض الجامعات بشكل غير قانوني، فهي تستقبل الطلاب وتدرّسهم في حين أنّها لم تقدّم طلب للحصول على ترخيص، وهي غير مبالية بالدولة. أخذنا قرارات عديدة، وستُسمع ضجّة كبيرة، لأنّه كالعادة تأتي الضغوطات السياسية، إنّما الذي يعرف كيف نعمل في وزارة التربية، يدرك جيدًا أنّ الضغوط لا تؤثّر علينا. هذا قطاع تربية، ونحن مؤتمنون عليه، ومهما عَظُمت الضغوطات فهي لن تؤثّر على هذا القرار، فالجامعة التي يجب أن تُقفل ستقفل، إذ يجب عدم التهاون بقطاعات التربية والصحة والأمن، فهذه الأمور الثلاثة تتطلّب من أيّ شخص عدم المساومة عليها كما يجب ألا تخضع للتجاذبات السياسية.

- التعاون مع النقابات القطاعية وأصحاب العمل على إدخال اختصاصات جامعية غير تقليدية، لتجديد الموارد البشرية وملاءمة مخرجات التعليم مع حاجات السوق. حاليًا نحن على أبواب امتحانات رسميّة، وأريد أن أؤكّد شكري للمؤسّسة العسكرية، إذ لولا الجيش اللبناني فنحن لا نستطيع إجراء هذه الامتحانات، فنحن البلد الوحيد في العالم الذي يَتّكل على جيشه الوطني في كلّ الأمور: في التربية، في الأمن، في المساعدة على تأمين مراكز الامتحانات الداخلية، في الانتخابات البلدية، ففي أيّ موضوع الجيش هو المؤسّسة الوحيدة القائمة التي نستطيع الإتّكال عليها ونطمئن للقيام بمهماتنا. كما أريد توجيه تحية لكلّ الأساتذة، للروابط، للنقابة، وبخاصةٍ أنّ النقيب معنا اليوم وهو يعلم مدى أهمية هذه الامتحانات، أريد أن أشكرهم جميعًا لأنّهم على الرغم من تقصير الدولة بحقّهم، فهم يبقون محافظين على مصلحة التربية، لأنّهم أولًا وأخيرًا هم تربويون، نعم هم يطالبون دومًا بحقوقهم، ولكنّهم لم يصلوا مرّة واحدة

إلى حدّ التخلّي عن قطاع التربية. يجب أن يحين الوقت، إن شاء الله بعد انتخاب رئيس للجمهورية، فتعود الأمور إلى نصابها، ونرى مجلس نواب يعاود التشريع فيعطي الأساتذة والمؤسّسة العسكرية حقوقهما.

- قمنا بزيادة ٢٨٠ مركزًا للامتحانات الرسمية هذا العام، وهذا ليس بالأمر السهل، والهدف من ذلك هو الحدّ من موضوع الغش، فأصبح معدّل التلامذة في كلّ مركز لا يتجاوز ١٥٠ تلميذًا، لأنّ المراكز الكبيرة تحتوي على ما بين ألف تلميذ وألف ومئتي تلميذ، بالتالي لم يكن باستطاعتنا ضبطها بشكل جدّي، كما لم نستطع المحاسبة لأنّنا لم نكن نعرف من هو المسؤول عن هذا المركز، وأتت الفكرة بتصغير المراكز، فعند حصول خلل ما، هناك شخص مسؤول يتحمّل مسؤولية ذلك الخلل. تعرّضنا بدايةً للانتقادات، لكن الآن الجميع مقتنع أنّنا إذا أردنا إصلاح الامتحانات الرسمية فهذه نقطة ضروريّة.

- النقطة الأخرى هي موضوع الإعفاءات من الامتحانات الرسمية، فهناك من يتاجر بهذا الموضوع، وهم يعِدون الطلاب بأنّهم يستطيعون إعفاءهم من الامتحانات من خلال الاستحصال على تقرير، فيتم دفع مبلغ ألف دولار لكلّ تقرير، في المقابل هناك حالات جديّة يجب إعفاؤها. ففي إحدى الحالات التي اكتشفناها مؤخرًا، كُتِب في أحد التقارير أنّ التلميذ المطلوب إعفاؤه من الامتحانات يشرب الكثير من المشروبات الغازية ويأكل الكثير من الحرّ، ما يؤثّر على فهمه وبالتالي يجب إعفاؤه، فقمنا بتغيير اللجنة بكاملها ونظّمنا طريقة العمل منذ البداية لإجراء تقويم جدّي لنوقف كلّ هذه الدكاكين. ابتداءً من العام المقبل لن يدفع أحد مالًا من أجل الحصول على تقرير، لأنّ من واجباتنا تقديم هذه الخدمة مجانًا. هناك صعوبات ومشاكل كثيرة نواجهها، فالتربية ليست بهذه السهولة، بلّ هي بحاجة للعمل وللكثير من التعاون بين كلّ الأفرقاء، بين الأساتذة والروابط والمدارس الخاصّة والمدارس الرسميّة، حيث يجب وجود عمل مشترك وهذا ما نسعى إليه.

- شارك لبنان في مؤتمر القمة العالمية للعمل الإنساني الذي عقد في اسطنبول تحت عنوان: "التعليم لا يمكنه أن ينتظر"، والذي يهدف إلى تأمين التعليم لجميع الأطفال في العالم، وبخاصةٍ أولئك الذين يتأثّرون بحالات الكوارث والحروب، وقد تم انتخابنا في اللجنة التأسيسية لهذا الصندوق. إنّ أزمة النزوح السوري تجتاح البلاد على جميع المستويات وتستنزف طاقاتها، وعلينا أن نكثّف التنسيق مع الجيش اللبناني والمؤسّسات الأمنية والوزارات المعنية، وأن نتواصل بكلّ ثقة ووضوح مع المجتمع الدولي لكي نرفع الأخطار عن لبنان في ظلّ أزمة المنطقة التي تتفاقم يومًا بعد يوم، وتنعكس سلبًا على حياتنا الوطنيّة والسياسيّة وتعيق التزامنا بالمواعيد الديموقراطية.

- لقد أثبت الشعب اللبناني من خلال مشاركته الفعّالة في الانتخابات البلدية والاختيارية أنّ لا أعذار تؤخّر الانتخابات النيابية، وأنّ لا مناص من تحقيق حلم اللبنانيين بانتخاب رئيس للجمهورية، وتجديد المؤسّسات الدستورية، وإعادة الحياة الديمقراطية إلى دورتها الطبيعيّة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه في الانتخابات البلدية علينا أن نتّكل على الجيش وعلى الأساتذة، فكلّ الأمور الجيدة في هذا البلد تعتمد على الجيش اللبناني وعلى الجيش التربوي، وفي الوقت عينه، فإنّ حقوق هؤلاء مهدورة في الدولة، فنتمنّى أن تأتي الفرصة في أسرع وقت وبعد انتخاب رئيس الجمهورية لتتّخذ موقفًا موحّدًا للمطالبة بتلك الحقوق.

- إنني أقدّر عاليًا جهود المؤسّسة العسكرية، درع الوطن الحصين، وبخاصة في ظلّ هذه الأزمات التي تطوّقنا من كلّ جانب، وأقدّر وعي القيادة، وأشكر قائد الجيش والأركان وضباط القيادة والضبّاط والجنود كافة في هذه المؤسّسة على حكمتهم وسهرهم، والشكر لمركز البحوث والدراسات الإستراتيجية ومديره العميد الركن أبي فراج، لأنّ ما تقومون به إلى جانب المؤسّسة العسكريّة في موضوع التربية من خلال برنامج الماجستير في الدراسات الإستراتيجية بالاشتراك مع الجامعة اللبنانية، إنما يدلّ على الاهتمام الكبير بالتربية ويعزّز دور المؤسّسة العسكريّة، ويضيف إلى قناعة الجميع أنّ هذه المؤسّسة الوطنيّة تُعنى بكلّ الوطن وهي تريد وطنًا محميًا آمنًا ومحصّنًا تربويًا، فشكرًا لكم على هذه الجهود التي تقومون بها في هذا المركز.

في الختام، أشكر جميع المجتمعين ومشاركتهم اليوم في هذه الندوة، بحضور هذه الكوكبة المرموقة من المدنيين والعسكريين، مفكرين وتربويين، وأؤكّد لكم أنّه بجهودنا معًا سنبني وطنًا أفضل، لأنّه من دون العلم لا اقتصاد، ولا سياحة، ولا قطاع مصرفي، هذا القطاع الحيوي الذي يجب المحافظة عليه، ولا إعلام من دون علم، ولا تكنولوجيا، ولا إعمار، ولا مواصلات، ولا أمن، وأخيرًا لا مستقبل للوطن من دون علم وشهادات وتطوّر. عشتم، عاشت التربية، عاش الجيش اللبناني، وعاش لبنان.

العميد الركن فادي أبي فرّاج

بداية نشكر معالي الوزير على تشريفه، والشكر على الكلمة القيّمة التي ألقاها. أريد أن أقول، في الجيش، المؤسّسة هي التي تعمل ككلّ وليس الشخص بمفرده، ونتمنّى أن يكون هذا الأمر منطبقًا على المؤسّسات كلّها، حتى نصل إلى بلد يطمح للازدهار والتقدّم. وشكرًا لتشريفكم.

الدكتور نزار الأعور

أودّ بدايةً أن أرحّب بكم في مركز البحوث والدراسات الاستراتيجيّة، منبر الكلمة الحرّة والمسؤولة. شكرًا لقيادة الجيش ولمدير هذا المركز وضبّاطه على تفانيهم في الدفاع عن الأمن القومي اللبناني، بأبعاده الاقتصاديّة والاجتماعيّة. أمّا "مُلتقى التأثير المَدَني" فهو مجموعة رجال أعمال توحّدوا حول فكرة الارتقاء بلبنان بعيدًا من السياسة بواسطة مشاريع اقتصاديّة- اجتماعيّة جامعة، ومشاريع تساعد على تحسين الحَوكمة في لبنان. فندوة اليوم تتناول قطاعًا حيويًّا وأساسيًّا في بناء المجتمع اللبناني.

ولكن إذا درسنا هذا القطاع نجد خللًا بين قطاعَي التعليم الرسمي والخاص، وذلك يظهر من خلال عدد الطلّاب الذين يدخلون إلى المدارس الخاصّة بدل المدارس الرسميّة، وذلك يؤدّي إلى خصخصة قطاع التعليم، وهذا يخلق إشكاليّة كبيرة. لبنان بلد مقسّم بنظام مُحاصَصة، فلكلّ مدرسة لونها وشعاراتها وتُخرّج طلّابها تحت هذه الشعارات. فبدلًا من أن يوحّد القطاع التربوي لبنان وينتج مجتمعًا واحدًا، أصبح أمامنا مجتمعات. فكما قال معالي الوزير بو صعب إنّ وجود النازحين السوريّين هو أزمة على لبنان، ولكنّه من الممكن أن تكون فرصة لتقوية مدارسنا، والقطاع الرسمي، والعمل عليه من خلال استثمار قروض الدّوَل المانحة لتعزيز هذا القطاع.

إنّ ضعف القطاع الرسمي يهدم ثقة المُواطن بقُدُرات الدولة منذ طفولته، لأنّه يشكّل الاختبار الأوّل بين المُواطن والمؤسّسات الرسميّة. وكذلك فشل القطاع الرسمي يطبع بأذهان المواطن فشل الدولة، لذلك أطلق "ملتقى التأثير المَدَني" مفهوم الخدمة المَدَنيّة لترميم هذه الثقة مع الدولة عبر إشراك طلّاب جامعيّين في أعمال إدارات ومؤسّسات حكوميّة.

أمّا واقع التعليم العالي، فهو أنّ ٥٠٪ من الطلّاب يدرسون في الجامعة اللبنانية والـ٥٠٪ الآخرين يدرسون في الجامعات الخاصّة. ولكن عندما نتطرّق إلى الاختصاصات، نرى أنّ الراغبين في

التخصُّص في إدارة الأعمال أو الهندسة يتّجهون إلى الجامعات الخاصّة. أمّا الذين يريدون تسجيل اختصاصات أدبيّة تعليميّة فيتّجهون نحو الجامعة اللبنانيّة. هذا ما يدلّ إلى أهميّة دَور "الجامعة اللبنانيّة" لتفادي إشكاليّة مستوى التعليم. كما أنّ الجامعات الخاصّة تتقاضى مبالغ طائلة لتعليم الطلّاب، بحيث يصبح من الصعب على أيّ أستاذ أن يُرسِّب الطالب حتّى لو كان معدّل علاماته متدنّيًا، أو بعيدًا من معدّل النجاح، وذلك مراعاةً لأهل الطالب الذين يعانون الأمَرّين لتعليمه، ما يفتح الباب أمام تجارة التعليم. من هنا فإنّ مُساعدة الجامعة اللبنانيّة تشكّل الحلّ للحفاظ على مستوى التعليم العالي. عاش الجيش، عاشت التربية من أجل أن يعيش لبنان.

العميد الركن فادي أبي فرّاج

مع بدء العدّ العكسي للامتحانات الرسميّة، وفي خضمّ زحمة أعماله وذروة انشغالاته في متابعة أدقّ التفاصيل اللوجستيّة والأكاديمية المواكبة للامتحانات الرسمية لأكثر من ٦٠ ألف مرشّح في الشهادة المتوسّطة و٤٠ ألف مرشّح في الثانوية العامّة، وبعد أن أكّد بتواريخ سابقة ضرورة إنجاز المناهج المقرّرة واتمام الامتحانات الرسمية على نحوٍ طبيعي، ومن دون أي تأجيل أو اختصار، نستقبله اليوم ضيفًا عزيزًا في مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش اللبناني. الكلمة لحضرة مدير عام التربية الأستاذ فادي يرق.

الأستاذ فادي يرق

تحيّة إلى الجيش اللبناني، إلى القائد وإلى جميع أفراد الجيش اللبناني. شكر خاصّ لمدير المركز العميد الركن فادي أبي فرّاج وأتشرّف بوجودي معكم اليوم. سأتناول واقع قطاع التربية في لبنان وبعض الأفكار من أجل استكمال الصورة المتعلّقة بالقطاع التربوي.

عدد المدارس الحالي في لبنان حوالى ٢٨٧٦ مدرسة على النحو الآتي: ١١٠٠ خاصة و١٢٦٦ رسمية و٥١٠ مدارس خاصة مجّانية. يلتحق ما يقارب ٥٥٪ من تلامذة لبنان بمدارس خاصة، و٤٥٪ بمدارس رسمية ومجّانية. كما تسهم الدولة اللبنانية بنفقات التعليم لأبناء موظفي القطاع العام والأسلاك العسكرية بما يصل إلى حوالى ٢٠٠،٠٠٠ طالب مدعوم من قبل الدولة اللبنانية.

تبيّن في الدراسة الأخيرة للبنك الدولي أن ميزانية التعليم في لبنان هي حوالى ٢,٤٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. هذا الانفاق نسبته متدنيّة بالنسبة لواقع لبنان وحتى للعالم المتقدّم. هذا الانفاق لدينا يذهب في مناطق معيّنة، و٩٠٪ تقريبًا من موازنة وزارة التربية تُصرف على الأمور التشغيليّة كالرواتب. كلفة التعليم مرتفعة في لبنان وفي الوقت عينه منخفضة. مرتفعة بالنسبة لواقع لبنان. لبنان من البلدان التي تعتبر متوسّطة الدخل وليس من البلدان الفقيرة، وهذه إحدى الإشكاليات التي كانت تواجه لبنان سواءٌ كان ذلك بالقروض للأمور الاجتماعية أو بالهبات.

سأنتقل إلى أهم المراحل التي رافقت تطوّر واقع التعليم في لبنان. في العام ١٩٩٤ كان هناك خطّة النهوض التربوي. وفي العام ١٩٩٧ صدر المرسوم ١٠٢٢٧ الذي أقرّ المناهج المعتمدة حاليًا في لبنان، ومن ثم في العام ٢٠٠٨ أقرّت الحكومة استراتيجية تطوير القطاع التربوي التي تتضمّن خمسة محاور أساسية.

أولًا، التعليم المتاح على أساس تكافؤ الفرص. ما يعني أنّه عندما يصبح أيّ ولد في لبنان بعمر الثلاث سنوات يجب أن يبدأ بالتعلّم، وبالتالي هذا الأمر يحتاج إلى أمور أخرى لاحقة خصوصًا تأمين المقعد المدرسي، أي البناء المدرسي وتجهيزاته.

ثانيًا، جودة التعليم وبناء مجتمع الاقتصاد المعرفي، إذ لدينا أرقام عالية بمخرجات التعليم ولكن في الوقت عينه هناك تحدّيات كبيرة جدًا.
ثالثًا، التعليم الذي يعزّز الاندماج الاجتماعي. نعاني أزمة وصول الأكثر فقرًا أو ذوي الاحتياجات الخاصّة للتعليم بشكل متساوٍ مع الآخرين.
رابعًا، التعليم الذي يسهم في التنمية الاقتصادية. كيف نحدّد علاقة التعليم ما قبل الجامعي بالتعليم الجامعي وبتطوّر أسواق العمل.
خامسًا، إدارة التعليم. لقد تناول حضرة الوزير الياس بو صعب بشكلٍ سريع بعض الأمثلة، فنحن نعاني من إشكالية متابعة تقديم خدمات التعليم سواءٌ في الرسمي أو في الخاصّ. واقعنا اليوم أنّنا لا نستطيع أن نعرف بشكل يومي الحوادث التي تحصل داخل كلّ مدرسة. إنّ عديد التفتيش المدرسي المُناط به متابعة أداء المدارس والثانويات ومواكبتها ومراقبتها والتي وصل عددها إلى حوالى ١٣٠٠ مدرسة هو غير كافٍ، بحيث لا يتجاوز عدد المفتشين ثلاثين مفتّشًا للقطاع التربوي كلّه.
سأستعرض أهم البرامج الرئيسة التي تضمنتها خطّة تطوير القطاع التربوي في لبنان ٢٠١٠- ٢٠١٥:
- التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- تأمين المتابعة والنجاح.
- تطوير البنية التحتية. تمتلك الدولة اللبنانية من أصل ١٣٠٠ مدرسة ٥٥٠ مبنى تقريبًا، الباقي مستأجر أو هبة. من جرّاء الحرب وتداعيات الأزمات في لبنان، أصبح هناك نوع من التغيير الديمغرافي، وبالتالي في الثلاثين سنة الماضية لم تمتلك الدولة في المدن أيّ أبنية مدرسية، فاضطرت أن تستأجر أبنية سكنية وحوّلتها إلى أبنية مدرسية من أجل تأمين خدمة التعليم. إحدى المشكلات كانت عدم قدرتنا في الوصول إلى تطوير البنية التحتية، سواء كانت أبنية أو تجهيزات.
- التأهيل المهني للمعلمين. فكرة إعداد الأستاذ في كلية التربية حسب القوانين والمتابعة في المركز التربوي للبحوث والانماء لناحية التدريب المستمرّ. لا يمكننا غضّ النظر في وقتنا الحالي عن موضوع التدريب المستمرّ والتكنولوجيا التعليميّة وطرق التدريس الجديدة.
- تحديث الإدارة المدرسية. النظرة الجديدة العالمية للمدرسة ولمدير المدرسة هي اعتباره قائدًا محليًّا، يجب أن يكون باستطاعته التصرّف باستقلالية إلى حدّ ما، بحرية التصرف مع احترام الإطار العام، والأهداف المرجوّة التربويّة والإدارية والقانونية. من هنا ظهرت فكرة تطوير برنامج القيادة المدرسية وتكفّلت كلية التربية بإعداد التدريب ومتابعته. حاليًا من أصل ١٣٠٠ مدير مدرسة، هناك ما يفوق الـ٧٠٠ مدير مدرسة، تدرّبوا على القيادة المدرسية، هذا يعني سنة من التدريب في كلية التربية، وعلى هذا الأساس ينال إفادة. هناك محاولة لتحويل هذه الإفادة إلى إجازة أو "ماستر" بالإدارة التربوية، ما تسمح له بممارسة هذه المهمّة وعند حصوله على التدريب يتحوّل وضع مدير المدرسة إلى مدير مثبّت.

- تقويم مخرجات التعليم وتطوير المناهج الدراسية. شارك لبنان كبلدٍ بعدّة عمليات تقويم لمخرجات التعليم، شارك تلامذة لبنانيون كعيّنة في هذا التقويم العالمي، وقد دلّت النتائج على أنّ وضعنا في لبنان لا يزال جيّدًا بالنسبة للدول العربية المجاورة، ولكنّ هناك تحدِّيًا كبيرًا بالنسبة للتطوّر. فمثلًا في مادة "الرياضيات" وضع تلاميذنا جيّد جدًا، ولكن بمادة "العلوم" الوضع صعب، لأنّ الأمر يتطلب الاعتماد على اللغة من أجل مقاربة الأطروحة. فمن سوء الحظّ، التحدّي أكبر وأكبر على مستوى اتقان اللغة الأجنبيّة عند التلامذة في لبنان. من هنا ارتأينا إعادة النظر في قراءة المناهج. فقد أطلق معالي الوزير المشروع وأمّن التمويل. فتطوير المناهج بحاجة إلى عامين أو ثلاثة أعوام ويحتاج إلى تمويل ما بين ٤٥ و٥٠ مليار ليرة لبنانية.

- التعليم لتعزيز المواطنة. فقد تبيّن من الدراسات التي قامت بها الأمم المتّحدة، ووزارة التربية وجود اعتقادات خاطئة لدى الأولاد وهذا لأنّهم أصبحوا لا يتعلّمون فقط في المدارس. للمدرسة دور أساسي ولكن في المنزل، في المجتمع، في الشارع، على التلفاز، يتعلّم الطفل أيضًا. لنأخذ نموذج المؤسّسة العسكرية الذي هو فعلًا نموذج عن مجموعة قِيم يجب أن تُنقل إلى كلّ ولد.

- ضرورة دمج التكنولوجيا بالتعليم. أصبح الأطفال على علم بالتكنولوجيا أكثر من الكبار، بحيث أصبحنا شغوفين بأمرها أكثر من أيّ أمرٍ آخر.

- إعداد الإطار الوطني للمؤهلات.

- التطوير المؤسّساتي.

الموضوع الأساس الذي يجب أن نتناوله، هو موضوع إدارة التعليم وحوكمته. قلت في وقتٍ سابق أنّنا نعاني أزمات، ولكن الآن، أقول أنّنا نعاني ضعفًا بقدرة التخطيط، قدرة المتابعة وتقويم التعليم ومقدّمي خدمات التعليم أو تقويم مخرجات التعليم عند التلاميذ. الدستور اللبناني أعطى الحقّ للطوائف وللعائلات اللبنانية أن تمتلك مدارس ضمن السقف الذي تضعه الدولة اللبنانية للمناهج. من خصوصيّات لبنان، حريّة التعليم، فالمبادرات الفردية في مجال التعليم هي كالمبادرات في مجالاتٍ أخرى، وهذا أمر يجب المحافظة عليه. وعلينا العمل على المتابعة والتأكّد من جودة الخدمة التي تُعطى. الجودة هي من أهمّ الأمور، لأنّه ليس باستطاعتنا المنافسة في سوق العمل إذا لم يكن هناك جودة ملموسة ونوعية في التعليم. سنويًا يحصل لبنان على ٧,٥ مليار دولار من تحويلات اللبنانيين الذين يعيشون في الخارج، بحيث أنّ ٩٠٪ من هذه التحويلات تأتي بفضل التعليم. كان الاستثمار الأساس هو تعليم الأولاد. الكلّ مستعدّ أن يبيع جزءًا من أرضه، أو أيّ أمر آخر لتعليم أولاده. فالكلّ يعلم أنّ جميع الشبان الذين تعلّموا في لبنان أصبحوا من أكثر المهندسين، والأطباء، والاقتصاديين نجاحًا في العالم.

واقع التعليم تغيّر بعد العام ٢٠١١، الأزمة السورية أحدثت إحدى الهزّات الكبيرة التي شهدها القطاع بعد هزّة الحرب الأهلية اللبنانيّة. إنّ وجود ما يفوق المليون ونصف مليون نازح سوري، من بينهم ما يقارب ٤٩٠ ألف بعمر التعليم، أيّ من ٣ سنوات إلى ١٨ سنة، تطلّب التحضير لوضع

خطّة سُمّيت بالـ "RACE" تقتضي بتأمين التعليم لكلّ الأطفال المقيمين على الأراضي اللبنانية. هذه الأزمة هي فرصة للاهتمام بالقطاعات التربويّة، وفرصة أيضًا لسحب الأطفال من الطرقات، ومن الأمور المتعلّقة كلّها بالأمن القومي اللبناني. إنّ وجود الولد في المدرسة أفضل بكثير من وجوده في أي مكان آخر، إنّه الوجود الأكثر أمنًا مع تحديات البيئة التي نعيش.

تمكّنا من تأمين التعليم تقريبًا لحوالى ٢١٠ آلاف ولد من أصل ٤٩٠ ألف ولد. هناك أولاد سوريون مسجّلون في القطاع الرسمي وفي القطاع الخاصّ المجّاني، من بينهم ١٧٠ ألف ولد في المدارس الرسمية. حاليًا في هذا العام، حوالى ١٢٦٧ مدرسة نهارية، و٢٣٨ مدرسة مسائية، فقط تلامذتها نازحون سوريون. لا يمكنكم تصوّر مدى العبء على البنى التحتيّة، وعلى الهيئة التعليميّة، وعلى إدارة القطاع. إنّ هيكليّة وزارة التربية التي تعود للعام ١٩٥٩ حدّدت إدارة ٣٠٠ أو ٤٠٠ مدرسة في لبنان، ولكن حاليًا ٣٠٠٠ مدرسة. فإذا أخذنا مثلًا وجود ولد من بين ألف ولدٍ يعاني إشكاليّة إدارية ستعرفون مدى العبء الإداري، لأنّنا نتعاطى مع موضوع أطفال يعانون ظروفًا صعبة.

يتوزّع التلامذة السوريون بشكل أساسي على ثلاث مناطق: شمال لبنان (من طرابلس إلى عكار)، البقاع الأوسط، وبيروت الكبرى. إنّ التواجد الديمغرافي للنازحين في بيروت الكبرى يختلف عن باقي المحافظات، بحيث تعتبر هذه المحافظات مناطق ريفيّة، وهم ضمن تجمّعات أو مخيّمات عشوائية، بينما في بيروت هم في المناطق الكثيفة سكانيًا والتي تعاني ضغطًا اجتماعيًا كبيرًا. ومن التحدّيات التي نعيشها، أنّ النازح يتأثّر ببعض العادات اللبنانية ولا سيّما العادات الاجتماعية. فبعد الدراسات النوعيّة التي أجريناها على الأولاد السوريين، علمنا أنّ التلامذة بالأرياف والقرى السورية يذهبون سيرًا على الأقدام إلى المدرسة، في حين أنّهم في لبنان بحاجة لوسائل النقل. وهذه أزمة أخرى، بسبب عدم قدرتنا على تأمين أكثر من ١٨٪ من كلفة النقليّات للأولاد.

الاستجابة الحالية والخطوات المستقبلية، لدينا في لبنان رؤية تربوية مدعومة بلوجستيات محلية وعالمية وفرص للتطوير. حاليًا، لقد انتهينا من بناء الخطة الوطنية الخمسية للاستجابة للأزمة السورية "RACE 2"، فإنّ زيادة فرص الحصول على التعليم عن طريق إنشاء مدارس، هي فرصة مناسبة لإنشاء مدارس. بدأنا بالتعليم غير النظامي الذي كان غائبًا في لبنان. لدينا ٢٠٠ ألف ولد من النازحين، علينا تأمين تعليم غير نظامي لهم. لأوّل مرة نفكّر بأُطُر تنظيميّة للتعليم المُعجّل. كنّا نقول إنّه يجب علينا محو الأميّة عند الكبار، ولكن حاليًا علينا محو الأمية عند الصغار، وهذا أمر مستجدّ على ثقافتنا التربويّة وعلى لبنان. البرامج الجديدة بالـ "RACE 2" تعتمد على تدريب المعلّمين وإدارة المعلومات، لأنّ هناك ضعفًا جدّيًا في إدارة المعلومات في لبنان في قطاع التربية بسبب عدم وجود معلومات موثوقة نستطيع الاتّكال عليها لبناء تخطيط استراتيجي على المدى القصير.

ومع وجود تحدّيات على قطاع التربية في لبنان لدينا الإمكانيات، ونأمل الحصول على دعم تقني لوزارة التربية والتعليم العالي يركّز على استقرار القطاع وتحسين نوعية التعليم وجودته، ومن

أهمّه:

- بناء قدرات أساتذة القطاع الرسمي (الإبتدائي- المتوسط- الثانوي).
- التحسين النوعي للتعليم في القطاع الخاص والرسمي وبناء مؤشرات وطنية لجودة التعليم.
- بناء القدرات للتخطيط والإشراف والمتابعة.
- نظام مراقبة الجودة في إسداء خدمات التعليم الرسمي والخاص.
- بناء هيكلية الإطار الوطني لتقويم مخرجات التعليم "National Assessment Framework".
- تطوير مناهج التعليم العام.

في الختام، لا بدّ من الإشارة إلى ضرورة وجود نظام الجودة للتعليم الخاصّ، وفي التعليم الخاصّ هناك متعاقدون نسبتهم توازي نسبة المتعاقدين في التعليم الرسمي لسوء الحظّ. كما أنّ للدولة اللبنانية بحلول العام ٢٠٣٠ التزامًا بالتنمية المستدامة، كباقي الدول في المؤتمر العام للأونيسكو، وبخاصّةٍ الهدف الرابع من التنمية المستدامة: ضمان التعليم الجيّد والمُنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع. فالدولة التزمت بهذا الموضوع وكلّ هذه الأمور يجب أن تحصل في ظلّ تعليم يُعزّز المواطنة والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة ويرتبط بأسواق العمل، تعليم يسهم في حماية الأطفال بكلّ أنواع الحماية، وتأمين الخدمات التربويّة لذوي الاحتياجات الإضافيّة.

العميد الركن فادي أبي فرّاج

عرفناه محاورًا ومناضلًا على شاشات التلفزة من أجل حقوق المعلّمين، واليوم نستضيفه ونستمع إليه في مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، كنقيب للمعلّمين في المدارس الخاصّة.

الأستاذ نعمة محفوض

أريد بدايةً أن أشكر القيّمين على مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش اللبناني، وبخاصّة العميد الركن فادي أبي فرّاج. إنّني من الأشخاص الذين كانوا يخافون من الجيش اللبناني، بمعنى آخر كنت يومًا ما أريد الدخول إلى هذه المؤسّسة وأعتقد أنّه وبسبب مواقفي السياسية حيث كنت في بداية شبابي يساريًا، لم يُسمح لي بالدخول إلى هذه المؤسّسة. ولكن عندما كبرت أصبحت على علم أنّ البلد يساوي الجيش اللبناني، أي حياتنا ومستقبلنا وأولادنا هم الجيش اللبناني. فأنا مرتاح جدًّا لوجودي هنا حيث يمكنني أن أعوّض عن الجوّ الذي وُضعت فيه والذي لم يكن وضعًا صحيحًا من قبل، وأعتبر حاليًا أنّ الجيش اللبناني هو حاضنة لكلّ اللبنانيين وأفتخر أنّني كنت في الفترة الأخيرة صوتًا من الأصوات التي تنادي ببعض حقوق هذه المؤسّسة الكبيرة. هناك جملة قالها لي مرّةً الرئيس "ميشال سليمان" عندما كان قائدًا للجيش اللبناني وهي أنّ المعلّمين يشبهون الجيش اللبناني، منتشرون على كامل الأراضي اللبنانية، من الأطياف والملل والعائلات كلّها، وهكذا هو الجيش اللبناني على امتداد الوطن، وهذا الكلام صحيح.

حتى أنّه في إحدى المناسبات اقترح عليّ أحدهم أن يقرّ مجلس الوزراء جدول المعلّمين فقط. صحيح ما قاله معالي الوزير وباقي المشاركين أنّ الجيش اللبناني والجيش التربوي وعلى رأسهما المعلّمون وهذا مهمّ. وبرأيي أنّ هذين القطاعين مع إضافة قطاع المصارف هي القطاعات التي لا تزال مستمرّة في البلد، ولها مقوّمات وتدافع عن وجود البلد. الجيش، القطاع التربوي بكلّ أطيافه، وقطاع المصارف من القطاعات التي لا تزال تتنفّس ولعدّة أسباب. من أجل ذلك نحن حريصون عليها لأنّنا حريصون على بقاء البلد.

أمّا في ما يتعلّق بموضوع التّعليم الخاصّ، ولماذا تضخّم بهذا الشكل. أوّلًا، نحن نعلم أنّ التّعليم الخاصّ يسبق التّعليم الرسمي بمئات السّنين (الإرساليّات، الجامعات الخاصّة). التّعليم الرسمي

طارىء على البلد من العام ١٩٤٣ وما بعده. ثانيًا، للأسف التعليم الرسمي شهد فترة ازدهار ونموّ قصيرة. الطبقة السياسية الحاكمة في البلد التي ضربها الفساد تستخدم هذا القطاع وبخاصّةٍ وزارة التربية بكلّ وظائفها السياسية، أي موضوع التعاقد الذي تناوله الأستاذ "فادي يرق"، ليس لأنّه متعاقد أنا ضدّه بل أنا ضدّ التعاقد عندما يتحاصص السياسيون الوزارة والتربية والوظائف، ما يؤدّي إلى تضخّم العدد بشكل أنّ مردوده يصبح سلبيًا على التربية. لماذا الأهالي في القرى هم مستعدّون أن يبيعوا قطعة من أرضهم ليُدخلوا أولادهم إلى المدرسة الخاصّة؟ لماذا راتب الأستاذ لا يكفيه مأكلًا لفترة أسبوع، ويريد أن يُرسل ابنه إلى المدرسة الخاصّة؟ بسبب عدم وجود مدرسة رسمية ابتدائيّة بالمستوى نفسه.

التعليم الرسمي بالحلقات الأولى، لا يُنتج تربية، فتجد الناس جميعهم يذهبون إلى المدرسة الخاصّة لتعليم أولادهم، وعندما ينال شهادة "البريفيه" من أجل توفير الأقساط يُرسلونهم إلى الثانويّات الرسمية لأنّ الثانويّات الرسمية لا تزال تحافظ على بعضٍ من المستوى، الجامعة اللبنانية وبعض الكليّات لا تزال تحافظ على شيء من المستوى. لا أريد فقط القول إنّهم يحاصصون الوزارة فقط بل إنّهم يتحاصصون التعليم في كلّ لبنان. أرشدوني إلى نائب أو وزير لا يملك جامعة خاصّة أو مدرسة خاصّة. كيف سيعزّز هؤلاء التعليم الرسمي؟ كيف سيعزّز من يملك هذه الجامعات والمدارس الخاصّة التعليم الرسمي. لديّ أسماء تلك المدارس والجامعات من أقاصي "عكّار" إلى أقاصي "الجنوب". هناك مفارقة واضحة. أنا لست ضدّ التعليم الخاصّ، أنا نقيب المعلّمين في المدارس الخاصّة، أنا ضدّ الوزير أو المسؤول أو رئيس الحكومة أو النائب إن استخدم موقعه لتعزيز مصالحه على حساب التربية والتعليم في البلد. مع الأسف هذا ما يحصل. هذا سبب لتعزيز التعليم الخاصّ، غياب التعليم الرسمي ذي المستوى الجيد وبخاصّةٍ في المراحل الأولى من التعليم (الحضانة والحلقة الأولى)، لأنّ التلميذ في المكان الذي تُرسله إليه سيُكمل دراسته. أين الحضانات في المدارس الرسميّة؟ إنّ غياب حضانة وحلقة أولى لائقة في المدرسة الرسميّة يؤدّيان إلى إرسال الولد إلى المدرسة الخاصّة وبالتالي سيُكمل هذا الولد دراسته حتى الصفوف النهائية في هذه المدرسة الخاصّة. العامل الآخر لنجاح المدارس الخاصّة وتطوّرها، هو وجود إرساليّات وجمعيّات لبنانيّة قامت بتعليم خاصّ ذات مستوى، وبشكل عام بعض الإرساليّات وبعض المؤسّسات لا تبغي الربح، بل هدفها الموضوع التربوي وإنجاحه وتطويره.

التعليم الخاصّ المجّاني أدّى دوره، وهنا يجب التمييز بين التعليم الخاصّ المجاني الذي يتبع للإرساليّات، والتعليم الخاصّ المجّاني الذي يتبع لبعض الأشخاص. مثلًا، أنا أعيش في منطقة "طرابلس"، رئيس الحكومة الحالي يتدخّل مع أشخاص من أجل إدخال بعض التلاميذ إلى مدرسة مجانية اسمها "مدرسة المطران" في "طرابلس". هذه مدرسة مجانية ذات مستوى جيّد تُنتج تربية، في المقابل في التعليم المجّاني الخاصّ غير التابع للجمعيّات والإرساليّات "دكاكين"

تتبع لبعض الزعماء والنوّاب وبعض أصحاب الأموال، وهناك مدارس لا علاقة لها بالتربية أو بالتعليم. يجب ألّا نشمل جميع المدارس المجّانية. الأساتذة المُنتجون في بعض المدارس الخاصّة، يحصلون على المكافآت نتيجة تميّزهم وعطائهم الجيّد. وهذا برأيي يشجّع على الحفاظ على الكفاءات التربوية بالتعليم الخاصّ، في الوقت نفسه، في المدرسة الرسمية الأستاذ العبقري والأستاذ الأمّي ينالون الراتب نفسه، وهذا ما يؤثّر سلبًا في الحفاظ على الكفاءات التربويّة في القطاع الرسمي. هناك عدّة أسباب لتعاظم التعليم الخاصّ، ورغم هذا التعاظم برأيي هناك الكثير من السلبيّات في هذا القطاع. ومن هذه السلبيّات: وجود دكاكين تعليم، يأتي شخص من الخليج بحوزته الكثير من المال، فبدلًا من أن يفتح محلًا يفتح مدرسة خاصّة. المدرسة الخاصّة سريعة الربح، إذ نادرًا ما يوجد مدرسة خاصّة في لبنان لا تربح، في الوقت الذي نرى فيه العديد من المدارس الخاصّة لا يطبّق القوانين.

إنّ أقصى ما نطمح إليه في موضوع الرتب والرواتب والوضع الاجتماعي أن نتقاضى مثل زملائنا في التعليم الرسمي. البعض يتساءل لماذا نربط أنفسنا بموضوع سلسلة الرتب والرواتب وموضوع المعلّمين في المدارس الرسمية؟ من أجل الحفاظ على حقوق المعلّمين. تصوّروا معلّمة حائزة على "ماستر" في الرياضيات تتّصل بي وتُخبرني بأنّها منذ ثلاثة أعوام تُعلّم في مدرسة خاصّة وتتقاضى ٤٠٠ ألف ليرة لبنانية شهريًا. العديد لا بل المئات من المدارس الخاصّة، لا تدفع الحدّ الأدنى للأجور ويجب أن تعلموا أنّ الحدّ الأدنى للأجور في المدارس الخاصّة هو ٦٤٠,٠٠٠ ليرة لبنانية، بينما الحدّ الأدنى للعمّال٦٧٥,٠٠٠ ليرة لبنانية.

ذلّ ودوس على كرامة المعلّمين، تلك هي حالة المعلّم وكرامته في لبنان! عندما سمعنا معالي الوزير يتكلّم اعتقدت أنّنا المسؤولون، ولكن من المسؤول؟ نصف المعلّمين في المدارس الخاصّة لم يتقاضَ غلاء المعيشة! هم وحدهم في كلّ لبنان الذين لم ينالوا غلاء المعيشة! الذين ينظّفون في المدارس قد تقاضوا غلاء المعيشة أكثر من المعلّمين، وما ذلك إلّا لأنّهم تابعون للعمّال! ننهض بالقطاع التربوي بدراسات على الورق؟ لن يبقى أحد من أصحاب الكفاءات في هذا القطاع! سيبقى في هذا القطاع الذي لا يجد عملًا آخر! كما يوجد ٦ أو ٧ آلاف أستاذ يُدرّسون "اقتصاد" و"فنون" و"مسرح" و"معلوماتية" و"تكنولوجيا" وشهادتهم غير مُعترف بها.

قام أحدهم مرّةً بدراسة، وتبيّن أنّ المطلوب هو تمتّع المعلّم بعدّة كفاءات، إدارة صفّ، حسن التواصل، عالم نفسي، على تواصل مباشر مع تطوّر العلوم في العالم، مطلوب من الأستاذ عدّة مواصفات تخوّله العيش براتب ممتاز! راتبي الشخصي بعد ٣٢ عامًا كأستاذ رياضيات يصل إلى ٢,٥٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية ؟! أريد أن أعلّم ابني لوحده، كيف باستطاعتي تعليمه براتب كهذا؟ قسط ابني في جامعة البلمند ٢,٣٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية في الشهر! راتبي كلّه لا يكفي. هذا هو الطقم السياسي الحاكم في البلد الذي يأخذنا إلى هذه الهاوية بالجامعة اللبنانية وبالتعليم الرسمي. برأيي وجود مدرسة رسمية بالحلقة الأولى وحاضنات أطفال هو أهمّ عامل للحفاظ

على قطاع التربية الرسمي. أمّا صندوق التعويضات للمعلّمين في المدارس الخاصّة، فهو منذ خمس سنوات من دون مجلس إدارة، وهم يأخذون من المعلمين تعويضاتهم، في حين أنّ المصارف هي التي تدير الـ ٨٠٠ مليار ليرة، علمًا أنّ بعض السياسيين يريدون حصّة في مجلس الإدارة المذكور.

في الختام، إذا لم يرَ موضوع سلسلة الرتب والرواتب الحلّ، عبثًا تتكلّمون بجميع المشاريع التربوية. لن يبقى أحدٌ في هذا القطاع. هناك أساتذة يعلّمون في المدارس الخاصّة غير مُعترف بشهادتهم. جميع الأساتذة الذين يعلّمون مادّة "الاقتصاد" والتي تُعتبر من أهمّ المواد، غير مُعترف بشهادتهم. منذ ١٢ عامًا، تعاطيت خلالها مع عشرة وزراء، وكلّ وزير يُعطيني الحقّ، وأنّنا سنحصل على السلسلة، ولغاية اليوم لم نحصل على شيء.

العميد الركن فادي أبي فرّاج

سماحة الشيخ سامي أبو المنى غنيٌّ عن التعريف كونه المثقّف العارف والعالم في حوار الأديان. اليوم نستمع إلى أمين عام مؤسّسة العرفان التوحيديّة. الكلمة لكم.

الشيخ سامي أبو المنى

بدايةً أوجّه التحيّة لقيادة الجيش اللبناني ولمدير مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية الصديق العميد الركن فادي أبي فرّاج ولجميع أركان القيادة والمشاركين في هذه الندوة. يشرّفني أن أكون واحدًا من المتكلّمين على هذه الطاولة لأتحدّث في موضوع التعليم الخاصّ: "التعاظم، والحجم والدور" كما قرأت في الدعوة وقد تكلّم على هذه المواضيع كلٌّ من ناحيته: معالي الوزير وسعادة المدير العامّ وسعادة نقيب المعلّمين وحضرتكم. طبعًا كلمتي ستُكمل ما بدأوا به، عسى أن تُلقي الضوء على واقع التعليم الخاصّ في لبنان الذي له أهمّيته.

"النظام التربوي في لبنان نظامٌ حرّ، بحسب الدستور اللبناني، الذي نصّ في مادته العاشرة على أنّ "التعليم حرٌّ ما لم يُخِلّ بالنظام العام أو ينافِ الآداب أو يتعرّض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب، ولا يمكن أن تُمَسّ حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصّة، على أن تسير في ذلك وفق الأنظمة العامّة التي تُصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية".

وبحسب هذا النصّ الرسمي الذي كرَّس ما كان قائمًا قبله في الواقع، فإنَّ الحرية المُصانة بالدستور أفسحت في المجال أمام تنامي مؤسسات التعليم الخاص، والتي بدأت مع الإرساليات الأجنبية والطوائف منذ ما قبل القرن التاسع عشر وخلاله، إلى أن تعاظم انتشارها في الربع الأخير من القرن العشرين، لتتنوَّع بتنوّع الطوائف والمذاهب، فيما انتظم القطاع الرسمي بعد الاستقلال، وبدأت المدارس الرسمية بالانتشار، وقد كانت تُعرَف باسم مدارس "المعارف"؛ وأصبح بالتالي هناك قطاعان للتربية في لبنان، القطاع الخاصّ والقطاع الرسمي.

ومع تقديرنا لأهمية التعليم الرسمي ودوره ومحاولات النهوض به، واعتباره حقًّا لجميع اللبنانيين ومَوئلًا أوسع لأبنائهم من دون استثناء، لكن من البدهي القول إنّه لولا التعليم الخاصّ لما تقدَّم التعليم ولما كان للتربية في لبنان هذان الدور والحجم، ولولا بقاءُ التعليم الخاصّ صامدًا خلال سنوات الحرب والحوادث اللبنانيّة التي استمرَّت إلى حدود العام ١٩٩٠، لانهارت المنظومة

التعليمية، نتيجة تفكّك الدولة وتراجع المدارس الرسمية.

وممّا لا شكّ فيه أنّ التعليم الخاصّ سمةٌ بارزة في المجتمع اللبناني، وقد ساعدت جملةٌ من العوامل في ازدهاره، بنوعَيه: "الخاص" و"الخاص المجاني"، وأهمُّها:

- الحقُّ المعطى للطوائف في إقامة مدارسها الخاصّة وتعميم تربيتِها الدينية، وتحمُّل المؤسّسات الدينية مسؤوليتها في التربية، كون التربية والتعليم رسالة لا بدّ لها أن تتكامل مع رسالة الدين؛ فالتربية الدينية تعني التربية على الروحانية وعلى الاعتدال والمحبة وعلى القيم والفضائل، وعلى الإيمان الصحيح وعلى احترام الذات واحترام الآخر، ويجب أن تصبَّ في الغاية الإنسانية الواحدة.

- وجود تَنوُّع طائفي في لبنان ما حدا الدول المتنافسة على المنطقة في الزمن العثماني على دعم بعض الطوائف ومساعدتها كجزء من إثبات وجودها وقوّتها على الساحة الوطنية، وأيضًا كرسالة إنسانية تجاه المجتمع اللبناني لتمكينه من التقدُّم والارتقاء.

- حاجة اللبنانيين إلى العلم والمعرفة في أزمنة طغى عليها طابع الصراع والتقلُّب والهيمنة الخارجية، ما أدَّى إلى انشغال معظم اللبنانيين بالحروب والنزاعات ومهمّات الدفاع عن بلادهم، وبالتالي إلى تدنٍّ في المستوى العلمي والحضاري على مدى قرون.

- العجز في قيام الدولة المسؤولة، حتى بعد إعلان لبنان الكبير في العام ١٩٢٠، ما زاد من حجم المسؤولية على القطاع الخاص، وأدّى إلى قيام مبادرات خاصّة من قبل المرجعيات الطائفية والمناطقية لملء الفراغ، شعورًا بالحاجة الملحّة، وتنافسًا في تقديم الأفضل وفي تأمين الرعاية التربوية والاجتماعية لأبناء المجتمع اللبناني.

- رغبة بعض المتنفّذين والميسورين والمهتمين بالتعليم بالاستثمار في العمل التربوي كمجالٍ للكسب الشعبي والمادي، بالإضافة إلى الرغبة بإفادة أبناء مجتمعهم باكتساب العلوم والمعارف التي أصبحت ضرورية مع التقدُّم الحاصل في أوروبا وغيرها، والمتطوّر يومًا بعد يوم.

- الانقسام الطائفي والمذهبي وفشل النظام في تعزيز وجود الدولة القادرة القوية المتطوّرة، وقد بدأت ملامحُ هذا الانقسام تظهر بُعَيد الاستقلال وتوضّحت في العقود التالية، إلى أن انفجرت الأزمة الداخلية في العام ١٩٧٥، نتيجة التدخّلات الخارجية، ما ساعد في رسم الحدود المُصطنعة بين المناطق والطوائف، وبالتالي في تنامي الحاجة لقيام مؤسّساتٍ في مختلف المناطق تابعة لهذه الجهة أو تلك، ومنها المؤسّسات التربوية، نتيجة النقص الذي كان حاصلًا وإقفال بعض المدارس التي كانت قائمة بسبب ظروف الاقتتال البغيض، أو لدوافع أيديولوجية خاصّة بهذه الجهة أو تلك.

-قُدرة اللبنانيين على التواصل مع الخارج واستقطاب القدرات التربوية، والنجاح الذي حقّقته المدارس الخاصّة، خصوصًا في ظلّ تراجع قدرات الدولة وتهميش دورها منذ سبعينيات القرن العشرين، كلُّ ذلك ساهم في اتّساع رُقعة القطاع التربوي الخاص على حساب القطاع العام. وهذا لا يعني أنّ القطاع الرسمي لم يؤدِّ خدمة تربوية، ولم ينجح بعض مدارسه في تقديم نموذجٍ ناجح،

ولكنّه بقي محدودًا في فتراتٍ معيّنة وفي مدارس محدَّدة وبجهودٍ شخصية ومحلية أكثر من أن يكون ضمن استراتيجيةٍ وطنيةٍ واضحة وفعّالة.

ونتيجةً لهذه العوامل وغيرها، فقد اتّسعت مساحة التعليم الخاصّ وازداد عدد المدارس، حيث أنّ هناك اليوم ألفًا وستماية ومدرستين خاصة (١٦٠٢)، بحسب مصلحة التعليم الخاص في وزارة التربية والتعليم العالي، منها ثلاثمائة وستُ وسبعون مدرسة "خاص مجاني"، ووصلت نسبة الطلاب في المدارس الخاصة إلى ٧١ بالمئة، وعددهم سبعمائة وخمسة وعشرون ألف تلميذ من أصل ما يزيد عن المليون تلميذ في الرسمي والخاص معًا، بينهم مئة وأربعون ألفًا في "الخاص المجاني"، منهم مئة وثمانية عشر ألفًا في الابتدائي يستفيدون من مساهمة الدولة، واثنان وعشرون ألفًا في الروضات لا يستفيدون من المساهمة. ويعمل في القطاع الخاصّ أكثر من ٤٥ ألف معلّم ومعلّمة، ومن ضمنهم حوالى خمسة آلاف في الخاصّ المجاني. وبالمقارنة بين كلفة التلميذ في الخاصّ المجاني والتي تبلغ ٧٥٠,٠٠٠ ل.ل. تسدّدها الدولة عن كل تلميذ في الابتدائي، وبين كلفة التلميذ التي تصل إلى حدود ٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. في الرسمي، فإنّنا نرى حجم الوِفر الذي تحقّقه مدارس الخاص المجاني على الدولة، في حين أنّها مُتَّهمة من قبل بعض المسؤولين ومن الإعلام بسرقة المال العام، ربما بسبب وجود بعض المدارس المُتفلّتة من الالتزام بالقوانين والفاقدة للصدقية، وهي قليلة ولا تمثّل هذا القطاع، والمسؤولية تقع على وزارة التربية والجهات الرقابية لملاحقتها ولكشف الحالات الوهمية فيها، وفضح الأهداف التجاريّة لتلك المدارس، وبالتّالي لتقدير دور المؤسّسات التربوية الخاصّة وعدم المسّ بقيمتها التربوية وبدورها الوطني.

إنّ القانون الذي يحكم التعليم الخاصّ في لبنان هو القانون الصادر العام ١٩٥٦، والذي يُنظّم عمل الإدارات المدرسية وعمل أفراد الهيئة التعليمية، وهو بحاجة إلى تعديل بعض بنوده وتطويرها، لجهة تنظيم العلاقة بين الإدارة والمعلّمين، ولضبط أوضاع المدارس وتأمين حقوق كلٍّ من الأهل والتلامذة والمعلّمين وأصحاب المدارس، وهذا ما شُكّلت لأجله لجنة منذ عدّة سنوات، تضمُّ مسؤولين من وزارة التربية ونقابة المعلّمين واتّحاد المؤسّسات التربوية الخاصّة، غير أنّ هذه اللجنة لم تستمرّ بسبب تقلُّب الأوضاع وتوجُّهات الوزراء المتعاقبين، وربما لعدم الجدّية في التعاطي، ما ساعد في حصول مطالب ومطالب مضادّة، وتعرُّض المدارس الخاصّة لهجمات إعلامية تُصوِّرها بأنها مؤسّسة تجارية، بينما هي في الأساس مؤسّسة تربوية صاحبة رسالة وطنية وإنسانية وأخلاقية رفيعة.

إنّ تعاظم الحجم والدور للمؤسّسات التربوية الخاصّة لا ينفي وجود مشاكل لدى معظمها، ممّا يؤدّي إلى عجز بعضها عن الاستمرار، وبعضها إلى التّأخير في تسديد حقوق المعلّمين الذين هم عَصَب التربية والتعليم، أو إلى صرفهم، وتلك المشاكل المادية تأتي نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة، فتتتأخّر الدولة، مثلًا، عن تسديد المساهمات للمدارس المجانية لما يزيد عن أربع سنوات، فهي لم تُسدّد لها مستحقاتها منذ العام الدراسي ٢٠١٢ – ٢٠١٣، بينما ينصّ القانون على تسديد

المستحقات السنوية على دفعتين، في شباط وتموز من العام الدراسي، فيتمّ تبادل اللّوم ووضع أسباب التأخير لدى هذه الجهة أو تلك، من وزارة التربية إلى وزارة المالية إلى التفتيش المركزي وديوان المحاسبة، في حين تتحمّل المدارس والمعلّمين وحدهم نتيجة هذا التأخير. إضافةً إلى تعثّر الأهالي وعدم تمكّنهم من دفع الأقساط المتوجّبة للمدرسة الخاصّة التي اختاروا تسجيل أولادهم فيها بملء إراداتهم، وبعضهم القليل جدًا يتهرَّب تهرُّبًا واحتيالًا، ويُضاف إلى ذلك ما تفرضه الدولة من زيادات على الرواتب وبدعة ما يُسمّى بالمفعول الرجعي وغير ذلك من المشاكل والمعوّقات.

وفي هذا الإطار، من المهمِّ الإشارة إلى الدور الأساسي الذي يقوم به اتّحاد المؤسّسات التربوية الخاصّة، وذلك من خلال تنسيق المواقف والتواصل الدائم مع وزارة التربية ومع نقابة المعلّمين ومع الجهات المعنية بالتربية والتعليم وتطوير المناهج، وبالسعي الدؤوب لتحصين هذا القطاع وتطويره وتقديم الخبرات وتعميمها، بدءًا من تطوير المناهج التعليمية واستنباط الوسائل العصرية للتعليم وتحقيق الريادة التربوية. وكذلك بتأكيده أهميّة التربية كرسالة وطنية، وبتبنّيه لمنهج التربية على المواطنة الحاضنة للتنوُّع الديني، انسجامًا مع ما جاء في مقدّمة الدستور بأنه "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك"، وانطلاقًا من اعتباره أنّ التربية أساسية في البناء الوطني والإنساني، والمؤسّسات التربوية مسؤولة في نشر ثقافة الحوار واحترام التنوُّع والشراكة، وفي تثبيت الهوية الوطنية والانتماء الروحي أولًا، كشرطٍ لحماية التنوع والاستفادة منه؛ فالمدرسة ليست حلبة صراع وليست كهفًا مغلَقًا لهذا الدّين أو لذاك المذهب، ويجب أن تتلاقى فيها التربية الدينية بالعلم في الذهاب إلى الغاية الحقيقية، وذلك عندما "يتواجَه الدين، بالمعنى الإيجابي والأرقى، مع العالَم الزمني بصيغة المواد العلمية، فيتكاملان ولا يتصادمان"، وهذا الكلام ليس لي بلّ عائد لـ "كمال جنبلاط".

وممّا لا شكّ فيه أنّ هناك جوانب مضيئة في التعليم الخاصّ، تتمثّل بالرؤية التربوية المتنوّرة لدى معظم المؤسّسات والمدارس، ولكن هذا لا يُخفي بعض الجوانب المُظلمة في هذا القطاع، فبعض المدارس أشبه بما يُسمّى بـ"الدكاكين" والتجمّعات البشرية التي لا تستحقّ تسميتها بالمؤسّسة التربوية، وهذا ما يستدعي فرض شروط إضافيّة عليها لتأكيد التزامها بموجبات التربية الوطنية والإنسانية السليمة أولًا، ولتأمين الإدارة الراقية والكفوءة لها، ولتوفير المساحات المناسبة والبيئة الطبيعية الملائمة، وبالتالي لتحقيق المستوى التعليميّ الرفيع، وهو ما نتوخّاه أن يُطبَّق ضمن دراسة واقعيّة تقوم بها الوزارة المختصّة، وقد أبلغنا معالي الوزير حديثًا أنّه أصدر قرارًا بوقف إعطاء تراخيص لفتح مدارس خاصّة بانتظار وضع معايير وشروط جديدة، فعسى أن يُوفَّق سريعًا للمواءمة بين الحرية والانضباط.

إنّ تقدُّمَ الأوطان يتمُّ من خلال الاستثمار في التعليم، والتعليم الخاصّ هو الأساس في هذا البلد، بما يقدِّمه من خدماتٍ جُلّى لرفع مستوى التعليم، وفي حين تغيب الدولة عن المبادرات والمؤتمرات والقفزات النوعية في تحديث أساليب التعليم ووسائله، يتقدَّم التعليم الخاصّ باطّراد، وإن كان

هناك حاجة لإعادة النظر ببعض جوانبه، كالاهتمام العملي بتوجيه الطلاب نحو الاختصاصات التي يطلبها سوق العمل، وفتح المسارات بين الاختصاصات ومع الجامعات والمعاهد المهنية، وهذا ما يقتضي التعاون بينها وبين المدارس الخاصّة، كما بين التعليم الخاصّ والتعليم العام، فالمدرسة الخاصّة والمدرسة الرسمية تتكاملان في التوجُّه نحو الهدف الإنساني والوطني الواحد، وليست المدرسة الخاصّة نقيضًا للحالة الوطنية، بل هي واحدة من أُسُسها، رغم أنّ الدولة تحجب عنها المساعدات التي تصلها من جهاتٍ متنوّعة، ولا تُشرك معلميها بالدورات التي تنظِّمها، وتتلكأ في إقرار البطاقة التربوية الموحَّدة للتلميذ أو ما يُسمَّى بالضمان التربوي، وكأن تلامذة المدارس الخاصة ليسوا من أبناء الوطن، وتتأخّر في إصدار أو تعديل القوانين التي تحمي المدرسة الخاصة ومعلميها، وتتأخَّر كثيرًا في تسديد المساهمات للمدارس المجانية، كما أشرنا من قبل، وفي ذلك تهديدٌ غير مباشَر لحرية التعليم، ومحاربةٌ غير مُعلَنة للمؤسّسات التربوية وكأنها ستأخذ محلّ الدولة، فيما المؤسّسات تعتبر نفسَها المدماكَ الأساس في بناء الدولة من خلال رسالتها التربوية الوطنية.

هذا باختصار ما يمكن أن نطرحه في هذه العجالة، ونحن نمثّلُ واحدةً من تلك المؤسسات التربوية الكبرى المُنضوية تحت لواء اتحاد المؤسّسات التربوية الخاصّة في لبنان، والذي أسَّسناه كتجمُّع في العام ١٩٩٣، ووسّعناه إلى اتّحادٍ في العام ٢٠٠٣، ليضمّ معظم المؤسّسات الكبرى التابعة للجمعيات والطوائف ونقابات المدارس الخاصة، بغية التنسيق والتعاون بين تلك المؤسّسات، ومن المفيد الإشارة ختامًا إلى أنّنا أصدرنا كتيِّبًا عن المناسبات والأعياد الدينية الإسلامية والمسيحية ليعرِّف التلامذة بعضَهم على بعض ويزيد من المساحات المشتركة ويسهم في إزالة الصور النمطية عن الآخر المختلف، ممّا يُعزّز فرص الاحترام المتبادَل والتلاقي والمحبة بين الأجيال الصاعدة، وهذا ما نتوخَّاه وما نتلاقى به مع المؤسّسة العسكرية التي نلتقي اليوم على منبرها في مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، معتزّين بدورها الوطني الجامع، ومُعتبرين أنّنا في رحاب مدرسةٍ وطنية، نعمل معها وإلى جانبها وتحت لواء الوطن، لأداء رسالةٍ واحدةٍ موحَّدة، هي رسالة الإنسان في لبنان. عشتم وعاش لبنان.

العميد الركن فادي أبي فرّاج

صاحب الخبرة الطويلة في قطاع التعليم، مشارك ومتعاون دائم مع مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، رئيس مجلس أمناء جامعة العزم والسعادة الدكتور عبد الإله ميقاتي.

الدكتور عبد الإله ميقاتي

أيها الحفل الكريم، بدايةً كلّ الشكر والتقدير لمركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبناني على هذه الدعوة الكريمة، وتنظيم هذه الندوة الهامّة، حول القطاع التربوي في لبنان بين الواقع والمرتجى. والإهتمامُ بهذا القطاع يمثل الإهتمام بمستقبل لبنان. ذلك أنّ التعليم كان ولا يزال مرآة المستقبل. حديثي إليكم اليوم بعنوان الحداثة والتحديث في التّعليم وإعداد المعلّمين، وينقسم إلى ثلاثة محاور، هي: الحداثة في المناهج التعليمية، التحديث في إستعمال الوسائل التعليمية والتكنولوجيا، وإعداد المعلّمين وتدريبهم.

أوّلًا، الحداثة في المناهج التعليمية. لا شكّ في أنّ العولمة، وما رافقها من انفتاح معرفي وثورة في الإتصالات والتكنولوجيا، أوجبت الحاجة إلى مهاراتٍ وكفاياتٍ عالية ومتقدّمة، عند الأجيال الناشئة. وكلّما تقدّم العلم، كانت الحاجة إلى المزيد من هذه المهارات والكفايات التي يجب أن يحصل عليها المتعلّم، وخصوصًا في مراحل التعليم الأولى.

لذلك فإنّ الحداثة في التعليم يجب أن ترتكز، على الانتقال من التعليم التلقيني، المُتمحور حول المعلّم والقائم على الحفظ والمذاكرة وتنمية الذاكرة، إلى التعليم التفاعلي، المُتمحور حول المتعلّم والقائم على الفهم والتحليل والاستنتاج، والتفكير المنطقيّ، والعمل على حلّ المشكلات، وخصوصًا في مواد العلوم والرياضيات، والتمرين على كيفية الحصول على المعلومات بسرعة، واستخدامها بشكلٍ فعّال وصحيح. كلّ ذلك من شأنه أن يؤدّي بالمتعلّم إلى الوصول إلى الاكتشاف والإبداع، وتقديم الحلول المُبتكرة، ومواجهة التحدّيات الناجمة عن الانفتاح المعرفي، وتنوّع الثقافات. خصوصًا أنّ العالم الذي نعيشه اليوم يشهد تغيّرات مُتسارعة في مختلف جوانب الحياة، محورها الأساس الإبداع ونشر المعرفة، وتطبيقات ذلك على صعيد الحضارة الإنسانية عمومًا.

وأحدث طرق التعليم وأساليبه هي الطرق النشطة، التي تشجع على التعاون بين المتعلّمين،

هذه الطرق تتمحور حول المتعلّم، وهي الطرق التي تُشرك المتعلّمين في عمل أشياء تُجبرهم على التفكير في ما يتعلّمونه ومنها:

-**التعلّم التعاوني:** وفيه يتم تقسيم طلبة الفصل إلى مجموعات صغيرة غير مُتجانسة، تُعطى كلّ مجموعة مهمّة تعليمية، ويعمل كلّ عضو في المجموعة وفق الدور المكلّف به، لتحقيق الهدف المُشترك. ثم تُعمّم نتائج عمل المجموعات على المتعلّمين كافّةً. وهذا النوع من التعلّم يمكن تطبيقه في مختلف المواد النظرية والتطبيقية على حدّ سواء.

-**التعلّم بالتقصي:** وفيه يستكشف الطلّاب الظواهر المُحيطة، والمواضيع العلمية من خلال الأنشطة اليدويّة (Hands on)، ويطرحون الفرضيات، ويقدّمون التفسيرات وتحليلات البيانات، للوصول إلى المعرفة العلمية المطلوبة. وهذا النوع من التعلّم يمكن تطبيقه في مواد العلوم على اختلافها مثل الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا وغيرها.

-التعلّم القائم على حلّ المشكلات: في هذه الاستراتيجية يقوم المتعلّم ببناء المعرفة بنفسه، ويتمثّل دور المعلّم فيه بتوفير مصادر التعلّم المختلفة، ومساعدة المتعلّم للوصول إلى المعرفة من خلال حلّ مشكلات معيّنة ويساعد هذا النوع من التعلّم على تنمية التفكير والتحليل العلمي عند المتعلّم. وهذا النوع من التعلّم يمكن تطبيقه في مواد الرياضيات على اختلافها.

-**التعلّم التمايزي:** هذا النوع من التعلّم يقوم على مراعاة الفوارق في إمكانات المتعلّمين وقدراتهم، ويقتضي معرفة خصائص كلّ متعلّم على حدة وقدراته، وتقديم بيئة تعلّمية مناسبة للجميع، مع مراعاة الاختلافات بين المتعلّمين، خصوصًا أن كلّ متعلّم يأتي إلى المدرسة محمّلًا بخبرات مختلفة، ومن بيئة مختلفة. وهذا النوع من التعلّم يمكن تطبيقه في المواد النظرية على تنوعها.

لا شكّ في أنّ التعليم التقليدي كان يقتصر على إيصال المعلومات، المتدرّجة والمترابطة، جاهزة إلى الطالب من خلال الكتاب المُقرر وشرح الأستاذ. أمّا التعليم الحديث والطرق النشطة في المناهج التعليمية فهما يعتمدان على طبيعة التفاعل بين الطالب والمعلّم، وعلى مدى الاعتراف المتبادل بينهما كشريكين في المشروع المعرفي. أي أنّ التعلّم أصبح يعتمد على أسلوب التفاعل والاكتشاف الفكري، والنشاطات التي تشحذ الذهن والتفكير لدى الطالب، وتوفّر له ممارسة مهارات التعلّم والربط بين الموضوعات مستعينًا بالتقنيات المتطوّرة وبالمعلوماتية، كجزء متكامل مع العملية التعليمية.

أختم بالقول، إنّ تطبيق هذه المناهج التعليمية الحديثة، يستوجب تعديلًا في البرامج ونمط الأسئلة في الامتحانات الرسمية، حتى يكون التكامل كاملًا بين ما يتعلّمه الطالب، وما هو مطلوب منه في الامتحانات الرسمية.

ثانيًا، التحديث في استعمال الوسائل التعليمية والتكنولوجيا. إذا كانت الحداثة تطاول جوهر التعليم، وطرقه ومناهجه، وتشجّع على استخدام العقل، في سبر أغوار العلوم والمعارف،

واستخراج المفيد منها والنافع، فإنّ التحديث هو استعمال أحدث الوسائل والأدوات، والتكنولوجيا المتطوّرة في عملية التعليم والتعلّم، خصوصًا أنّ الأجيال الناشئة باتت تُعرف بأجيال التكنولوجيا، بفضل إتقانها لاستعمال التكنولوجيا الحديثة، إتقانًا بالغ النظير، واستعمالها لها سواء في ألعابها، أو في تواصلها في ما بينها، على مواقع التواصل الاجتماعي، كما في مختلف أوجه استعمالاتها الأخرى.

وقد بدأ هذا التحديث يطاول اليوم مختلف مراحل التعليم، وصولًا إلى التعلّم الذاتي، بفضل هذه الوسائل المتطوّرة، وبفضل الحاسوب، والبرامج المتقدمة على الشبكة العنكبوتية كما بفضل الألواح التفاعلية ومشتقاتها. وقد شمل هذا التحديث مراحل التعليم كلّها بدءًا من الطفولة ومرحلة التعليم في الروضات، وما يناسبها من تعليم بالألعاب المختلفة وما فيها من تنوّع كثير، يتماشى مع مختلف أذواق الأطفال ورغباتهم. ثم تتدرّج هذه البرامج لتناسب تنمية مهاراته وكفاياته المختلفة في مراحل التعليم المتقدّمة، وصولًا إلى التعلّم الذاتي، والتعلّم الإلكتروني، والتعلّم "On Line"، وإجراء الأبحاث العلمية المشتركة، بين طرفين أو أكثر، وفي مختبرات متباعدة، وكلّ ذلك بفضل البرامج الرقمية المشتركة، ووصولًا أيضًا إلى إجراء المحاضرات وورش العمل عن بُعد، وعقد المؤتمرات والندوات والمشاركة في المناقشات عن بُعد.

ومن إيجابيات استعمال التكنولوجيا الحديثة التي يجب ألا تغيب عنا، قدرتها على مساعدة الطلّاب، في معالجة المعلومات، وتخزين المُكتسبات، ونقل المعرفة، بالإضافة إلى ما تقدّمه من تنوّع في المعطيات، من حيث الصوت والصورة والرسومات والتصاميم والخطوط البيانية... إلخ.

كما نلفت النظر هنا إلى أنّ من إيجابيات استعمال التكنولوجيا الحديثة أيضًا، هو ما تسمح به من تعديلات في البرامج والمناهج، وبما توفّره من وقتٍ في القيام بعرض الرسومات والتصاميم، بدلًا من رسمها على اللوح، وما يستغرقه من وقت، بالإضافة إلى الجودة في العرض، وإمكانية الإضافات والتعديلات ببساطة، وبما يساعد على ترسيخ ذلك أكثر فأكثر في ذهن المتعلّم. وغير ذلك كثير ممّا يسمح بالاستفادة من هذا الوقت، بما يتلاءم مع زيادة المعلومات والإيضاحات والشروحات، وإجراء حلقات التعليم التعاوني، والتمايزي أو التعليم بالتقصّي وغيره. كلّ ذلك يستوجب مهارات وكفايات جديدة ومتقدّمة عند المعلّمين، على الإدارة المدرسية أن تقدّمها لهم وبشكل متواصل. كما يتطلّب ذلك موارد مالية إضافية لشراء هذه التجهيزات الجديدة والمتسارعة جدًا في تطوّرها، وبالتالي يتطلّب تغييرها أو الاستعاضة عنها بما هو أحدث صنعًا وأكثر تميزًا.

أختم هذا المحور بما قاله العالم الأميركي "Symour Pappert" الباحث في معهد الـ "MIT" في أواخر القرن العشرين، "إنّه إذا سافر ضيف قادم من أوائل القرن التاسع عشر، عبر الزمن ووصل إلى مستشفى أو مصرف، فإنّه سيصاب بالدهشة ممّا يرى، غير أنّه إذا ما زار مدرسة

في أواخر القرن العشرين، فإنّ ما يجري أمامه سيكون مألوفًا، إذ لم يتغير شيء ممّا إعتاد أن يراه في المدرسة". لذلك كان لا بدّ من إحداث ثورة في التعليم، تستفيد من ثورة التكنولوجيا والإتّصالات، كما باقي القطاعات، خصوصًا وأنّ التعليم هو بناء المستقبل ولا يجوز أبدًا بأن يجري بناء المستقبل بأدوات الماضي، بل يجب أن يكون بأحدث ما توصّل إليه الحاضر من أدوات وتكنولوجيا وفكرٍ وإبداع.

ثالثًا، إعداد المعلّمين وتدريبهم. لا شكّ في أنّ المتعلّم ينهض بدورٍ أساسي في العملية التربوية. ولكي ينهض بهذا الدور الهامّ، لا بدّ للإدارة التربوية من القيام بالإعداد والتدريب اللازمين والمستمرين، والمتناسبين مع متطلّبات عصر المعرفة، بما يواكب متغيّراته المتسارعة، وبما يتطابق مع فلسفة التربية والتعليم في المجتمع. لذلك كلّه، وجب أن يغطّي هذا الإعداد الجوانب المختلفة في شخص المعلّم وأدائه وبلوَرة صفاته، نذكر منها:

- **الإعداد الشخصي:** فالمعلّم هو قِبلة إهتمام طلاّبه، وقدوتهم، ومن منا لا يذكر المعلّم الذي أحبّه، وحركاته وسكناته، وأدبه وهندامه! لذلك كان لا بدّ لهذا المعلّم أن يكون نِعم القدوة، عارفًا بأمور دينه، محافظًا على القيم السامية والأدب الرفيع، ذا خلق حسن، محبًّا لطلاّبه، ويسعى لأن يبادلوه هذا الحب، متّزنًا في علاقاته بهم، من دون تمييز أو انفعال، قويّ الشخصية معهم من دون عنف، ومتواضعًا في الوقت نفسه من غير ضعف، ذكيًا، شديد الملاحظة، فصيحًا جيّد النطق، اجتماعيًا لا يعتزل الناس، بل يُقبل عليهم بقلب منفتح وبشاشة ظاهرة، صحيح البدن، قادرًا على النهوض بأعباء التدريس، يتمتّع بروح القيادة وضابطًا لصفّه من دون ميوعة ولا قسوة.

- **الإعداد التخصّصي:** يجب أن يكون المعلّم متمكّنًا من مادته، التي سيعلّمها لطلاّبه، مُدركًا للعلاقة بين مكوّناتها المُختلفة من ناحية، ولعلاقاتها بباقي العلوم والمعارف من ناحية أخرى، عالمًا بالمهارات التي تساعد المتعلّم على حلّ المشكلات التي تندرج في هذا العلم، كما في العلوم القريبة منه، والتي تعترض المتعلّم في حياته الآنية أو المستقبلية، قادرًا على ضرب الأمثلة التطبيقية المُفيدة، حين يسمح الموضوع بذلك، متفاعلًا مع أسئلتهم، مهما كانت بريئة أو معقّدة، ومستقطبًا لإهتمامهم بشكلٍ متواصل، فلا يملّون درسه، ولا يشاغبون في حصّته، بل يحرصون على المشاركة في صفّه، وفي التحضير لمادته، وفي فهمها وحفظها والإبداع فيها.

- الإعداد التربوي: لمّا كانت التربية والتعليم، رسالة الأنبياء، ومهنة العظماء والعلماء، وصناعة الأجيال والأبناء، فهي قطاع له أصوله ومبادئه ومهاراته، وله علومه الأساسية، وأخرى مساعدة، ومتمّمة لها، كعلم الاختصاص ولا تقلّ عنه أهمية، مثل علم النفس، الذي يساعد المعلّم على تعرّف المكوّنات الشخصية عند المتعلّم، وعلم أصول التربية الذي يساعد المعلّم على الربط بين العقيدة وفلسفة التربية وأهداف التعليم وسياسته. وكلّ هذه العلوم تسهم بدرجة عالية في بناء شخصية المتعلّم بما يتناسب مع طبائعه وصفاته ونفسيته.

- **الإعداد المهني:** وهو يشمل تقنيات التعليم الحديث وأساليبه، وما فيه من نظريات حول التواصل مع المتعلّمين، والاهتمام بمختلف الطرق والمنهجيات الحديثة في عالم التدريس، واختيار الأفضل من بينها، وبما يتناسب مع نوعية الدروس، ومع طبيعة المتعلّمين، مع مراعاة الفوارق في ما بينهم، ومع السعي الدائم للوصول إلى أفضل النتائج عند جميع الطلّاب من دون استثناء. فتكون المراعاة بمساعدة الطالب المتميّزعلى تميّزه، والطالب الضعيف على تقويته.

- الإعداد الثقافي والفكري: يجب أن يكون المعلّم واسع الثقافة والاطّلاع عمومًا، ذا فكرٍ مرنٍ وسلسٍ منفتح على الآخرين، من دون قيود، متمتّعًا بملكة الحوار معتدلًا، متسامحًا، ومدافعًا عن رأيه بالحجة والبرهان وبمنهجية علمية.

وبالمقابل، فإنّه لا يستطيع ناقد أو محلّل أن ينكر دور المعلّم أو أن يقلّل منه في بناء المجتمع من خلال بناء الأجيال الناشئة، وتكوين شخصياتهما، وأثر ذلك في بناء مستقبل الوطن والأمة. يقول أحد الحكماء: "إنّ بناء الإنسان بناءً سليمًا وقويمًا، يسمح لنا ببناء العالم وحكمه". لذلك كان واجبًا وطنيًا أن يحظى هذا المعلم بالاحترام والتقدير، والإهتمام والتدريب، والعناية التي يستحقها في المجتمع لكي يقوم بدوره في بناء الإنسان السليم، خير قيام.

وأختم معكم هذه المداخلة بما قاله نيلسون مانديلا: "التربية والتعليم هما أقوى وأفعل سلاح، يمكننا استعماله لتغيير العالم". وما قاله أحد المستشرقين: "إذا أردت أن تهدم حضارة أمّة ما، فهناك وسائل ثلاث، هي: هدم الأسرة، وهدم التعليم، وإسقاط القدوة" ولعلّني لا أبالغ إذا قلت بأنّ الحلقة الأساس في الوسائل الثلاث، هي التربية والتعليم، لما لهما من أثر كبير على الوسيلتين الأخريين.

العميد الركن فادي أبي فرّاج

أستاذ جامعي أسهم في بناء مجتمع المعرفة، كلمة جامعة البلمند يُلقيها الدكتور إيلي ضناوي.

الدكتور إيلي ضناوي

لا أدّعي أنّ هذه الكلمة تتناول مسألة مناهج التعليم من جميع جوانبها كما أنّنا لن نتمكّن ضمن الوقت المخصّص لنا، من أن نفي الموضوع حقّه بحثًا وتحليلًا. لذلك ولأسباب منهجية، سأقارب المسألة من زاوية العلاقة الجدلية بين التعليم بجناحيه، من قَبل الجامعي، والجامعي، وتأثيره. هذه النظرة الشاملة على بناء المناهج التعليمية وإعداد المعلّمين.

شهد القرن الماضي تطوّرًا مهمًّا لفهمنا كيف يتعلّم الإنسان، وذلك بفضل تطوّر العلوم التربوية الحديثة، وعلم النفس التربوي، ومساهمات علم الاجتماع، بالإضافة إلى ثورة التقنيّات الحديثة في مجالي المعلومات والاتصال. رسّخ هذا التطوّر الإدراكي تسليمًا عامًّا بأسس تقوم عليها المقاربات التربوية الحديثة. أبرز هذه الأسس:

١- النمائية: وهي تربط نمّو الإدراك وتطوّره عند الإنسان بنموّ جسده، وبنضجه الاجتماعي، وبعوامل خارجية أخرى، (هذا الموضوع تطرّق إليه في بعض الأحيان الدكتور عبد الإله ميقاتي ولكن سأعاود التكرار). إنّ قبولنا بهذه الدينامية على مستوى القدرات الإدراكية عند الإنسان، حتّم علينا إعادة النّظر في كيفية تعليمنا، وذلك من خلال نبذ التعميم والقبول بفرادة وخصوصيّة المتعلّم بخاصةٍ في المجال الإدراكي. ستؤثّر الدينامية على نظرتنا إلى المنهج، وإلى دور المعلّم كمسهّل، (وهنا أريد تسليط الضوء على فكرة المعلّم كمسّهل أي"facilitator" فهو ليس ملقنًّا إنّما مساعد لعملية التعلّم والتعليم) لتطوير هذا النّمو الإدراكي في بيئة المتعلّم الاجتماعية. وفق هذه النظرة، يتحوّل المنهج التعليمي إطارًا لنّمو الإدراك عند المتعلّم، وليس معطىً ثابتًا، وبالتالي يجب أن يكون من طبيعة مرنة قابلة للتكيّف مع قدرات المتعلّم الإدراكية، لتسهّل له عملية الارتقاء على السلّم المعرفي. يشكّل قبولنا مبدأ النمائيّة تحديًّا كبيرًا لنا اليوم، لأنّه يزعزع ممارسات تعليميّة متجذّرة في نظمنا التربويّة الإداريّة والاجتماعية والمهنية وبدفعنا في ميدان قد لا يخلو من المغامرات، لأنّه لا يستقيم إلاّ بتحوّله إلى مشروع وطني يشارك فيه جميع

مكوّنات المجتمع.

٢- البنائية: تقوم على مبدأ بسيط وهو أنّ المعرفة تبنى ولا تكتسب كما تميّز بين المعلومة والمعرفة، أي أنّ المعرفة هي عملية يحوّل المتعلّم خلالها المعلومة إلى معرفة تدخل في بنيته الإدراكية وذلك بشكل ينسجم مع البعد النمائي عنده في إطاره الاجتماعي. إنّ قبول مبدأ البنائية يقودنا حتمًا إلى الكثير من التداخل والتكامل.

٣- التفاعلية: الإنسان كائن اجتماعي، التفاعل والتواصل متجذّران في بنيته الكيانية. في ضوء ما سبق الكلام عليه أعلاه،يمكن القول ببساطة إنّ نموّ البناء المعرفي مرتبط بنموّ القدرات التفاعلية عند المتعلّم. هذا التفاعل متعدّد الأبعاد، يتأثّر ويؤثّر في محيطه، يساهم في بناء المعرفة عند المتعلّم بقدر ما يجعله في وضعيّة مسهّل التعلّم عند أترابه. يتطلّب هذا النسيج العلائقي أرضيّة صلبة يشكّل المنهج والمعلّم حجر الزاوية فيها.

بناءً على الأسس التربويّة المذكورة أعلاه، يشكّل التعلّم بجناحيه، ما قَبل الجامعي، والجامعي، وحدةً متكاملةً على الرغم من تأطيرها في مراحل دراسيّة متعدّدة،أو في أشكال مؤسّستية (مدرسة، جامعة، معهد) أو في مسارات مختلفة كالتعليم الأكاديمي، الفنّي والمهنّي. تستمدّ هذه الوحدة مبرّر وجودها في كون المتعلّم مركز العلميّة التربوية أي أنّه العنصر الثابت فيها. نضيف إلى ذلك قبولنا اليوم بحقيقة التعلّم مدى الحياة، وبأنّ التعلّم لا يقتصر فقط على ما يقدّمه التعليم النظامي (formal) بلّ يمكن أن يحصل في إطار تعليم غير نظامي (non formal)، لا بلّ بتنا اليوم نقبل أيضًا تربويًا ما يبنيه الإنسان من معارف نتيجة التعلّم العرضي أو العشوائي (informal).

بالإضافة إلى هذه الأبعاد المبدئية، يشهد القرن الحادي والعشرون إهتمامًا خاصًا بثلاثة عناصر تضطلع بدورٍ مهم في مقاربتنا لبناء المناهج:

- **العنصر الأول، التكامل بين عملية التعليم، التعلّم وسوق العمل:**

تتّسع بشكل مطرّد مساحة التّماس بين التعليم العالي وسوق العمل لتطال مستويات متعدّدة. ففي حين كانت العلاقة ربّما تمرّ في قنوات محدّدة كالتدريب بشكل عام، باتت الشركات والنقابات شركاء تربويّين، يؤثّرون وربّما يتأثّرون بورشة التعليم العالي. تزامن هذا التواصل مع التطوّر الحاصل في فهمنا لطبيعة التعلّم ولقدرة المتعلّم على توظيفه واستثماره.

- **العنصر الثاني، الإقبال على الاعتماد وضمان الجودة:**

يزداد إقبال المؤسّسات التربوية على طلب الإعتماد من هيئات عالميّة، فتدخل المؤسّسة في سيرورة تبدأ ربّما للمرّة الأولى في تاريخها، بعملية نقد ذاتيّ تطال جميع مفاصل نشاطاتها وتتدرّج هذه العملية لتدخل تعديلات وتغييرات إلى نهجها الإداري والتربوي.لايشكّل المنهج استثناءً بل يخضع للتحليل وللفحص ويعدّل بشكل ينسجم مع معايير الاعتماد.

• **العنصر الثالث، مهارات القرن الحادي والعشرين:**

يكثر الكلام اليوم على مهارات يجب أن يؤّمنها أيّ نظام تعليمي للمتعلّم في القرن الحادي والعشرين. لعلّ ابرز هذه المهارات هي: الإبداع، التعاون، التواصل، والفكر الناقد.

ممّا لاشك فيه أنّ العمل على تطوير هذه المهارات سيؤثّر على مقاربتنا لبناء المناهج، ولدورنا كمعلّمين سيّما وأنّ سوق العمل يضعها في الكثير من الأحيان في مؤازرة المهارات المرتبطة بالتخصّص الدراسي.

أمام هذا المشهد المركّب تحتاج المؤسّسات التربوية إلى حلّ بسيط، هنا أستخدم هذا المصطلح المركبّ والبسيط بالمعنى الأرسطوطاليسي، أيّ أنّها تحتوي على عناصر متعدّدة، فنحن بحاجة إلى حلّ وإن كان بشكل بسيط كاستراتجية، وممكن أن يكون مؤلّفًا من عناصر، ولكن بحاجة إلى رؤية واضحة، فمن المنهج المبنيّ على الأهداف إلى المنهج المبنيّ على الكفايات نحن بحاجة إلى مقاربة بسيطة. إذًا أمام هذا المشهد أو هذه المطالعة النّظرية أو القراءة النقدية الجديدة في علم التربية ما نطرحه في هذه الورقة هو مقاربة جديدة إلى بناء المناهج هو اعتماد الكفاية "competence" بدل الهدف "objective" ومناهجنا في لبنان مبنيّة على أساس الأهداف العامة والأهداف الخاصة، اليوم ما أطرحه هو إعتماد الكفايات حيث بدأت الدولة والمركز التربوي والوزارات في ورشة قائمة على مستوى اعتماد الكفايات كأساس لبناء المنهج ولكنّها ما زالت مقتصرة على حلقات ضيّقة تحدثنا عنها في الحلقة الأولى، ولم تعمّم هذه الخبرات على المدارس الخاصة، فللمدارس الخاصة وقت محدّد وينتهي الموضوع لكي ينفذوا ويتدربوا عليها، أمّا المسألة التي أطرحها فهي مشروع وطني للأسباب الآتية:

تشكّل الأهداف بالنسبة للمناهج نقطةً ثابتةً قابلة للقياس، يتمحوّر حولها المحتوى التعليمي وعمليّتا التعلّم والتّعليم، ويعتبر تحقيق هذه الأهداف التربوية نجاحًا للعمليّة التعليميّة. لقد اعتمدت المدارس والجامعات هذه المقاربة لفترة زمنية طويلة، إلاّ أنّ التّطورات التي أشرنا إليها في القسم الأوّل من هذه المداخلة، وضعت هذه المقاربة أمام امتحان وجوديّ لا يرتبط فقط بجودتها، بلّ بقدرتها من جهة أولى على تلبية حاجات التربية في القرن الحادي والعشرين، ومن جهة ثانية على تأمين التكامل بين متطلّبات سوق العمل ودور المؤسّسات التربوية.

تنطلق المقاربة بالكفايات من المبدأ الآتي: كلّ عمليّة تربويّة تعليميّة أو تعلّمية يجب أن تستثمر في تطوير كفاية ما عند المتعلّم، وكلّ كفاية لها وظيفة إنتاجية في حياة المتعلّم. فما هي الكفاية؟

إنّها معرفة العمل والتصرّف المترابط (savoir- agir complex) التي تستند إلى توظيف مجموعة من الموارد الداخلية والخارجيّة ودمجها بشكل فعّال، وذلك في إطار مجموعة متداخلة من الوضعيّات. فما هي خصائص هذه المقاربة؟

- الكفاية بطبيعتها تختزن عناصر النموّ لأنّ كلّ مكوّناتها مرتبطة بعناصر متداخلة وهي بذلك تحترم مبدأ النمائيّة.
- إنّها تتطوّر وتنمو بواسطة عمليّة تحريك ودمج فعّال لمجموعة من الموارد التي تضمّ مجموعة من المعارف، الخبرات، المواقف التي توظّفها لبناء قدرة التصرّف السليم في مواقف متنوّعة، وهي بذلك تحترم مبدأ البنائية.
- إنّها تتطوّر في وضعيّات مرتبطة بالواقع المعاش وهي بذلك تنمو في جوّ تفاعلي.
- إنّها معتمدة في سوق العمل.
- إنّها قابلة للتقويم وللقياس وتؤّدي حتمًا إلى تماسك المنهج التعليمي، وهي بذلك تنسجم مع شروط ضمان الجودة.
- إنّها في صميم مهارات القرن الحادي والعشرين.

ما هي مفاعيل اعتماد مفاعيل هذه المقاربة؟

- إعادة المتعلّم إلى محور العملية التعلميّة التعليميّة.
-تأمين التداخل والتكامل بين مختلف المواد التعليميّة.
- التعامل مع المنهج على أنّه وحدة متكاملة موزّعة على سنوات الدراسة، الأمر الذي يفترض تنسيقًا عامًا ودائمًا.
-تطوير دور المعلّم الأمر الذي سيفرض حتمًا تدريبًا وإعدادًا يتناسبان مع هذه المقاربة.
- إعادة النظر في وظيفة التقويم وطرقه.
-توسيع دائرة الشراكة في بناء المناهج لتطال سوق العمل والمجتمع بمكوّناته المختلفة.

العميد الركن فادي أبي فرّاج

نرحّب بالدكتور جورج يحشوشي، والكلمة لجامعة روح القدس في الكسليك.

الدكتور جورج يحشوشي

شكرًا حضرة العميد، أهنئكم على هذه الندوة الرائعة، نحن بحاجة إلى مساحات من التواصل لكي نتشارك معًا خبراتنا، إن على صعيد التعليم الخاص أو التعليم العالي، فهذه خطوة مهمة لكي نعالج الموضوع لما له من أهمية. لذلك سوف أعرض إشكاليّتين أساسيتين: الأولى، ما هي التحديّات التي تواجهها جامعات التعليم الخاص والعالي في لبنان حاليًا؟ والثانية، كيف يكون لمؤسّسة تعليمية جامعية خاصة أن تتعامل مع هذه التغيّرات الكبيرة الحاصلة على مستوى التعليم العالي، وفي مجالات عديدة أخرى ولا سيّما في ما يتعلّق بالجودة ومستوى التعلّم والتعليم والتكنولوجيا وغيرها؟ فالجامعات اليوم تعاني ضغطًا في سوق التعليم العالي وسوق العمل، فتضطر الجامعات إلى أخذ المبادرة كي يكون لديها قدرات تنافسية أكثر، لأنّ هذه الجامعات تخضع لتقويم، إمّا أن يكون تقويمًا داخليًا، أو تقويمًا خارجيًا عامًا، ما يجعلها تعمل أكثر لضمان الجودة وتعزيز قدراتها التنافسية، وإبراز نفسها أكثر على صعيد لبنان أو على صعيد المنطقة.

لقد بات الاعتماد (Accreditation) من أهم القضايا الملّحة في أوساط التعليم العالي، نظرًا للدور المهم الذي يؤدّيه من حيث ضمان الجودة والتميّز في التعليم والتعلّم، ومواكبة التطوّر العلمي إن على الصعيد المحلي، وإن على الصعيد العالمي. وفي خضمّ هذا التوجّه نحو الاعتماد، تتأثّر مؤسّسات التعليم العالي اليوم بالإداريات، تمامًا كما في عالم الأعمال، ما يجعلها في مواجهة قوى تنافسية عديدة فضلًا عن ضرورة التصدّي لضغوطات التغيّر المستمّر الذي يشهده التعليم العالي في عصرنا الحالي، ومواجهة تحديات ظاهرة التدويل خصوصًا على مستوى ضمان الجودة.

وفي ضوء تعزيز ثقافة الاعتماد والجودة التي تتداخل كثيرًا مع مفاهيم ومصطلحات أخرى كمفهوم المراجعة الأكاديمية، والمساءلة، والتقويم الخارجي، إنّ قوى تنافسية عديدة وضغوط كبيرة تغزو عالمنا الجامعي اليوم بكل جوانبه. كما أن التوجّه نحو الاعتماد وضمان الجودة لا يخلو من تحديات كبرى يقابلها مجموعة من الممارسات المؤسّساتية التي من شأنها إنجاح النهج المعتمد

من قبل الجامعة من حيث ضمان الجودة وتعزيز التميز في التعليم والتعلم.

في هذا السياق، تضطلع القوى التنافسية بدور مهم في عملية الاعتماد، إذ نلحظ الأهمية التي يوليها أصحاب الأعمال، والمؤسّسات الاقتصادية، والمستثمرون، والرأي العام، والمؤسّسات الحكومية، وغيرهم، إلى النجاح الأكاديمي والأبحاث والاعتماد وضمان الجودة في الجامعات، وذلك استنادًا إلى عمليات التقويم التي تقوم بها مؤسّسات أو هيئات اعتماد معتمدة عالميًا، وتصنيف المؤسّسات التعليمية الصادر عنها.

كما أنه لا يمكننا أن نتغافل عن أهمية السعي وضرورته إلى ضمان الجودة في مؤسّسات التعليم العالي، وإلى الاعتماد البرامجي والمؤسّسي من قبل مؤسسات أو هيئات اعتماد عالمية، الذي قد أصبح حاجة ماسة لتلبية حاجات الطلاب ورغباتهم وطموحاتهم الحالية والمستقبلية، وتسهيل انتقالهم من مؤسّسة إلى أخرى وامتلاك مصادر وموارد مادية ومالية وبشرية مناسبة لتحقيق رسالة الجامعة وأهدافها. بناءً على ما تقدم، تصبح المؤسّسات والبرامج المعتمدة أكثر فعالية في إدارة الموارد المتاحة وتحقيق أهداف ذات جودة عالية، وبالتالي الحصول على الاعتماد الذي من شأنه أن يضمن استمرارية مؤسّسات التعليم العالي المعتمدة وشفافيتها.

ولمعايير الاعتماد مؤشّرات أداء كمية وكيفية، تهدف إلى قياس مدى توافر المقومات المؤهّلة للحصول على الاعتماد، وقياس مدى تحقيق أهداف الجامعة، وتقويم أدائها كمؤشّر التوظيف، ومؤشّر الانسحاب، والتخرّج، والنّشر والأبحاث، وفرص العمل، الخ).

وانطلاقًا من فكرة أنّ اعتماد مؤسّسات التعليم العالي يرتبط مباشرة بالمجتمع، يحقّ لهذا الأخير أن يتأكّد من أن هذه المؤسّسات تقوم بدورها الذي أنشئت من أجله، بأفضل أداء ممكن مرتكزة على نقاط قوّتها محاولة إصلاح نقاط ضعفها. من هنا، يشكل الأفرقاء المعنيّون (Stakeholders) أداة ضغط ومراقبة للجامعة، خصوصًا الطلاب والأهل الذين أصبحت مطالبهم وهواجسهم أكثر فأكثر تعقيدًا من حيث جودة الخدمات الأكاديمية والإدارية، كالتعليم، والمشاركة، والخدمات الطلابية والصحية، الخ. بناءً على ذلك، تسعى مؤسّسات التعليم العالي إلى بتوطيد العلاقة مع أصحاب العمل والطلاب والقدامى منهم لضمان استمراريتها وتقدّمها.

كما أنّ المناخ الوطني والمحلي والعالمي يتجّه اليوم أكثر فأكثر نحو مساءلة شفافة للجامعات، والتركيز على المؤهّلات والمهارات المكتسبة والملفات الخاصة بالهيئة التعليمية والطلاب والبرامج. إذًا، هذه التعدّدية في القوى التنافسية والضغوط التي تواجه الجامعات تؤدّي إلى تعقيد أكثر فأكثرمن حيث الإدارة المؤسّساتية والمنافسة والمساءلة والمسؤولية تجاه كل الأفرقاء المعنيّون، علمًا أن هذا الواقع ليس بأمرٍ شاذ عن القاعدة أو نتيجة خلل في تصرّف أحد الأشخاص المعنيين بل إنّها نتيجة تغيّر الحقبة العلمية والوسائل الأكاديمية والتكنولوجيا. وتقاس الممارسات والاختبارات الناجحة في مجال ضمان الجودة والتعليم والتعلم عبر إنجاز الجامعة لمخططاتها الاستراتيجيّة، وجوانب العمل فيها في مختلف وحداتها الأكاديميّة والإداريّة ومطابقتها مع المخطّط الاستراتيجي

الخاص بالجامعة من حيث الاتجاهات والأهداف والأنشطة، الخ.

إنّ التركيز على الجودة من خلال تقويم البرامج، ومخرجات التعلّم (Learning Outcomes)، والمهارات المكتسبة والقرارات المتعلّقة بتطوير التعليم والتعلّم، يعتبر عملية تقويمية لقياس مدى فاعلية المؤسّسة التعليمية في انجاز مهامها ومدى التزامها بالمتطلبات التي اعتمدتها واستمرارية جهودها في تعزيز الجودة والتطوير المستمر لبرامجها وخدماتها.

وللاستثمار في مجال القيادة الأكاديمية والإدارية فيما خصّ التعليم والتعلّم، هو ركيزة أساسية في عملية ضمان الجودة والاعتماد. لذلك، تقوم الجامعة بالتركيز على التقويم والتطوّر المستمر إن على صعيد الإدارة وإن على صعيد التعليم والتعلّم. وفي هذا الإطار، تقوم جامعة الرُّوح القدس بتنظيم برامج وورش عمل عدة تتوجّه إلى الهيئة التعليمية بالتعاون مع عدة جامعات عالمية هدفها تطوير وتعزيز قدرات أفراد الهيئة التعليمية وكفاءتها. كلّ هذا من شأنه تعزيز حسّ الالتزام والانتماء لدى الأفرقاء المعنيّون خصوصًا الهيئة التعليمية المكلّفة بمهمات كبيرة وصعبة ومضاعفة وظائفهم.

في خضمّ عملية الاعتماد، تنتهج المؤسسة أسلوب التحسين المستمرّ من خلال جودة استعمال الموارد وتحسينها يقينًا منها بأهمية هذه الموارد وبإشراك جميع العناصر الفاعلة، والأفرقاء المعنيّين بها، وإعطاء الأهمية اللازمة للموارد البشرية، لإنجاز أهداف المؤسّسة والمساعدة على تطوير مهماتها وتحسينها. ومع التطوّر التكنولوجي الذي يشهده عالمنا اليوم، لا تتغافل الجامعات عن أهمية الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات، كوسيلة فعّالة في تعزيز عملية التعلّم والمساءلة واتخاذ القرارات (TK20, Moodle... الخ).

وفي الختام، أمام كلّ هذه التحدّيات والقوى التنافسية التي تواجهها الجامعات اليوم، لرئيس الجامعة دور رئيسي وأساسي في مجالي ضمان الجودة والاعتماد من خلال الدور القيادي الذي يقوم به كرجل المهمات الصعبة تلبيةً لمختلف حاجات الجامعة وتطلّعاتها فضلًا عن التخطيط والتفاوض وتنسيق جداول الأعمال والبحث عن الموارد اللازمة لحسن إدارة وسير الجامعة لإثبات مكانتها وسمعتها كمؤسّسة تعليمية معتمدة تسعى إلى الارتقاء بمستوى التعليم والتعلّم وضمان الجودة إلى أعلى المستويات.

العميد الركن فادي أبي فرّاج

التعلّـم والتعليم التربيــة والتعليم، هلّ هناك أجدى وأفعل بنقل واقع الحال من كلية التربية منبع الكادر التعليمي وخزانه، كلمة كليّة التربية في الجامعة اللبنانية يلقيها الدكتور سـيمون عبد المسيح.

الدكتور سيمون عبد المسيح

يمكن مقاربة دور الجامعة اللبنانية في الإشكالية المركزية المطروحة في هذه الجلسة، وهي إشكالية تحقيق التوازن بين قيمتين أساسيتين: الحرّية والعدالة. طبعًا الدستور اللبناني ينصّ في مادته العاشرة على حرية التعليم، ولكن المشكلة هي كيف يمكن في الوقت نفسه تأمين الفرص المتكافئة وتعليم الفقراء والطبقة الوسطى، أي تأمين العدالة والمساواة. في هذه المسألة، الدولة اللبنانية ومنذ البدء كانت على النّمط الفرنسي، تحافظ على تعليم علماني وحرٍ بمعنى الحفاظ على القطاعين الخاص والرسمي، وطبعًا هذا الواقع، ينتج عنه نقاش فكري في الدولة الديمقراطية التي يمثّلها لبنان في هذه المنطقة، لأنّ الاتّجاهات في المحيط العربي كانت تنحو نحو الدولة الرعوية أو الدولة التسلّطية في توجّهها الرعوي، بمعنى أنّ الدولة في كلّ بلدان المنطقة تقريبًا، كانت تأخذ على عاتقها مهمة التعليم لأسباب إيديولوجية ووطنية.

يمكن اعتبار التجربة الشهابية (١٩٥٨-١٩٦٤) – والرئيس فؤاد شهاب كان أول قائد للجيش اللبناني في دولة الاستقلال- المحاولة الجدية لردم الهوة بين المناطق والطبقات الاجتماعية، عبر سياساته في مختلف الميادين بما فيها التربوية، بإنشائه المدارس في الأرياف وأحياء المدن، ودعم الجامعة اللبنانية، انطلاقًا من قناعته بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية، كعنصر هام في الأمن الاستراتيجي.

هذا الاتّجاه الليبرالي في لبنان – الذي حاولت الشهابية العمل من دون الإخلال بفلسفته- بقي مستمرًا حتى بداية التسعينيات، حيث برز وكأنّ الدولة أصبحت تدخّلية عبر محاولتها فرض كتاب موحّد في مادتي التاريخ والتربية الوطنية، وأنّها أخذت على عاتقها أن تبني المواطن بعيدًا من انتماءاته الأولية، ولكن يبدو الأمر الآن بعيدًا من هذه التدخّلية لأسباب مختلفة.

في سياق هذه الإشكالية بين الحرية من جهة، والعدالة من جهة أخرى، نشأت الجامعة اللبنانية في العام ١٩٥١، عبر دار المعلمين العليا- بين مزدوجين (إنّ رئيس الجامعة اللبنانية الأسبق

الحاضر بيننا الآن في هذه الندوة البروفسور جورج طعمه قد قام بالتأريخ لبدايات الجامعة كشاهد عيان حيث كان أحد أوائل طلابها، وهو الباحث في البيولوجيا والبيئة)، ومن ثمّ أنشئت كلية التربية في ما بعد، أي كوريثة لدار المعلمين العام ١٩٦٧، إذًا الجامعة تقوم بدور فعّالٍ جدًا في هذا الإطار، بمعنى أنّها أمّنت التعليم للطبقات الفقيرة والمتوسّطة، والجامعة حتى العام ١٩٧٥ كانت تؤدّي دورًا رائدًا في الدمج الاجتماعي، بموازاة توسيعها لقاعدة الطبقة الوسطى، بتأمينها التعليم لكلّ الطبقات الإجتماعية- حتّى إنّ الطلاب في بداية السبعينيات كانوا إلى حدٍّ ما، قد تجاوزوا أحزابهم ومناطقهم وطوائفهم باتجاه الوطنية والمواطنية، هذا بالرغم من وجود بعض النظريات الآن، التي لا ترى تناقضًا بين التنوّع والمواطنية، لا بلّ تعتبر أنّ المواطنية الديمقراطية هي في الحفاظ على هذا التنوّع.

طبعًا هذا المسار التدامجي الذي يشبه عقيدة مؤسّسة الجيش اللبناني ويساندها في بناء روح الوطنية، تمّ ضربه بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠، وكما تعرفون تفرّعت الجامعة، ودار جدل في ما بعد حول الحسنات والسيئات. ولكن يبدو الوضع الآن وكأنّه مُسَلّمةٌ لا تراجع عنها حيث يندرج التفريع أيضًا في تأمين الإنماء المتوازن وخدمة الطلاب في المحافظات. ومع الإقرار بالحرية الأكاديمية ينبغي الإلتزام بالقيم العلمية والوطنية والإنسانية وعدم الانحراف في كلّ الفروع نحو أي شكل من أشكال الخطابات والتوجّهات الإيديولوجية الخطيرة، بما لا يتناسب والأمن الوطني.

وبالطبع في هذا الميدان أيضًا يمكن وفي هذه العجالة أن نتحدث عن دور الجامعة اللبنانية بعد الطائف، وإذا ما كانت تقوم بدورها في ظلّ هذه المنافسة الكبيرة من خلال إنشاء أكثر من أربعين جامعة خاصة. كما أنّنا لن نعدّد جميع الأدوار والوظائف التي تقوم بها الجامعة وتوسّعها المميّز والناجح في تأسيس الكليات العلمية والتطبيقية (الطب والصيدلة والهندسة والزراعة...)، حسبنا أن نشير ووفق بعض الأبحاث الموثّقة، أن الجامعة اللبنانية وفي ميدان البحث هي - إلى جانب الجامعة الأميركية- تقدّم الكمّ والنّوع في موضوع البحث العلمي. وفي هذا الإطار أيضًا تقدّم الجامعة خدماتها البحثية لصالح النِّظام التربوي، من خلال المركز التربوي للبحوث والإنماء، غير القادر بموارده البشرية لوحدها، على دراسة الوضعية التربوية وإعداد المناهج وتأليف الكتب المدرسية والقيام بأيّ بحثٍ تربوي، خارج المخزون الذي تمتلكه الجامعة اللبنانية. ولعلّ الأهّم هو ما تقدّمه الجامعة للنظام التربوي في لبنان من خريجين، بحيث يمكن التأكيد بأنّهم يشكّلون النسبة الأعلى في القطاع الرسمي، بالإضافة إلى حضورهم الفعّال في القطاع الخاص. والأمر عينه ينسحب على مختلف القطاعات الاقتصادية والادارية.

تحتلّ كلية التربية في هذا الميدان موقعًا هامًا- وكما لاحظتم هي نواة الجامعة اللبنانية، وكانت تقوم بهذا الدور الوطني والتعليمي والتربوي منذ بداية الخمسينيات، وخرّيجوها حتّى أواسط السبعينيات تقريبًا، هم الذين أحدثوا الثورة في ميدان التعليم الثانوي بقطاعيه

الرسمي والخاص، وما زال التعليم الثانوي الرسمي يحتفظ حتى الآن بتميّزه النوعي. إذًا الجامعة اللّبنانية وكلية التربية تحديدًا هي إحدى المؤسّسات التي حقّقت الترّقي لفئات اجتماعية، وأسهمت في جعل إلزامية التعليم أمرًا ممكنًا عبر نشر أساتذتها - ومسألة إلزامية التعليم إلى جانب معالجة مسألة خطيرة جدًا على الأمن الوطني هي ظاهرة الرسوب والتسرّب - لها مفاعيلها الوطنية والاقتصادية والأمنية.

حتّى أواخر الثمانينيات كانت كلية التربية تنتظر امتحانات مجلس الخدمة المدنية لتوفد إليها وزارة التربية، الطلاب الناجحين لإعدادهم في كلّ الاختصاصات التعليمية (وفق منهج إجازة وكفاءة يمتدّ على ٥ سنوات ويتقاضى خلالها الطالب منحة مالية)، ثمّ ابتدعت لنفسها أدوارًا إضافية تمثّلت ببرنامج كفاءة للحائزين على إجازات من كليات أخرى، وببرامج للتعليم الابتدائي (الروضة والحلقتان الأولى والثانية) تمّ تطويرها عدّة مرات، ثم توسّعت بوضع برامج دبلوم ثم ماستر مهني وبحثي، للمواد التعليمية ولاختصاصات تربوية مساندة لمهنة المعلّم مثل الإشراف التربوي والإدارة التربوية. هذا بالإضافة إلى وظيفتها الأساسية: دورات إعدادية لأساتذة التعليم الرسمي بكلّ مراحله، بعد خضوعهم لامتحانات مجلس الخدمة المدنية.

بالمناسبة لا بدّ هنا من الإشارة إلى قضية هامة: يتحدثّون عن المستوى المتدّني في التعليم الأساسي التابع للتعليم الرسمي (وبخاصة في المرحلة الإبتدائية) ولا يحاولون تفسير أسباب هذا التدني. واحد من تلك الأسباب أن خريجي كليّة التربية في جميع الاختصاصات والمُعَدّين خصوصًا للحلقتين الأولى والثانية، لا تتمّ الإستفادة منهم من قبل وزارة التربية، إلّا عبر تعاقد بسيط ومحدود في المناطق النائية، وفرضيتي أنّه يمكن للوزارة أن تقوم بحركة إصلاحية واسعة و"ثوروية" في التعليم الأساسي، بتنقيته من العناصر التعليمية والإدارية غير المنتجة، وملء الشواغر في كلّ لبنان بكادرات تمّ تخريجها ويتمّ الآن، من كلية التربية حيث ينتمي طلابها في منشئهم الجغرافي إلى كلّ المناطق.

إنَّ كلية التربية هي في ورشة دائمة لتحديث برامج الإعداد فيها وتجديدها، وتعمل الآن على وضع "إطار مفاهيمي" أو مرجعي للإعداد يقوم على بعض الثوابت، بمعنى أنّه:

- إطار مرجعي يتميّز بمقاربة ديناميكية، أي أنّه يسمح برؤية سيرورات العمليات والتصويب ومعاودة التّشخيص والتعديل.

- إطار مرجعي يشكّل رؤية شاملة تصلح كمرجعية أساسية لكلّ صيغ الإعداد والتنمية المهنية المستدامة والتعلّم عن بعد ويتضمن أساسيات الإعداد والخيارات العامة ويشكلّ جزءًا مفاهميًا تأسيسيًا يضمن استخدام لغة مشتركة.

- إطار مرجعي فلسفي يتميّز بعدّة سمات، تصوّر متكامل يغطي جميع جوانب الإعداد ويشكلّ خيارًا فعليًا على مستوى المدارس والمؤسّسات المتعاونة ويتميّز بالصرامة الفكرية الناشئة على المبادىء والقيم الإنسانية مع مرونة وفكر تعدّدي كما يشكل أرضية مشتركة

تضمن توحيد اللّغة التربوية والإدارية الأساسية.
- إطار مرجعي يأخذ بالإعتبار القطاعين العام والخاص ويخفّف من الفروقات بينهما، لأنّ خريجينا يتمّ الاستفادة منهم الآن في التعليم الخاص أكثر من الرسمي، انطلاقًا من أنّ التعليم حقّ مكتسب يحصل عليه الجميع بالجودة المناسبة.
- إطار مرجعي يحدّد بوضوح دور المعلم ويبلور ملامحه ومسؤولياته، إطار مرجعي يشمل إعداد إداريين واختصاصيين تربويين ونفسيين أي كفريق دعم للمعلم.
- إطار مرجعي يحاول التوفيق بين الدعوة إلى المساواة وتوفير الخدمة التربوية نفسها للجميع والحفاظ على النوعية من خلال تفريد التعليم، وتنويعه على مستوى الأفراد.
- إطار مرجعي يؤمّن على مستوى اختيار المعلمين بالإصطفائية، أي أفضل العناصر لمهنة التعليم. وبالجودة على مستوى الإعداد، نوعية المعلم وحسن تكوينه وتصرّفه التربوي وأخلاقياته، ورفض لسياسات التخريج المتساهلة.

وعليه، يمكن أن أؤكّد أنّ كلية التربية قريبة من الكليّات التطبيقية ولا تزال حتى الآن تحافظ على مستواها وعلى تقاليدها التي تعود إلى بدايات تأسيسها، وإنّه إطار يأخذ بالاعتبار المستجدّات على الساحة التربوية العالمية والمحليّة مثل رواج الامتحانات الدولية، وتكاثر مدارس التعليم الخاص والمدارس الدولية بخاصة، وبالتالي إعداد أفضل وتدريبها العناصر للتوظيف في هذه المؤسّسات، كما أنّه إطار مرجعي للإعداد يشكّل جزءًا متّسقًا ومكمّلًا لمشاريع الإصلاح في قطاعات التعليم، وأيضًا إطار مرجعي منسجم مع ثقافات مجتمعات المدارس المعنية والسياسات الوطنية، في هذا المشروع للتجديد هناك تكامل بين مكوّنات الإعداد وهي المكوّن الأكاديمي والمكوّن التربوي الديداكتيكي ومكوّن الثقافة العامة بالإضافة إلى إعطاء أهمية كبيرة للتربية العملية.

هنا لا مجال للدخول في تفاصيل هذه القضايا، باختصار نحن في إطار إعداد لإطار مرجعي وفق الأطر المرجعية والمفاهمية المعروفة عالميًا، يتناول بشكل أساسي رسالة الكلية وأهدافها ومبادئها وقيمها الكبرى، ويتناول بالتفصيل مجموعة من الموضوعات الكبرى المتعلّقة بمعرفة المواد التدريسية، وبإدارة الصفّ، والتعلّم واستخدام التكنولوجيا المندمجة في تعليم المواد وصولًا إلى التقويم... دون نسيان دور الجامعة في مجتمعها وكيفية إدارتها. بالطبع أنا في هذه العجالة أريد أن أؤكّد مجددًا من المسألة المركزية المطروحة في لبنان، هذه المسألة هي: كيف للطبقة الفقيرة والوسطى أن تعلّم أولادها؟ وما هي المؤسّسات المولجة بتأمين التعليم؟ المشكلة هنا لها أبعاد تتعلّق بالأمن القومي، ليس كلّ الأهل في لبنان قادرين على تعليم أولادهم في الجامعات الخاصة مع أقساط سنوية تتجاوز في أدنى الاختصاصات ١٥ ألف دولار أميركي. إذًا الجامعة اللبنانية، وأنا لست هنا مخوّلًا بالدفاع عنها ولست هنا في هذه الصفة وأنا كإبن طبقة وسطى أُدين وغيري كثيرون، إلى هذه الجامعة وبالتالي ينبغي على مستوى

السياسات الإستراتجية وعلى مستوى القوى الاجتماعية أن يكون للجامعة اللبنانية من يدافع عنها.

في الواقع يتبيّن أنّ التعليم الخاص- وكدليل نوعية الحضور والتمثيل في هذه الندوة- وكأنّه اجتاح التعليم وأضحت الخصخصة في التعليم وكأنّها مسألة أساسية ومركزية ومفرغ منها... ينبغي إعادة النّظر في هذا المسار، ونحن بحاجة إلى قوى اجتماعية ونقابية وسياسية تتبّنى فكرة العدالة والمساواة ودور الدولة في تأمين التعليم الجيد للجميع. إنّ القوى الاجتماعية التي كانت تحمل هذا الهمّ وبخاصةٍ قوى كانت تصنّف كيسار تراجعت أمام اجتياح الليبرالية من جهة، كما أنّ اليساري عندما يصبح في وضع اقتصادي جيّد ينسى بعض نظريات علم الإجتماع التربوي مثل "إعادة الإنتاج" عبر المدرسة الرأسمالية غير المحايدة أو "الورثة" ويتّجه هو لتعليم أولاده في التعليم الخاص وفي المدرسة الخاصة من جهة ثانية. أمّا القوى المناطقية الطرفية منها، أو تلك التي كانت تفتقر إلى مؤسّسات تعليمية خاصة عريقة، فقد دخلت مؤخرًا بقوة وأنشأت مدارسها التي تفوّقت في بعض الأحيان في جودتها على مؤسّسات الإرساليات التقليدية والمميزة. إذًا تبدو القوى الاجتماعية والنقابية والسياسية التي كانت تدعم التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية وكأنّها غير فاعلة أو غير منظّمة، وبالتالي لا بدّ من إعادة تشكيلها وتفعيلها وتنظيمها. أشكر إصغاءكم.

العميد الركن فادي أبي فرّاج

العلم تراكم، المعرفة خبرة، فكيف إذا الله أنعم عليه بالفكر النيّر، ونحن نتمنى له العمر المديد، اليوم نكتسب الخبرة من صاحب الخبرة، الدكتور جورج طعمة رئيس المجلس الوطني للبحوث العلمية.

الدكتور جورج طعمه

حضرة الضباط المحترمين، أيّها الزملاء الأحباء، أنا خريج دار المعلّمين الإبتدائية ودار المعلّمين المتوسطة ودار المعلمين العليا، رقمي واحد في دار المعلمين العليا: بدأت تعليمي في مدرسة الضيعة وأكملت تعليمي في مدرسة رسمية وأنا فخور بذلك. في مداخلتي اليوم سوف أتناول ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: وجوب إعداد المعلّمين في مختلف الحقبات التعليمية.

النقطة الثانية: لمحة تاريخية وجيزة في مجال إعداد الهيئة التعليمية المتخصّصة في لبنان.

النقطة الثالثة: التربية المدنية والبيئية هي مهمة تقع على عاتق الأساتذة كلّهم مهما كان اختصاصهم.

١-وجوب إعداد المعلمين:

التعليم مهنة كالهندسة والطب والمحاماة وسواها. قبل خمسين سنة كان يكفي حسب اقتناع المتديّنين أن نحبّ التعليم ونتعامل معه كدعوة سماوية كي نصبح من المجلّين في نقل العلم والأدب والحقيقة وحسن السلوك والمواطنية للتلامذة، ومعظم من كان يلّبي هذه الدعوة لم يتقاضَ معاشًا بل يكتفي بالتزوّد بالمأكل والملبس. من المُلّح اليوم تعلّم هذه المهنة في الجامعة كسواها من المهن. ولذا أقدمت بعض المؤسّسات التعليمية الخاصة على إنشاء معاهد تعدّ معلمين. وهذا يتطلّب تخطيطًا وتنظيمًا واعيًا وعلمًا واسعًا وتعاونًا بين المؤمنين بوجوب إعداد المعلّمين وتأهيلهم. لذا يطلب من الجامعة أيّ جامعة أن تكون دائمًا على اطّلاع حول خطوات سواها في هذا الحقل. فبالإضافة إلى المزايا الشخصية التي يجب أن يتحلّى بها من سيقوم بهذه المهنة - الدعوة، عليه في البدء أن يتزوّد بالمعلومات الأساسية التي تساعده على فهم طلابه مهما اختلفت سنوات الحياة وتنوعت. فمناهج إعداد المعلمين تضمّ تخصّصًا معمقًا في علم النفس، وفي كيفية إعداد اليوم التعليمي، وتحضير الدروس، وعلى الطلاب المؤهّلين لوظيفة تعليمية،

القيام بأعمال تطبيقية في صفوف معينة، يجتمعون بعدها في ما بينهم، ويتناقشون أمام أستاذهم منتقدين أو محبذين أسلوب أستاذ الصّف الذي كانوا فيه. هذه الأعمال التطبيقية تتمّ بما لا يقلّ عن حلقتين في الأسبوع. وعلى كلّ من المتدربين إعداد بحث في موضوع تخصّصه، تضاف نتائج تقييمه إلى امتحانات خطية وشفوية تسمح بنيل شهادة تعليمية. إذا تدنى مستوى التعليم في أيّ بلد، فذلك يعود حتمًا إلى تدني مستوى إعداد الأساتذة وعدم إخضاعهم إلى حلقات تجددّ، سنة بعد سنة تتمّ في صفوف نموذجية. أنا كنت مدير المدرسة النموذجية التابعة لدار المعلّمين، الأشياء التي فعلوها المعلمون ضمن هذه المدرسة ما زالت تُطبّق حتى يومنا هذا. هذه المدارس النموذجية ملحقة بمعاهد المعلمين التي يمكن تحويلها إلى مكان يتنافس فيه المعلمون في إيجاد وسائل وأدوات تعليم حديثة.

٢-لمحة تاريخية وجيزة:

في زمن الإنتداب، أنشئت دار المعلّمين ودار المعلمات اللّتان كانتا تزودان التعليم الإبتدائي الرسمي بمعلّمين ومعلمات، لتعليم المواد كلّها في المدارس الابتدائية للبنين وللبنات، مدّة الإعداد كانت سنتين بعد الشهادة المتوسطة. عشية الخمسينات، أضيفت سنة واحدة للتخصّص في المواد العلمية أو الأدبية بغية إعداد معلّمين في الصفوف التكميلية، يختارون من بين المعلّمين الابتدائيين الناجحين الذين كانوا يلحقون بمدارس العاصمة أو ضواحيها فيمضون نصف دوامهم في مكان عملهم، والنصف الثاني في دار المعلّمين التكميلية المختلطة. في كانون الأوّل من العام ١٩٥١، باشرت دار المعلمين العليا كنواة للجامعة اللبنانية عملها، بعد أن خصّص المجلس النيابي لهذه الجامعة موازنة قيمتها ٣٠٠ ألف ليرة لبنانية. بعدها تحوّلت إلى معهد المعلمين العالي وفي الستينيات إلى كلية التربية. وفي الثمانينيات وضع مرسوم ينّظم مهام هذه الكليّة ويحصره بالحقل التربوي من دون سواه ولكنّها لم تُطَبق ١٠٠٪ إلاّ في المرة الأولى، دخل إلى كلية التربية عدد كبير إختارتهم لجنة من المجلس المهتم بالموظفين أي مجلس الخدمة المدنية تحت إشراف أساتذة الجامعة وحضورهم كان فقط شكليًا. من صفات الأستاذ أن يكون أستاذًا من التعليم الثانوي، الحيازة على إجازة تعليمية في اختصاص جامعي مع ما يعادل الكفاءة للتعليم الثانوي، وتملّك لغة أجنبية واحدة على الأقل (وفق توصيات مؤتمر جنيف ١٩٩٢ المتعلّق بدور الجامعة في نشر الثقافة وتوقيع لبنان على هذه التوصيات من بين ١٢٨ دولة، في حين أنَّ هناك دولًا لم تقبل إلا باللّغة العربية وكانت تعلّم لغات أخرى سرًّا، نحن لا نشهّر بأحد إنّما هذا هو الواقع)، والإطلاع الدقيق على المناهج التعليمية وعلى وسائل التعليم، والإلمام بكلّ مستجدّات المعلوماتية كوسيلة لنقل المعرفة، وتملّك الأهلية على التعاون مع الزملاء في الهيئة التعلمية والاستعداد الدائم لتكوين مجموعة متجانسة داخل المدرسة.

٣-التربية المدنية والبيئية هي مهمة تقع على عاتق كلّ الأساتذة:

التربية البيئية لإعداد المعلمين يجب أن تطال جميع فئات الأساتذة وليس فقط المختصّين منهم بالعلوم الطبيعية. فالمعلّم هو المربي الأوّل قبل أن يكون مُدرِّسًا. المطلوب منه، الإلمام المتعمّق بالمعلومات الواجب نقلها إلى تلامذته وإلى عائلته. فعملية فرز النّفايات مثلًا يجب أن تطبّق في كلّ منزل. لم نهتمّ بهذ الموضوع كما يجب عندما كتبنا "التربية البيئية في لبنان" إلّا أنّنا شدّدنا على الموضوع في كتاب طبع في باريس بعد ذلك، وآخر طبعته ووزعته مؤسّسة اليونيسكو بالفرنسية والإنكليزية وترجمت أقسام منه إلى الإسبانية والعربية.

في النهاية، كلّ أستاذ يبقى يتعلّم طيلة حياته، الباحثون الذين تابعوا أبحاثهم من دون توقّف، كانوا من أنجح المعلمين. التلاميذ والطلاب يعلّمون أهلهم. أصدرنا أنا وزوجتي ٤٠٠٠ كتاب وزعوا مجانًا في المدارس الرسمية والمدارس الخاصة التي طلبتها تتناول المواضيع، منها: النفايات، والمحافظة على قانون السير، وكيفية إحترام شرطي المرور إلخ.. هذه الكتب دفع أجرة طبعها شخص لن أريد أن أذكر إسمه، لأنّ البحث العلمي والتربية هما من أصول الثقافة، رفض أن نكون نحن المجلس الوطني للبحوث العلمية ولم يوافقوا معنا، فأصدرنا ضمن قانون خاص ليس فقط في العلوم البحتة يموّل المجلس وأيضًا العلوم الإنسانية، بعض المؤسّسات التابعة للدولة لم تقبل أن تعدّل إلّا هي، وأن تعطي المنح وتساعد، لماذا؟ هذا مال الدولة، ونحن في المجلس نحصل على ١٨,٥٪ من الموازنة للموظفين والباقي من أين مصدره؟ هذا المبنى الذي نحن فيه أنا من وقعت عليه، وهو ليس ملكي إنّما ملك الدولة، المختبرات المهمّة التي نملكها والتي فيها إعداد للموظفين والتي فيها كلّ ما يحتاج للتحليلات المهمة ومؤلفة من أربعة طوابق موجودة على طريق المطار هذا ملكنا وأنا من وقعت عليه.

في الختام أقترح التوصيات الآتية: وجوب إعداد المعلمين، إقامة دورات تدريبية، كيفية استعمال الكمبيوتر لمن لا يستعمله، المدارس النموذجية، تعلّم كيفية الحفاظ على البيئة، الإهتمام بالتربية المدنية، إعداد جولة مع التلامذة إلى محمية طبيعية.

العميد الركن فادي أبي فرّاج

شراكة وتعاون، قبل توقيع إتفاقية تعاون مع الجيش وبعد التوقيع يجمعنا هدف مهم هو العلم والتطور، الكلمة لمعهد باسم فليحان للسيدة سوزان أبو شقرا.

السيدة سوزان أبو شقرا

سأبدأ الحديث بقصّة، دخل جون كينيدي يومًا على وكالة "النازا" فشاهد عامل التنظيفات يعمل فسأله ماذا يفعل، فالجواب المعتمد يجب أن يكون أنّه يقوم بالتنظيف، إلّا أن جواب العامل كان أنّه يساعد شخصًا ليصعد إلى القمر. هذه القصة تجعلنا نفكر أنّه عندما ندخل إلى الصّف ونبدأ بتعليم طلابنا يجب أن نسأل أنفسنا ماذا نريدهم أن يعرفوا؟ هل نريدهم أن يعرفوا تطبيق العمل أم لماذا يعملونه، وأي قضية يشاركون فيها؟ تكلمنا سابقًا على الإبداع والنّقد، وأعتقد أنّه من هنا يمكننا أن نبدأ، لأنّ التربية هي سلوك.

معهد باسل فليحان ليس مركزًا تربويًا ولا تعليميًا، إنّما هو مركز تدريب تابع لوزارة المالية، وهو يؤمن بأنّ الإنسان هو بحالةٍ من التّطور الدائم والتغيير، وأنّه في حالة دائمة من التعلّم المستمرّ، لذلك نحن نعمل في هذا المعهد على إيصال هذه الرسالة ومثابرين عليها، كما ونعمل على تدريب العاملين في الإدرات العامة والوزارات كيفية إدارة المال العام، والمال العام يعني الجميع وبالتالي جميعنا مسؤولون عنه. فإذا أنشأنا هذا الجيل على معرفة ما هو المال، وكيفية إدارة أموالهم الشخصية، أو تحسين دولتهم، ومعرفة كيفية طرح الموازنة والشفافية والمساءلة، فهذا الأمر يجب إن نعمل عليه عن طريق المشاركة مع جميع المعلمين كي نصل إلى حلّ.

هدفنا اليوم أن نعرض عليكم أجزاءًا من تجربتنا في المعهد، لقد بدأنا نعلّم التربية المالية والثقافية في العام ٢٠٠٩ وتدرجنا بها إلى محاور مختلفة، فلماذا التربية المالية مهمة؟ فكما نعلم أنّ لبنان يعاني اليوم من أزمة اقتصادية، ودين عام مرتفع، وعجز بالموازنة، بالتالي يجب أن يفهم المواطن ما معنى عجز ودين عام، وما هو ارتفاع الدين العام بالنسبة للدخل، لأنّ هذه المفاهيم أصبحت معقّدة ويجب أن يعرفها المواطن لكي لا تؤثّر على عمله. نحن أمام تطوّر عالمي كبير لجهة التخطيط المالي والاقتصادي، فإذا لم يدرك المواطن كيفية التعامل مع المصارف سيكون هو المتضرّر الوحيد بالنسبة للقروض وكثرة الاستدانة ما يؤثّر سلبًا، وعلى المدى الطويل، على الوضع الاقتصادي

للبلد. من هنا جاءت أهمية فكرة توعية كلّ فرد، فقمنا بالإشتراك مع وزارة التربية والتعليم العالي وبالشراكة مع خبراء اقتصاديين وأكاديميين من الجامعات كافة، بتطوير برنامج تدريبي لأساتذة الاقتصاد في المدارس الثانوية، فاستغرق تحضير المناهج عامًا تقريبًا، لتحديد ماذا سيتضمّن هذا البرنامج التدريبي.

تأتي أهمية هذا البرنامج التدريبي أنّه قام بتحديث "update" لمضمون المنهج الذي يتمّ تدريبه في المدرسة، كما وعملنا كثيرًا على موضوع المدرسة المفتوحة "open school"، واليوم المطلوب من المدارس أن تكون حلقة من حلقات أخرى في المجتمع اللبناني وأن تنفتح على محيطات أخرى. ما حصل أنّه في العام ٢٠٠٩ وضعنا البرنامج التدريبي فاستفاد منه ٢٢٠ أستاذًا في مادة الاقتصاد، وتلاها زيارات ميدانية لمؤسّسات وإدارات عامة، منها وزارة المالية ومرفأ بيروت، فكانت هذه الزيارات الميدانية تتجانس مع الأهداف الموضوعة.

فعلى سبيل المثال، عندما نُدرّس اليوم في البرنامج الثانوي في المدارس موضوع التجارة ونتكلم على التجارة الدولية، فمن المهم جدًا أن يعرف الأستاذ ماهية التجارة، ومن هم المعنيون بالتجارة، وما هي الأزمات التجارية التي نعاني منها، إلخ. فهذه كلّها مفاهيم جديدة في المنهج التعليمي تمّ تدريب الأساتذة عليها. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تقديم لائحة بجميع المواد ومن جميع التقارير المالية التي يمكننا الاستفادة منها اقتصاديًا وماليًا، كي يستخدموها الأساتذة كمستند تعليمي. لقد كانت هذه التجربة بشكل عام إيجابية، ولكن كان يوجد بعض الثغرات في بعض الأماكن، فالإيجابية تجلّت في كونها ولّدت نوعًا من التبادل بين أساتذة مادة الاقتصاد، فاجتمعوا وتداولوا شؤونهم وقضياهم، وكانت هذه اللقاءات تتناول مواضيع آنيّة، وتناقش الأزمة المالية الدولية، علمًا أنّ الأخيرة غير موجودة في المنهج التعليمي، فمن المهم أن يضطلع الأستاذ على كل هذه التفاصيل والمعطيات والتحديّات التي يعيشها العالم بأكمله كي ينقل هذه التفاصيل إلى داخل صفّه، فإذا لم يكن الأستاذ منفتحًا على العالم فلا يمكنه أن يفتح صفّه على العالم، فمن هنا كانت الاستفادة من هذه الزيارات واللقاءات لمعرفة الواقع اللبناني الحالي بحقيقته وليس بمخيلته، وكذلك لتنمية حسّ المواطنية لدى طلابه، فلا يمكننا أن نتكلّم على إدارة لا نعرفها، أو على إنجازات أو مواضيع غير ملموسة. أضف إلى ذلك "رابط الجزيرة" حيث حصلنا على مساعدة تقنية من فرنسا، فتمّ العمل على شكل ورشة عمل للأساتذة "work shop" لشرح المفاهيم الاقتصادية الصعبة باستخدام أدوات عمل مثل التكنولوجيا تشرح أو تسهّل فهم العملية الاقتصادية "concept economy" بطريقة بسيطة وسهلة تصل إلى الجميع، فتمكن بعض الأساتذة من نقلها إلى طلابهم. هكذا كان الجزء الأوّل من عملنا، وعندما قمنا بتقييم البرنامج، تبيّن لنا حالتان: إنّ بعض الأساتذة استطاعوا نقل المعرفة إلى داخل صفوفهم، أمّا البعض الآخر فقد وجدوا عوائق بنقلها تعود لأسباب تنظيمية وأخرى مرتبطة بإدراة الصفّ والتنظيم الشامل للمدرسة.

تحدّثنا اليوم عن أداء الأستاذ، وما هي الصفات المحدّدة التي يجب أن يتمتّع بها، ولكن إذا لم

تتعاون المدرسة مع الأستاذ وحسنّت قليلًا بالـ "adaptation" لأنظمتها، فالأستاذ وحده لا يمكنه أن يطبّق ذلك. هذه أول نقطة تمّ العمل عليها في المعهد، أمّا النقطة الثانية، فكانت عبارة عن إجراء مسح وطني، فقمنا في العام ٢٠١٢ بدراسة بدأنا العمل عليها بالتعاون مع منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" والبنك الدولي لمعرفة مدى استيعاب المواطن اللّبناني للمسائل المالية كافة، المسائل المالية العامة والمسائل الخاصة، كالمنتوجات التي تُصدّرها المصارف، فجميعنا وقعّنا على عقود تأمين مختلفة عند طلب قروض مصرفية، وأنا أتحدّاكم إذا أحد منكم قرأ العقد الذي وقّع عليه، فهذا العقد يكتب بخطٍ صغير جدًا يستحيل الاضطلاع عليه، وبمفاهيم تقنية صعبة، فيجب مثلًا أن نعلّم التلميذ أن يطّلع على هذه المسائل، وكيف يقرأ تلك المعطيات. أجرينا إحصاءًا آخر على ١٢٥٠ عائلة لبنانية، بمساعدة شركة إحصائية خاصة، لدراسة مدى معرفة اللبنانيين ببعض التفاصيل المالية كمعدلّ الفائدة المركبة، والضرائب، والموازنة، والديون الخاصة، والمخاطر في حال اشترى منزلًا أو فتح مؤسّسة، وأمور عديدة أخرى من هذا النوع، والمدهش أنَّ هناك ٤١٪ من اللبنانيين لا يستطيعون التمييز بين تقديمات الخدمة الفعلية والمعاش التقاعدي، فإذا كان اليوم شاب في العقد العشرين من عمره غير مدرك لوضعه فكيف سيكون وضعه عندما يناهز العقد السبعين.

إضافة إلى ذلك، أصدرنا مواد تعريفية بالمالية العامة والموازنة، وهذه من الأمور التي يمكن استعمالها داخل الصفّ، والتي يمكن التلميذ أن يفهم من خلالها ما هي موازنة الدولة، وأين تهدر الأموال العامة، فلماذا يريد المواطن أن يدفع الضرائب، وهو يعتقد أنّ الاستفادة منها ليست لصالحه. فقمنا بإصدار كتاب بعنوان "ليش مندفع ضرايب"، الهدف منه، تعريف التلميذ بماذا يحصل وحثّه على التفكير بهذه الأمور. مقدمة الكتاب كناية عن سؤال وجواب، صح أم خطأ، كما تمّ استخدام تقنية الكاريكاتور لتسهيل وتبسيط المعلومات، ونحن جاهزون في المعهد لتقديم هذا الكتاب الذي يوزّع مجانًا ومستعدّون للاتّفاق مع المدارس والتعاون معهم من أجل توفير هذه المعلومات لطلابهم. بالإضافة إلى المواد التعريفية، لدينا مواد أخرى ننشرها كدليل للمواطن حول الشؤون التي تتعلّق بالضرائب والموازنة وغيرها.

في الختام أذكّر بأنّنا خضنا بعض التجارب الأخرى، ولكن كما نعرف أنّ المعنيين بشؤون المالية العامة لديهم مشكلة، ليس فقط مع معهد فليحان ووزارة المالية، إنّما مع وزارة التربية، ومصرف لبنان، وجمعية المصارف، ووزارة الإقتصاد وغيرها، لذلك أقمنا المؤتمر الوطني من أجل التعاون مع جميع المعنيين، وذلك نحو استرتجية وطنية للتربية والمعرفة المالية تتضمّن خمسة محاور أساسية تتعلّق بالحياة اليومية للمواطنين. فجزء من هذه التجربة يشرح لنا ماذا نريد، وكيف يجب أن نعمل بشكل صحيح، ويعلمنا العمل على المساءلة والمعرفة المالية، بحيث يكون مصدر هذه المعرفة من المدرسة كي تصبح مندمجة مع الحياة اليومية للمواطن. وشكرًا.

العميد الركن فادي أبي فرّاج

إنّ برنامج ورشــة العمل غنيّ بالتنوع والآراء المتعدّدة، وكنّا نتمنى لو أنّ كلمة السيدة هدى سعادة ألقيت بحضور معالي وزير التربية والتعليم العالي ومدير عام التربية، فمسك الختام مع الأستاذة هدى سعادة.

الأستاذة هدى سعادة

سوف أتطرّق في مداخلتي حول موضوع المدارس الثانوية، كي أجسّد الأمر على أرض الواقع أكثر من الزملاء الآخرين. نحن نتعامل مع المرحلة الثانوية، أي الفئة العمرية من ١٥ إلى ١٨ سنة، ومخطئ من يعتقد بأنّ المدارس الثانوية في لبنان ضعيفة، ونحن نتباهى بالمدارس الثانوية لأنّها تضاهي أحسن المدارس الخاصة. إنّ التعليم الثانوي في لبنان يرتبط لدى التلامذة بمرحلة عمرية متوقّدة، تصل مرحلة المراهقة بمرحلة الشباب، وتمتلئ بالاندفاع والتطلّع نحو المستقبل.

لكلّ مرحلة من مراحل التعليم أهميتها الكبرى في بناء المعرفة، أمّا التعليم الثانوي فأهميته مزدوجة، لأنّه يشكّل محطّة مفصلية في حياة الطالب، وعلينا أن نهيئه إمّا للدخول إلى معترك الحياة مزودًا بمعارف العصر وسلوكياته التي تسمح بتكوين شخصيته المستقلّة القادرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية وتحمل مسؤولية المواطنة، وإمّا الإنتقال إلى التعليم العالي مؤهّلًا لإستكمال الدراسة المتخصّصة في ميادين شتّى من المعرفة العلمية والتقنية والفنية والأدبية.

تعود نشأة التعليم الثانوي الرسمي في لبنان إلى سنة ١٩٥٢، ففي ذلك العام جرى افتتاح الثانويات الرسمية الثلاث، إثنتان في بيروت، وواحدة في طرابلس، أمّا قبل ذلك التاريخ فقد كان التعليم الثانوي حكرًا على القطاع الخاص. بعد العام ١٩٥٢، ولا سيّما في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، شهد التعليم الثانوي الرسمي نموًّا مطّردًا، وانتشرت الثانويات الرسمية في جميع

المناطق اللبنانية.

إنّ المستوى العالي الذي حقّقته الثانويات الرسمية واكتسبته منذ عدّة عقود، جعلها في مصاف المدارس الناجحة التي تتمتّع بجودة التعليم ونوعيته. لذلك يجب أن تشكّل حافزًا للعمل على الارتقاء المستمرّ بمستوى التعليم الرسمي وتطويره بما يجاري متطلّبات العصر والتقدّم العلمي والتكنولوجي.

تتجلّى أهداف التعليم الثانوي بالتالي: منع التسرّب، تأمين جودة التعليم، حسن التوجيه ما بين التعليم العام والتعليم المهني والتقني، تحقيق الاندماج والوحدة الوطنية. فنلاحظ بأنّ التسرّب لا زال قائمًا، وأنّ التعليم الرسمي تميّز بجودته عن بقية مراحل التعليم وحقّق نسب نجاح عالية في شهادة الثانوية العامة، لكنّ نسبة المتفوّقين ما زالت متدنّية، أمّا بالنسبة للتوجيه فلم يحصل بشكل فعّال، إذ إنّ نسبة المتخرّجين لا تتناسب مع سوق العمل (شهادات دون عمل). وفي ما خصّ الاندماج الاجتماعي والوحدة الوطنية، فهي أيضًا لم تنجح لأنّ هناك عقبات لا تزال تحول دون تحقيق أحلام بوطن كامل السيادة بوحدته وتآلف مواطنيه.

أمّا بالنسبة للعوائق التي حالت دون تقدّم التعليم الثانوي فهي قسمان: عوائق مادية، وعوائق بشرية.

١- العوائق المادية:

- الأبنية المدرسية والتي بمعظمها مستأجرة، ويقع أمر صيانتها على صناديق الثانويات الضعيفة.
- الأبنية المدرسية وتجهيزاتها غير مؤهلة تأهيلًا مناسبًا لممارسة التعليم طبقًا للمناهج المقرّرة.
- استنزاف صناديق الثانويات من خلال تحميلها نفقات متزايدة باستمرار، كانت في السابق على عاتق وزارة التربية.

٢- العوائق البشرية:

- على الرغم من التوّسع الكبير الذي يشهده التعليم الرسمي، فإنّ وزارة التربية لجأت إلى التعاقد بالساعة مع آلاف الأساتذة من أجل تلبية الحاجة الملحّة، حتى بات عدد المتعاقدين أكثر بكثير من عدد الذين كانوا في الملاك.
- عدم فتح دور المعلّمين وكلية التربية لتحضير أساتذة جدد، ما شكّل خللًا في الموارد البشرية.
- غياب سلطة الأهل وترك المهمّة للثانوية ما يشكّل عبئًا جديدًا على كاهلها.
- وضع استراتيجية تربوية ملائمة، انطلاقًا من سدّ النواقص على جميع الأصعدة، مرورًا بالإنفاق المادي والمعنوي للأساتذة.

في النهاية، إنَّ العمل التربوي برمّته يجب أن يهدف إلى قسمين: الأول، الأداء التعليمي الموجّه إلى الطلاب الذين هم محور التعليم وغايته، وبقدر ما نبذل الجهد لتأمين التعليم الجيّد لطلابنا، بقدر ما نبني لوطننا مستقبلًا باهرًا يقوم على جهودهم، والثاني، الحثّ والعمل على تعزيز المدرسة الرسمية ورفع مستواها لتحتلّ مكانتها ويؤدّي دورها الريادي في بناء الوطن.

مناقشات ومداخلات المشاركين

العميد الركن فادي أبي فرّاج

إنّ مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية من مراكز الجيش اللبناني التي تعمل بتوجيهات القائد ووفق تعليمات قيادة الجيش، إنّما نؤكّد ما يلي: مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية هو منبرٌ حرّ مسؤول، فأهلًا وسهلًا بكم وبآرائكم الحرّة المسؤولة، ولكلّ منكم رأيه الذي يثمر في هذا المركز. سنكمل جلستنا الحوارية، ولكن قبل أن أتلو التوصيات سأنقلها إليكم كنقاط أساسية بعد أن نجري حولها النقاشات ونضمنها في البيان الختامي، وكما اعتاد المركز بعد كلّ ورشة عمل أن يصدر كتيّبًا خاصًا بالإضافة إلى تقرير خاص ينشر في مجلة الجيش حول هذا الموضوع.

الدكتور نقولا بدوي

مهمّ جدًا ما ذُكر حول موضوع التعاطي الإنساني مع الطلّاب، فلا يمكننا القول إنّه من الأفضل أن يكون الأستاذ مهيّأً ومتعلّمًا وحامل شهادات عليا، ولديه بالمقابل طريقة خاطئة بالتعاطي والتعامل مع الطلاب، ولا يمتلك سلوكيات معيّنة تسمح له بأن يكون قدوة لغيره. إذًا بناء المواطن الصالح يبدأ من المدرسة، والتربية والتعليم يبدآن عندما يتمتّع الأستاذ بأخلاقيات وسلوكيات وروحية إيجابية معينة، وبالمقابل يبادله الطالب هذه الإيجابية. هذه النقاط مهمة جدًا من أجل بناء المواطن الصالح وإعداده، لأنّ ذلك يبدأ بالتربية والتعليم في المدارس، ومن خلال الأساتذة الذين يعلّمون ثقافة السلام وليس ثقافة العنف، لأنّ مجتمعنا أصبح بأغلبيته يتعلّم ثقافة العنف. موضوع آخر أريد التطرّق إليه، وهو موضوع المخدّرات وتمريرها وترويجها في المدارس والجامعات بطريقة تدمّر المجتمع، فهذا التلميذ غير مدرك ماذا يفعل، فيدخل إليه المخدّر، ويدخل في حلقة التخدير، ويصبح عرضة بأن يكون مواطنًا فاسدًا في ما بعد، إذًا يجب أن نشدّد على موضوع التربية والأخلاق وحسن التصرّف وندخله في المناهج الدراسية والتربوية من مرحلة الحضانة وصولًا إلى الجامعة.

الدكتور جورج طعمه

إنّ رؤساء الجامعات في لبنان مدعوون في الخامس عشر من حزيران المقبل إلى المجلس الوطني للبحوث العلمية للتوقيع على "chart d'etique" التي تتضمّن هذه النقاط المهمة جدًا التي تفضّلت وأشرت إليها.

المهندس فهد صقّال

المشــكلة أنّ الوزراء يتحدّثون في الشقّ النظري، أمّا في الشقّ العَمَلي فهو شيء آخر، فإذا أخذنا نموذج سينغافورة مثــلًا، علمًا أنّه متقدّم بالتصنيف عن النموذج الفرنسي، إذًا "La Polytechnique du Singapour" متقدّم على "La Polytechnique du France"، فلم تستطع سينغافورة منذ الســتينيّات أن تصل إلى ما وصلت إليه إلّا من خلال ثلاثة مواضيع غير متوافرة في لبنان، أوافق الجميع في موضوع التعليم والتأمين، ولكن هناك ثلاثة مواضيع لم ننتبه إليها، وسأعود لأشدّد عليها: أولًا، سينغافورة لديها مركزيّة قياديّة تتّخذ قرارات سريعة، أمّا لبنان فهو عبارة عن إدارة الـ "Veto"، فلا يوجد قيادة سفينة من دون ربّان، ثانيًا، هناك في ســينغافورة رؤية الـ "Public Policy"، فمنذ ٢٠ إلى ٣٠ سنة هم يصنعون رؤية مع الأمن القومي، بالتالي نحن نحتاج إلى: قيادة، رؤية، موازنة، وكما سبق وتحدثَّت السيّدة سوزان أبو شقرا لا أحد يمكنه أن يعمل من دون موازنة، كلّ وزير يطلب مالًا للاستثمار.

النقطة الثانية والمهمّة جدًّا، هي أنّ نظام التعليم في لبنان مثل الهرم المقلوب، فلدينا تخمة من المهندسين والأطبّاء والمُحامين، إذا طلبت مساعدة دهّان، أو نجّار، أو كهربائي، فجميعهم أو غالبيّتهم دون المستوى المطلوب، وهم يعطّلون أكثر ممّا يُصلِحون، لأنّهم غير حائزين على شهادة من التعليم المهني. التعليم المهني لدينا دون المستوى المطلوب، فهذا هدر للأمن القومي، سأعطيكم مثالًا على ذلك، نحن في الشركة لدينا حوالى ٤٠٠ موظف، والمسؤولون الفنيّون لدينا حائزون على شهادات هندسيّة، فهذا أيضًا هدر للأمن القومي، فنسبة توجُّه الخرّيجين إلى الخارج تبلغ ١٧٪، أمّا خريجو الجامعة الأميركيّة فتصل نسبتهم إلى ٩٠٪ يسافرون إلى الخارج، لأنّه عندما يدفع الطالب قسطًا لا يُستهان به مقابل الحصول على راتب ١٥٠٠ دولار، فجزء من هؤلاء الطلاب يسافر والجزء الثاني يفعل ما يسمى بالـ Underrating، طالب ماجستر ودراسات عليا يعمل سائق أُجرة، هذا أمر مرعب، إذًا هناك هدر للأمن القومي.

إذا نظرنا إلى ميزانيّة المُواطن، فهو يعطي الكثير من الأهميّة للتعليم، ولكن للأسف هذا أمر زاد عن حدّه، وهذا الأمر لا يحصل إلاّ إذا كان هناك عرض وطلب، يعني الصناعة والسوق في لبنان يتطلّبان مُواصفات معيّنة غير متوازنة بين العرض والطلب، فهذا الأمر يُحدَّد في دراسة وخطّة استراتيجيّة في مجلس الأمن القومي لفترة تمتد من ١٠ إلى ٢٠ سنة. أمّا بالنسبة للجودة، ففي أميركا أو أوروبا يجب أن تكون الجودة مستقلّة، أي إذا أردت أن تشيّد بناءً فتأتي دار الهندسة بصورة مستقلّة وتراقب أداء الـمُقاول، وليس مقدّم الخدمات هو من يراقب نفسه،

بالتالي نظام الـ Accreditation مهمّ جدًا ولكنّه غير كافٍ، لذلك يجب أن نسعى إلى إنشاء مرصد بالشراكة مع المجتمع المَدَني والجامعات وباقي المؤسّسات المعنيّة.

أمّا النقطة الأهم فهي موضوع الإدراك "Perception"، فلماذا أفضّل أن يكون إبني في هذه الجامعة وليس في جامعة أُخرى، السبب هو كما سبق وذكرنا النقص في المعلومات، هنا يبدأ المرصد بتعليم المُواطنين كيف يختارون الأنسب.

نقطة أُخرى أيضًا لا تقلّ أهميّة، لدينا مشكلة في لبنان أنّ كلّ الجامعات تعلّم كلّ شيء، أمّا في إسبانيا أو في أميركا فهناك جامعات متخصّصة للـعلوم وأخرى للهندسة إلخ...، فمن أساسيّات التعليم يجب أن تكون الجامعة منتِجة، لأنّ تصنيف الجامعة ليس مجرّد نظام فيها، بل هو مقسوم إلى قسمَين: التعليم والبحث. مثلًا في الجامعات الأميركيّة لا يتقدّم الأستاذ ولا ينال تصنيفًا معيّنًا أو قد لا يبقى في الجامعة إذا لم يقم بأبحاث معيّنة، على عكس الجامعات في لبنان. إذًا مجتمعنا غير منتج، نحن نخرّج الكثير من المهندسين والحائزين على شهادات عليا، ولكن لا يوجد مُنتجون، فمَن الذي يخطّط ومَن الذي يوجّه، ومَن الذي ينظّم.

نقطة أُخرى مهمّة، هي حريّة التعليم. نحن مع حريّة التعليم، ولكنّ لكلّ حريّة قيودًا، ففي فرنسا على سبيل المثال، ٦٠٪ من المدارس هي عامّة و٤٠٪ منها هي خاصّة، أمّا في لبنان فالمدارس الخاصّة نسبتها ٧٥٪. طبعًا شدّدنا على موضوع مراحل الحضانة والابتدائي، وهذا مهمّ جدًا، فعندما كنت في فرنسا أُجبرت على أن أضع أولادي في مدرسة عامّة، حتى في صفوف الحضانة وأُجبرت على أن أُعلّمهم في المنطقة التي أقطن فيها، لأنّه ممنوع أن أعلّمهم في منطقة أُخرى غير التي أقطن فيها. وعندما ينهي الأولاد المرحلة الابتدائيّة يمكن أن ينتقلوا إلى مدرسة أُخرى في منطقة أُخرى، ولكن بحسب تصنيف المَدارس.

وأخيرًا في موضوع إدارة النخبة، أنا فخور جدًّا بأنّ العالم الفيزيائي الشهير "رمّال رمّال" هو خرّيج ثانويّة رسميّة قبل العام ١٩٧٥، لأنّ التعليم الرسمي حينها كان رائعًا جدًّا، أمّا اليوم فلدَينا نخبة من الطلّاب، ولكن ليس لدَينا إدارة لهم، لأنّ النخبة تعتمد على القدرة الذاتيّة للشخص، وهذه النقطة يجب أن توضَع في التوصيات.

الدكتور سيمون عبد المسيح

من القضايا التربويّة التي لها علاقة مباشرة جدًّا بالأمن الوَطَني، قضيّة التسرُّب الدراسي التي تعني ترك المدرسة أو الجامعة. ولدراسة التسرُّب قيمة علميّة وتربويّة وأمنيّة نظرًا لعلاقته بسياسة الدولة التربويّة وبنظامها التربوي- الاجتماعي. بالطبع تحتاج مثل هذه الدراسات لجهد إحصائي كي تتبيّن العلاقة بين الانتساب والتسرُّب الدراسي، كما يرتبط مفهوم التسرُّب بإلزاميّة التعليم، الذي إذا ما نُفِّذ يُلغي التسرُّب. وللتسرُّب الدراسي علاقة بالمستوى النَوعي للتعليم، بحيث يرتبط بالتأخُّر الدراسي من جهة، وبالترفيع الآلي من جهة ثانية، إذ لا معنى للإلزاميّة

في ظلّ تدنّي مستوى التعليم. وبالطبع هناك تفاوُت وفروق كبيرة بين المدارس في القطاعَين الرسمي والخاص وداخل كلّ قطاع، بحيث يمكن اعتبار هذا الأمر، بمنزلة الآفة التربويّة الأولى في النظام التربوي اللبناني. يمكن هنا طرح مفهوم جديد للتسرُّب – خارج أنّه مغادرة المدرسة– بمعنى النقص في النموّ المَعرفي والمَهاري والعاطفي أي النموّ المُتكامل لشخصيّة الإنسان، رغم بقائه في المدرسة.

لقد أُجريت دراسات عن التسرُّب المدرسي، وربطت بينه وبين مؤشّرات الانتساب والرسوب والتأخُّر، بين السبعينيّات والثمانينيّات وتمّ تجديدها في أوائل التسعينيّات من القرن الماضي. ورغم أنّ هذه الدراسات لاحظت أنّ نسبة التسرُّب ارتفعت إلى ٢١٪ بين نهاية المرحلة الابتدائيّة وبداية المرحلة المُتوسّطة، وبين نهاية هذه الأخيرة وبداية المرحلة الثانويّة إلى ٢٣٪. وأنّ هذه النسب كانت مرتفعة جدًّا، فإنّها لم تُشر في تفسيرها إلى "مصفاة" امتحانات الشهادة الرسميّة آنذاك، إنّما اعتبرت "أنّه لا فائدة من بيان ارتفاع نسب الانتساب الدراسي في صف معيّن أو نهاية مرحلة، إذا كان مستوى التعليم ضعيفًا، وكانت نسب التأخُّر والرسوب مرتفعة" مع موقف أنّ الترفيع الآلي لمُراعاة الأهل وطمعًا بالمال، هو آفة كبيرة في النظام التربوي، وأنّ نسب التأخُّر المُرتفعة تدلّ "إلى وجود عِلّة متمادية" تضع لبنان في مصاف الدول المُتخلّفة وتحمّل الخزينة ومُوازنة الأهل أثقالًا ماليّة. وهي في تداركها لأحكامها القاسية هذه، تعتبر أنّ ذلك لا ينطبق على كلّ قطاعات التعليم ولا على كل المناطق اللبنانيّة، بحيث تختلف نِسَب الرُسوب والتأخُّر بحَسَب المناطق الجغرافيّة (مُتدنيّة في بيروت ومُرتفعة في الأحياء الفقيرة في المُدُن وفي المناطق والأرياف النائية، مع وضعيّة وسطيّة للمُدُن الكبرى). كما أنّها مُتدنّية في المدارس الخاصّة غير المجّانيّة، وبخاصّةٍ الراقية منها، ومُرتفعة في بعض المدارس الرسميّة أو الخاصّة المجّانيّة.

إنّ ما ساهم في ازدياد نسبة التسرُّب بحَسَب هذه الدراسات: الأزمة الماليّة التي تفاقمت في النصف الثاني من الثمانينيّات، بحيث كان لها نتائج كارثيّة على التربية والتعليم، وبخاصّةٍ على الطَبَقات الفقيرة والمُتوسّطة. ومن الأسباب ديمقراطيّة التعليم أو توسّعه، والطلب على التعليم، كما أنّ دراسات عالميّة أظهرت وجود فُروقات بين "الريف والمدينة". وإذا كان النّظام التربوي يتحمّل مسؤوليّة ظاهرة التسرُّب الخطيرة على الأمن الوَطَني، بالإضافة إلى نتائجها الاجتماعيّة والاقتصاديّة، فينبغي بالمُقابل التأكيد على إلزاميّة تطبيق التعليم الإلزامي، وإقرار تعليم عام مُشتَرك وشامل للجميع حتى نهاية الصف الثانوي الأوّل قبل أي تفرُّع مهني أو أكاديمي. ولا بدّ من التَوفيق بين حريّة التعليم ووَضع شروط لكلّ المؤسّسات التربويّة العاملة في لبنان، وأن تُعطى التربية أولويّة في اهتمامات السياسات الحكوميّة، ودعم التعليم الرسمي ورفع نوعيّة التعليم فيه، لأنّ ذلك هو من أجدى الطُرُق لردم التفاوُت بين القطاعَين التربويَّين، وبالتالي

تخفيض نسبة التسرُّب المُرتفعة والخطيرة.

كما لا بدّ من أبحاث جديدة تستند إلى إحصائيّات موثوقة وشاملة للانتساب والرُسوب والتأخُّر الدراسي، ومن ثمّ دراسة التسرُّب المدرسي في السنوات الأخيرة، وتحديد اتجاهاته، مع فرضيّة أنّ نسبة النجاح في الامتحانات الرسميّة قد ارتفعت، ما يحول دون ارتفاع نسبة التسرُّب، ولكن ينبغي بالمُقابل سبر مُستوَيات التعليم ونوعيّة المتخرّجين.

العميد الركن بطرس لبه جيان

أودّ أن أعود إلى موضوع الندوة "القطاع التربوي في لبنان بين الواقع والمرتجى" وسأبدأ بالحديث عن المرتجى، فما ينقصنا شيء مهم وهو قياس أثر التدريب. نحن لا نملك أيّ مرجعية للعودة إليها من أجل قياس أثر التدريب على المستوى التربوي، فنحن نضع المناهج وكذلك الجامعات والمؤسّسات التربوية، ولكن لا يمكننا قياس أثر التدريب. أمّا على المستوى الاقتصادي، فإذا ذهبنا إلى كلّ المؤسّسات الاقتصادية فنرى أنّ هناك عملية معينة لقياس مطابقة المنتجات للمواصفات والشروط، فيتمّ قبولها أو لا يتمّ، إلّا على المستوى التربوي، فلا يوجد مرجعية لقياس أثر التدريب على المستوى التربوي، ولم تتبنَّ أيّ وزارة هذا الموضوع حتى الآن.

يهمّنا إدراج هذا الموضوع في المرتجى والتوصيات وبخاصةٍ من خلال تجربتنا في الكلية الحربية التي عنوانها "مصنع الرجال"، أي أنّ منتجنا هو ذاك الشاب الذي يتخرّج من الكلية بعد ثلاث سنوات برتبة "ملازم"، لكن ليس لدينا قياس أثر مستوى التدريب لنرى إذا كان هذا المُنتج صحيحًا أم غير صحيح. فإذا كان عمر الكلية الحربية حوالى ١٠٠ عام، وأعتقد أنّنا من أعرق الكلّيات في لبنان، فإذا كان هذا الأمر ينطبق علينا فهو حكمًا ينطبق على الجميع، إذًا المطلوب والمرتجى حتى نصل إلى أفضل النتائج الممكنة من التدريب أن يكون هناك مرجعية قياس في هذه الدولة، أي أن تتبنى الوزارات والإدارات والمؤسّسات التعليمية والتربوية إدخال موضوع قياس أثر التدريب في المناهج لديها، كما حصل في الفترة الأخيرة في الجامعة اللبنانية إذ أنّهم وحّدوا المنهاج التعليمية في مختلف الكليات والفروع في جميع المناطق اللبنانية، فلم يعد كما كان شائعًا منذ أكثر من ثلاث سنوات حرية اختيار المناهج، فأصبح اليوم في كلية البقاع مثلًا المنهج المُدرّس هو عينه في كليات بيروت والشمال وغيرها، وشكرًا.

العميد الركن زياد الهاشم

توسّع القطاع التربوي كثيرًا خلال العقدين الماضيين ولا سيما القطاع الجامعي، وكما سبق وتحدّثنا في إحدى المحاضرات أنّ هناك ٤٦ ترخيصًا جامعيًا في لبنان. أمّا بالنسبة لتصنيف الجامعات اللبنانية، ووفق الدراسة السنوية التي تعدّها المؤسّسة العالمية لتصنيف الجامعات "QS"، فيتبين أنّ أكثر الجامعات اللبنانية جدارة في التصنيف للعام الدراسي ٢٠١٥ - ٢٠١٦ هي الجامعة الأميركية في بيروت، حيث حلّت في المرتبة الثانية عربيًا، لكنّها صُنفت في المركز ٢٦٨ عالميًا، وفي اللائحة نفسها جاء تصنيف الجامعة اليسوعية في المركز ١٧ عربيًا، لكنّها صُنفت ضمن الفئة بين (٦٠١ – ٦٥٠) عالميًا.

يشجّع مصرف لبنان سياسة الدمج بين المصارف - مصرف صغير مع مصرف كبير- رفعًا للربحية المادية ودرءًا للمخاطر المالية، في إشارة إلى أنّ آخر عملية دمج جرت منذ شهر تقريبًا. انطلاقًا من ذلك نحن ندعو إلى تشجيع سياسات الدمج بين الجامعات، فيمكننا الذهاب بالتخصّص إلى التوزيع المناطقي، كما إلى التخصّص وفق نوعية الدراسة والاختصاص للطلاب، وتوجهاتهم، وسوق العمل؛ كلّ هذا مرتبط بسياسات الأمن القومي من ناحية الوفر المادي وسوق العمل، حتى أنّه يمكننا أن نؤثّر على قطاع النّقل وزحمة السير وتنمية المناطق، وبالتالي نكون قد رفدنا لبنان بمستويات جديدة من المتخرّجين تلائم مصلحتنا الوطنية. على الأقلّ، يمكننا أن نبدأ بوضع سياسات من هذا النوع للدمج بين الجامعات توصلنا إلى المتخرّجين الذين نحن بحاجة إليهم من ضمن سياسة الأمن القومي، وترفع من مستوى جامعاتنا ومستوى التعليم بشكل عام. على الصعيدين العربي والدولي، لتحويل لبنان إلى مركز تعليمي للبنانيين والأجانب.

العميد الركن ميشال الخوري

أولًا، أفتخر بأنّني من خريجي ثانوية الجديدة الرسمية، ثانيًا، لقد ذكر كلّ من الأستاذ نقولا بدوي موضوع المخدرات داخل الجامعات، كما ذكر الدكتور جورج طعمة أنّ التعليم هو أخلاقيات وليس فقط علمًا، والعميد الركن لبجيان تكلّم على الكلية الحربية وما يمتلك الجيش اللبناني من عراقة في التدريب، وبخاصةٍ أنّني كنت مدربًا في كلية القيادة والأركان، وأشكر جميع الحاضرين على ثقتهم بالجيش اللبناني وأتمنى أن يُذكر في التوصيات موضوع إعادة تدريب الاحتياطيين في المدارس كونه ينمّي أخلاقيات الشباب اللبناني ويبقى مفيدًا بعض الشيء.

العميد الركن فادي أبي فرّاج

أتوجّه بالشكر الجزيل إلى جميع الحاضرين والمشاركين في هذه الندوة الحوارية حول القطاع التربوي في لبنان، وأثمّن عاليًا جميع الآراء والأفكار التي أغنت النقاش وأعطت قيمة مضافة لعملية التربية والتعليم في لبنان. وبعد الاطّلاع على التوصيات المرفوعة من حضرتكم، جرى التداول بها وصياغتها ليتمّ وضعها بتصرّف المعنيين وصانعي القرار، وقد جاءت على النحو الآتي:

١. تطوير المناهج وتحديثها لتواكب التطوّرات والتغيّرات المتسارعة ولا سيّما الاستفادة من التطوّر التكنولوجي لإنتاج أدوات معرفية وتثقيفية للشباب تسهم في الاستجابة لمتطلّبات سوق العمل وحاجاته.

٢. تطوير قدرات المعلّمين ورفع مؤهّلاتهم، وتحديث أساليب التعليم، ووضع إطار عام للتقويم التربوي ولا سيّما المتعلّق بمخرجات التعليم.

٣. تطوير الامتحانات الرسمية، وقياس أثر التعليم والتدريب وتحديد الإنتاجية.

٤. تفعيل المراقبة والإشراف على المؤسّسات التربوية الخاصة والرسمية وإعادة العمل في برنامج التدريب الاحتياطي في المدارس.

٥. تطبيق قانون تنظيم التعليم العالي الجديد بحذافيره، والعمل الدؤوب لاعتماد نظام الجودة للمؤسّسات التربوية، والتعاون مع النقابات القطاعية وأصحاب العمل على إدخال اختصاصات جامعية غير تقليدية، وتجديد الموارد البشرية وملاءمة مخرجات التعليم مع حاجات السوق.

٦. تفعيل دَور كلية التربية ودُور المعلمين لإعداد معلّمين كفوئين وتأهيلهم بالخبرات والمعارف اللازمة، وتعزيز الموارد البشرية وتطويرها بغية سدّ النقص الحاصل على مختلف الصعد والمستويات.

٧. إعادة النّظر في التراخيص المعطاة للمدارس غير المنتجة (عديمة المستوى وتعمل كدكاكين)، وفروع مؤسّسات التعليم العالي المخالفة للقانون، والمخالفة لتطبيق معايير الجودة على الجميع، ودراسة إمكانية منح تراخيص لمدارس خاصة جديدة، ورفع مستوى المعايير المطلوبة للمرحلة المقبلة.

٨. تأمين البنى التحتية والتجهيزات المناسبة والمستلزمات الضرورية لمختلف المدارس في مختلف المناطق اللبنانية، والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة.

ملحق - مقال للسيدة سوزان أبي شقرا

التربية على إدارة المال: مهارة أساس لجيل المستقبل

تجربة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي (٢٠٠٩-٢٠١٦)

السيدة لمياء المبيض بساط*

*رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي وأستاذة محاضرة في كلية العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف في بيروت

> *"يزداد الأثرياء ثراءً والفقراء فقراً وتتخبّط الطبقة المتوسطة في الدّين لأن التوعية على مسائل إدارة المال غالباً ما تبدأ في البيت وليس في المدرسة."* ***(روبرت كيوزاكي)***

يقع تعزيز التربية الاقتصادية والمالية في صلب اهتمامات معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي منذ سنوات عدّة وذلك لاعتبارها ركناً أساس في تعزيز قدرات الأفراد على فهم السياسات الاقتصادية والمالية وزيادة وعيهم تجاه التعاطي مع مفاهيم إدارة المال العام والخاص. لذلك خصّص جزءً من نشاطه لتحقيق المسح الوطنيّ حول إلمام المواطنين اللبنانيين بشؤون إدارة أموالهم ومعارفهم الحسابية وتصرفاتهم وكذلك مواقفهم تجاه إدارة المال العام، ولإنتاج كتيبات مختلفة منها كتيّب "ليش مندفع ضرايب" و"اللبنانيون والمال"، ولإصدار أدلة المواطن من ضمن "سلسلة التوعية المالية والضريبيّة". كما تعاون مع الجهات الرسميّة وخصوصاً وزارة التربية والتعليم العالي لتعزيز قدرات أستذة مادة الاقتصاد في المدارس الرسميّة وكذلك مع مصرف لبنان وجمعيّة المصارف في تنظيم المؤتمر الوطني حول تعزيز القدرات المالية في لبنان (٢٠١٥) إضافة إلى سلسلة برامج اقتصادية وتنموية ومبادرات خاصة بالشباب اللبناني.

تعريف بالتربية المالية والاقتصادية كما ورد في أدبيات منظمّة التعاون الاقتصادي والتنمية
Financial education can be defined as "the process by which financial consumers/investors improve their understanding of financial products, concepts and risks and, through information, instruction and/or objective advice, develop the skills and confidence to become more aware of financial risks and opportunities, to make more informed choices, to know where to go for help, and to take other effective actions to improve their financial well-being and protection" (OECD, 2005).

١. لماذا يهتمّ عالم اليوم بالتربيّة الماليّة؟

"في مجتمع يتسم بالثقافة المالية والاقتصادية، يتوقّف الأفراد عن اعتبار المالية العامة عبئاً أو حاجزاً، وتتعزز مشاركتهم في تطوير نظم الحكم ويزداد مستوى التفاعل بين مؤسسات الدولة والمواطنين بما يعزز مناعة هذه الدول أمام الأزمات الاجتماعية والسياسيّة." ***(فريق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي)***

أفرزت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم من أعقاب الأزمات المالية والثورة التكنولوجية والتنوّع المتصاعد والمُعقد للمنتجات والخدمات الماليّة والمصرفيّة مزيداً من الضعف في أنظمة الادخار والحماية الاجتماعية وتبيّن عدم جهوزية الأفراد للتعامل مع الرهانات الجديدة التي فرضها عليهم التطور السريع للقطاع المالي. وكنتيجة لذلك، ظهرت الحاجة الى التربية المالية كأداة استراتيجية تلعب دوراً مهماً بالنسبة للمواطن - لأنها تساعده على اكتساب المفاهيم المالية لكي يصبح أكثر إدراكًا للمخاطر والفرص وبالتالي أكثر قدرة لإعداد ميزانيته وإدارة مداخيله ونفقاته بطريقة فعّالة تضمن حُسن ادخار واستثمار الموارد المتوافرة لديه والتخطيط المسبق لما بعد سنّ التقاعد بما يضمن الحماية الاجتماعية له ولأفراد أسرته. وفي أعقاب الأزمة الماليّة للعام ٢٠٠٨، أقرّت الحكومات مجتمعةً بضرورة تعزيز التربية المالية والاقتصادية لشعوبها واعتبارها مهارة حياتية تُكتسب وتُطوّر.

يرتدي هذا الأمر أهميّة كبرى بالنسبة للاقتصادات النامية، حيث أظهرت التجربة العالمية أنّ الإلمام بمواضيع إدارة المال العام يساهم في فهم أفضل للتحديات التي تواجه عمليات الإصلاح الاقتصادي والمالي التي تقوم بها الحكومات والتحوّط من مخاطرها، كما ويعزّز من قدرة المواطنين على المساءلة والتأثير في وضع سياسات عامة تشاركيّة وشفافة وعلى تحفيز المشاركة الفاعلة للشباب في مجتمعاتهم.

التربية المالية والاقتصادية مدخلاً إلى بناء ثقافة المواطنة
تُعنى التربية المالية والاقتصادية بتوعية المواطنين، وبخاصةٍ فئة الشباب منهم، وتثقيفهم حول شؤون إدارة المال العام والخاص على نحو يتيح لهم اتخاذ القرارات الرشيدة في الأوضاع التي يواجهونها اليوم أو في التخطيط للمستقبل. كما تتيح لهم التعاطي الإيجابي والبنّاء مع المؤسسات المالية الخاصة والهيئات الحكومية وتعزز المؤسسات الديمقراطية.

ملحق - مقال للسيدة سوزان أبي شقرا

٢. التربيّة الماليّة مسيرة طويلة تبدأ من... المدرسة

تشير مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنّ التربية المالية يجب أن تبدأ في سن مبكرة خلال التعليم المدرسي، وذلك من خلال مناهج تربوية تمكّن الأجيال من اكتساب المعارف والمهارات اللّازمة لتطوير سلوك مالي مسؤول في المستقبل.

يُعَدّ لبنان من أوائل بلدان المنطقة التي أدركت ضرورة تثقيف مواطنيها في المجالين الاقتصادي والمالي. وقد أدخلت الدولة اللبنانية منذ أوائل تسعينات القرن الماضي عدداً من المبادئ والنظريات المالية والاقتصادية في المناهج الدراسيّة في الصفوف المتوسّطة، وذلك ضمن مادتي التربية المدنية والجغرافيا، في حين أُدرج البعض الآخر من هذه المبادئ في مناهج المرحلة الثّانوية ضمن مادة الاقتصاد. لكن هذه المناهج ظلّت فترات طويلة من دون تيويم أو إعادة نظر، كما غابت عنها الكثير من المفاهيم الحديثة. والأخطر من ذلك أنها لم تترافق مع برامج تدريب مستمرّ متخصّص لأساتذة مواد الاقتصاد والتربية الوطنية والاجتماع تواكب تطوّر المفاهيم وأساليب التدريس التي تحاكي جيل اليوم، بالإضافة إلى ظهور تحديّات وحاجات أتى بها التطور السريع للتكنولوجيا وللأدوات الماليّة والمصرفيّة المختلفة.

برنامج تقييم الطلاب العالمي (PISA) يؤكّد التربية المالية يجب أن تبدأ في سن مبكرة

في العام ٢٠١٢، أجرى برنامج تقييم الطلاب العالمي (PISA) التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التقييم الأول حول التربية المالية لطلاب في الخامسة عشرة من العمر في ١٨ بلد. وشكلت النتائج معيار ارتكاز يمكن على أساسه قياس مستوى التربية المالية لدى الطلاب. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الشبكة الدولية للتربية المالية التابعة للمنظمة OECD-INFE مبادئ توجيهية للتربية المالية في المدارس، وغيرها من المنهجيات والأدوات التي تشجّع البلدان على المشاركة في تقييم PISA حول التربية المالية.

هذا ما دلّت عليه بوضوح نتائج المسح الوطني حول الإلمام بالمسائل الاقتصادية والمالية في لبنان والذي أجرته وزارة المالية - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي عام ٢٠١٢، حيث تبيّن أن الشباب اللبناني يعاني إجمالاً صعوباتٍ في فهم المبادئ الأساسية لإدارة الأموال الخاصة والعامّة وفي التعاطي معها، خصوصاً مواضيع الفائدة وخدمة الدين وبرامج التقاعد والضرائب وغيرها من المواضيع المتعلّقة بالأدوات المالية الأساسية والتي تؤثر بالحياة اليوميّة للمواطنين خاصة الجيل الذي يستعدّ لدخول سوق العمل.

٥٥% غير قادرين على تحديد ماهية الدين العام بشكل صحيح؛ و٤٢% بالنسبة للضريبة التصاعدية.	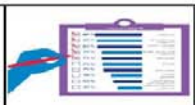
٤١% لا يميّزون بين تعويض نهاية الخدمة والمعاش التقاعدي	
٣٨% فقط ملمّون بنظام التقاعد التابع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	

من جهتها، أدركت وزارة المالية ما للتربية المالية من تأثير كبير، ليس على الأمن المالي للأفراد فحسب، ولكن أيضاً على الصحة الاقتصادية والمالية للمجتمع. واعتبرت محقّة أنّ إعداد جيل المستقبل هو مسؤولية تشاركية تحتّم على المؤسسات العمل المشترك لإعداد

جيل من المواطنين الواعين والفاعلين اقتصادياً ومالياً، والقادرين على المشاركة البناءة والنافذة للسياسات العامة خاصة المالية منها على أساس النتائج والأداء، لا على أساس المواقف والآراء.

هذه الرؤيا دفعت الوزارتين إلى الدخول في شراكة استراتيجية لتطوير معارف ومهارات المدرسين بما يساهم في انفتاح المؤسسات التعليمية على محيطها ومجتمعها المحلي وفي دفع دور المدرسة الرسمية في لبنان قدماً. كون المدرسة المكان الأمثل للتثقيف الاقتصادي والمالي، وكون لأساتذة الاقتصاد دوراً محورياً في مواكبة التطورات الاقتصادية وفي مساعدة التلاميذ على استيعابها وإرشادهم إلى وسائل اكتساب المعرفة ومصادرها. وعليه تمّ توقيع اتفاقيّة تعاون بين الطرفين.

المهمة الرئيسة للمعهد المساهمة في تطوير القدرات الوطنية في مجال إدارة المال العام وتعزيز المعارف والمهارات	
المعهد عضو في الشبكة الدوليّة لتعزيز الثقافة الماليّة International Network for Financial Education التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD والتي تسعى إلى تعميم المعارف الاقتصادية والمالية في العالم من خلال تحسين منهجيات قياس هذه المعارف وتحديث المناهج التعليميّة والأطر القانونيّة التي ترعى حماية المستهلك	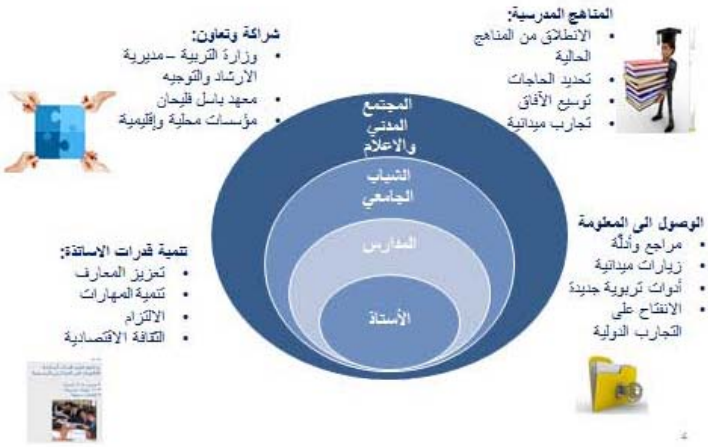

ملحق - مقال للسيدة سوزان أبي شقرا

٣. المعلّم هو الحلقة الأهمّ!

برنامج "تعزيز قدرات أساتذة الاقتصاد في الثانويات الرسمية" أطلق على مرحلتين بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣ وهدف الى تعزيز معارف ومهارات مدرسي مادة الاقتصاد في المدارس الرسمية بما يتوافق مع التطورات المعاصرة وبطرق حديثة وديناميكية تمكنهم من مقاربة المواضيع الاقتصادية والمالية، التي تتضمنها المناهج التعليمية بأبعادها المختلفة المحلية والعالمية وبممارستها الواقعية في الادارات والمؤسسات العامة في لبنان.

استهدف البرنامج بشكل مباشر ٢٠٥ من مدرّسي مادة الاقتصاد في المرحلة الثانوية في كل المناطق اللبنانية كما استهدف بشكل غير مباشر حوالي ٦٢٠٠٠ طالب، وهو مجموع عدد الملتحقين بالمرحلة التعليمية الثانوية في المدارس الرسمية.

تمّ تطوير محتوى معرفيّ مكمّل للمنهاج الرسمي لمادة الاقتصاد في ثمانية مواضيع اعتبرت أولية بحسب تقييم الحاجات الذي جرى بالتعاون مع المدرّسين أنفسهم ومديرية الإرشاد والتوجيه في وزارة التربية. كما تمّ رفده بوثائق وعروض تقديميّة ممكن استعمالها في الصف ومواد وتقنيات تفاعلية مختلفة إضافة إلى المراجع الحديثة. استكمل البرنامج في مراحله اللاحقة بسلسلة زيارات ميدانية لبعض الإدارات والمؤسسات العامة الفاعلة في المجالين المالي والاقتصادي كمصرف لبنان (١٥٩ مدرس)، ووزارة المال (١٦٩ مدرس)، ومرفأ بيروت (١٥١ مدرس). تبعُها دورات تدريبية حول "*لعبة الجزيرة*" وهي لعبة محاكاة اقتصادية، يلعب الأساتذة خلالها أدوار المنتجين والمستهلكين وأصحاب الشركات والخبراء الماليين، ساعدتهم على تعميق معارفهم وتعزيز مهاراتهم في تعليم هذه المواد كما وفّرت لهم ادوات تبسيطية لشرح المفاهيم الاقتصادية في الصفوف الدراسية.

المرحلة الأولى ٢٠٠٩ – ٢٠١٠	المرحلة الثانية ٢٠١١ – ٢٠١٢
برنامج تعزيز قدرات مجلسي الإقتصاد في الثانويات الرسمية	برنامج الشراكة لتعزيز قدرات أساتذة مادة الإقتصاد في الثانويات الرسمية
١٠ ورش	الدورات التكميلية
٢٠٥ أساتذة	٣ زيارات ميدانية
١ محافظات	اللقاء السنوي
٨ محاور تدريب	لعبة الجزيرة
	أدوات تربوية

٤. الانتاج المعرفي المتخصص غير متوفّر

انطلاقاً من هذه التجربة ظهر الشحّ الكبير في الانتاج المعرفي المكتوب بلغة عربيّة مبسّطة تسمح للشباب بالتفاعل معها وكذلك صعوبة الوصول إلى المعلومة للأساتذة والطلاب وغيرهم. فأولى المعهد الموضوع اهتماماً خاصاً بتوجيهات من معالي وزير الماليّة مستهدفاً الفئات الشابة بسلسلة إصدارات حرص من خلالها على توفير المعارف والمهارات والمواقف التي تمكنهم من التفاعل الإيجابي والبناء مع المؤسسات العامّة وتسهل حصولهم على ما يحتاجونه لبناء ثقافة مالية وضريبية.

كتيّب «***ليش مندفع ضرايب؟***»، كان أحد هذه الإصدارات. استعان بأسلوب حوار مصوّر بين شخصيتي جنى ورابح، الصبية والشاب اللبنانيان، ليعرض علاقة المواطن بإدارة المال العام ويضيء على الكثير من المسائل غير المفهومة بالنسبة إلى شرائح كبيرة من الشباب. ومن المواضيع التي يتطرّق إليها: المال العام، إنفاق الدولة، الموارد المالية للدولة، الدَّين العام، تحضير الموازنة العامة، وصولاً إلى دور البلديات في تنفيذ مشاريع التنمية المناطقية. وقد لاقى هذا الإصدار اهتمام العديد من شبكات المدارس وكان محور لقاءات ونقاشات في عدد منها كالشبكة المدرسية لصيدا والجوار، جمعية المقاصد والأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية حيث جرى تنظيم حلقات عمل وتوعية مكثفة مع الأساتذة كان لها الأثر الكبير في مساعدة التلامذة على اكتساب معلومات إضافية من واقعهم اليومي.

أدلة المواطن الصادرة ضمن "***سلسلة التوعية المالية والضريبية***" شدّدت من جهتها على تسهيل وصول المواطن لاسيما الشباب الداخل حديثاً إلى سوق العمل، إلى المعلومات المتعلّقة بحقوقه وواجباته وبالإجراءات والتصاريح الضريبية وغيرها مقدّمةً الشرح والنصح والتحذير. صدر ضمن هذه السلسلة: دليلك إلى تسجيل مباشرة عمل في وزارة المالية، ما يجب أن يعرفه المواطن عن رسم الطابع المالي، دليلك إلى ضريبة الدخل على الرواتب والأجور، دليل ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة، أصول واجراءات انجاز معاملات رسم الانتقال، دليلك إلى ضريبة الأملاك المبنيّة، دليل الموظف الى حقوقه وواجباته بعد انتهاء خدمته، حقك في الاعتراض، انضم إلى فريق عمل وزارة المالية.

وسعياً منه لتفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل أفضل في إصدار المحتوى المعرفي، بدأ المعهد عام ٢٠١٢ تجارب متواضعة في تطوير أدوات معرفية الكترونية وسلسلة اختبارات متنوعة حول المعارف المالية والاقتصادية وُضعت على موقعه الالكتروني وفي بعض من وسائل الاعلام وأعد أفلام تعليمية قصيرة وُضعت على قناة YouTube للمعهد .

للفئة الشابة ... اهتمام خاص
في إطار نشاطاته الهادفة للتقريب بين الجيل الشاب والدولة ينظّم المعهد سنوياً سلسلة نشاطات منها: • استقبال مجموعة من الطلاب في فترات تدريب ميداني في المعهد تتراوح بين الشهر والشهرين؛ • تنظيم ورش العمل السنوية تحت عنوان "الشباب يتعرف إلى وزارة المالية" بمشاركة ١٥٠٠ طالباً وطالبة من ١٥ جامعة من لبنان؛ • المشاركة في معارض فرص العمل (Job Fair Exhibition)؛ • المشاركة في معارض الكتب (معرض الكتاب العربي، معرض الكتاب الفرنسي، ومعرض انطلياس للكتاب.

ملحق - مقال للسيدة سوزان أبي شقرا

منذ تأسيسه فتح المعهد الباب واسعا للتواصل مع الشباب والتقريب بينهم وبين المفاهيم الماليّة والاقتصادية الصعبة من خلال استقبالهم في أروقة "المكتبة المالية" وفي حلقات الحوار والنقاش في الجامعات والمعاهد. وتحت عنوان ""***الشباب يتعرف إلى وزارة المالية***" شارك حتى تاريخه أكثر من ١٥٠٠ طالب جامعي من ١٥ جامعة من لبنان في الزيارات الميدانية لوزارة الماليّة. وقد بيّن هذا التفاعل وبشكل واضح، ضعف الإلمام بمسائل إدارة المال وبالقدرة على تقدير المخاطر والتخطيط للمستقبل لدى الجيل الشاب. هذه المشاهدات شجّعت المعهد على إيلاء محور الثقافة المالية والاقتصادية المزيد من الاهتمام وإلى تطوير مقاربة علميّة تتلائم مع الواقع اللبناني وتقع في سياق الجهود الدوليّة التي تقودها شبكة التربية المالية INFE (International Network for Financial Education) التّابعة لمنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

٥. قياس الإلمام بالمسائل المالية: ركيزة اساس لوضع استراتيجية وطنية

بناءً على توصيات الممارسات الدوليّة الجيّدة، تعاون المعهد مع البنك الدّولي لإجراء دراسة كميّة تهدف الى قياس معارف اللبنانيين في الشؤون الاقتصادية والمالية وتسمح بعد ذلك، وبالتعاون مع الجهات المعنيّة، بوضع استراتيجية وطنية مبنية على أساس بيانات كميّة علميّة.

تم تنفيذ المسح الميداني سنة ٢٠١٢ على عيّنة عشوائية من ١٢١٤ موزعة على كامل الاراضي اللبنانية. هندس المسح فريق اخصائي من لبنان والبنك الدولي وتطرّق إلى خمسة محاور: (i) التعاطي اليومي للأسرة مع المال (ii) التخطيط المالي للمستقبل (iii) اختيار الأدوات المالية (iv) قياس درجة المعرفة بالمسائل المالية (v) قياس درجة المعرفة بشؤون إدارة المال العام.

نُشرت نتائج المسح في كتيّب تحت عنوان **"اللبنانيون والمال"** صدر باللّغتين العربية والفرنسية وعكست النقص في الإلمام بمفاهيم أساس لإدارة المال العام، كخدمة الدين وبرامج التقاعد والضرائب وغيرها من المواضيع التي تثير نقاشاً سياسياً واقتصادياً ومالياً واسعاً وتؤثر على الحياة اليومية للمواطنين.

ويجدر الذكر أن العديد من المصارف التجارية التي تعنى بشؤون التثقيف المالي والاقتصادي، ترتكز على نتائج الدراسة للقيام بأي نشاط وعادةً ما تستشهد بها في تقاريرها.

توزّع العيّنة عل المناطق اللبنانية

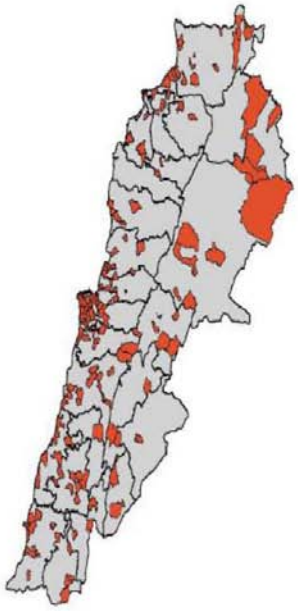

أهداف مشروع الاستراتيجية الوطنية في لبنان

كما وردت في النص الأساسي

تهدف الاستراتيجية الوطنيّة إلى تحسين مستوى المعرفة المالية لا سيما بين الشباب في المدارس وبناء ثقة متبادلة بين مستهلكي الخدمات المالية ومزودي هذه الخدمات، وتأمين مستوى لائق من الحماية المالية للشيخوخة، وبناء ثقة متبادلة بين المواطنين والدولة عبر المعرفة المالية الفضلى.

بناءً على نتائج المسح، وعلى توصيات شبكة التربية المالية INFE ، تمّ وضع ملامح استراتيجية وطنية تكون مرجعاً لتحديد خطط العمل. وحيث أن أي استراتيجية لا يمكن لها أن تنجح إلاّ بانخراط والتزام جميع الجهات المعنية وعملها المنسّق، عزّز المعهد تعاونه مع جمعية المصارف في لبنان ووزارة التربية والتعليم العالي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومصرف لبنان لتنظيم المؤتمر الوطني حول تعزيز القدرات المالية، في تشرين الأول ٢٠١٥ بمشاركة معالي وزير المالية وكبار المسؤولين من القطاعين العام والخاص. جمع المؤتمر أكثر من ١٢٠ خبيراً مالياً واقتصادياً من الإدارات العامة والمصارف والمؤسسات المالية، والقطاع الأكاديمي والمنظّمات الدولية، وخَلُص إلى إقرار استراتيجية وطنية للتربية المالية. كما خلُص إلى اقتراح انشاء شبكة وطنيّة وفريق عمل من الجهات المعنيّة على مستوى رئاسة مجلس الوزراء لوضع خطة وطنيّة ومتابعة تنفيذها

المغرب: استراتيجية وطنية للتربية المالية
- استراتيجية وطنية تلحظ الحاجات في مجال التربية المالية
- برامج توعية للشباب والطلاب من خلال نشاطات ذات طابع ثقافي (مسرح، إلخ)
- مشاركة عدد من الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص

السالفادور: دبلوم التربية المالية
- مبادرة من المديرية العامة للضرائب لتحسين الجباية والواردات الضريبية
- تطوير استراتيجية وطنية للتوعية وتحسين صورة الضرائب لدى المواطنين
- دبلوم التربية المالية موجّه للمعلمين والطلاب: ٦٣٩ معلّم استفاد من هذا البرنامج
- ورشات عمل وحلقات توعية في العاصمة والمناطق، وأسبوع الثقافة المالية
- استخدام الأدوات التكنولوجية

جامايكا: برنامج متخصص للطلاب حول ثقافة الالتزام الضريبي
- استراتيجيات وأدوات لتوعية الطلاب والشباب والمكلّفين بالضرائب
- بناء ثقافة التزام ضريبي لدى المواطنين
- برنامج تدريبي متخصص للطلاب: إدخال مبدأ الالتزام الضريبي التطوعي
- تحسين الإيرادات الضريبية كما وبناء علاقة الثقة مع المواطنين

٦. الخاتمة

تفترض الدراسات المعمّقة الأخيرة لسلوكيات المواطنين أنه توجد علاقة وطيدة بين المعرفة والتثقيف الماليين وبين تحقيق الاستقرار للأفراد والأسر والمجتمعات. ففي حين يمرّ لبنان بمرحلة مليئة بالتحديات والصعوبات، يبدو واضحاً أنه كلما تعززت قدرات اللبنانيين في إدارة أمورهم المالية والتخطيط لنفقاتهم والتهيؤ لشيخوختهم، كلما كانوا ومجتمعهم في وضع أفضل.

لذلك يتوجّب على الحكومة اللبنانيّة أن تكون ضامنة لبرنامج تثقيفي وطني يشدّد على تحديث المناهج المدرسية بحيث تكون إدارة المال مهارة أساس في هيكل المعارف والمهارات (National Core Competency)، كما وإعداد وتدريب أساتذة مواد الاجتماع والاقتصاد والتربية الوطنية بشكل مستمر للتعاطي مع هذه المواضيع المتحرّكة وبشكل يضمن إيصالها إلى الطالب بأفضل الطرق وأحدثها.

في المقابل، لا يمكن لمؤسسة واحدة أن تعالج جميع هذه المجالات منفردة. فهو جهد يجب أن يكون منسقاً ومشتركاً. واليوم هو الوقت المناسب من أجل بناء الشراكات وتحديد الأهداف المشتركة قبل الانتقال إلى التنفيذ.

ملحق - مقال للسيدة سوزان أبي شقرا

الرؤية لتطوير القدرات الوطنية: التربية أولوية

صور الحضور

تسليم الدروع

مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية
RSSC

مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية
RSSC

RSSC

مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية
RSSC

مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية
RSSC

ضباط من مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية والضباط المشاركون من أجهزة القيادة

HOPITAL LIBANAIS GEITAOUI
Centre Hospitalier Universitaire
المستشفى اللبناني الجعيتاوي الجامعي

٩٠ سنة من العطاء ومستمرون في خدمة المرضى من كل لبنان

مشروع توسيع و تطوير

أحدث التقنيات الطبية

عراقة في الخدمات الطبية

١٩٦٩	أول مركز لغسيل الكلى في لبنان
١٩٨١	أول جهاز تصوير مقطعي في لبنان
١٩٨٨	أول جهاز لتفتيت البحص في لبنان
١٩٩١	أول جهاز للتصوير عبر الرنين المغناطيسي في لبنان
١٩٩٢	أول مركز لمعالجة الحروق في لبنان
١٩٩٦	افتتاح قسم التمييل وقسم علاج الامراض السرطانية للاطفال
٢٠١٣	تحول الى مستشفى جامعي بالتعاقد مع الجامعة اللبنانية
٢٠١٥	افتتاح مركز متخصص لمعالجة الضغط
٢٠١٦	افتتاح مركز متخصص لتشخيص الأمراض العصبية

ISO 9001:2008
CERTIFIED
Safety
Functionality
Quality
TÜVRheinland
CERTIFIED
www.tuv.com
ID 0000000888

ملتقى التأثير المدني

النزاهة تبني الوطن